عَلمانستان

تحليل للتجربة السورية بين الإمارة الشرعية والدولة الحداثية

لقمان بن عبد الحكيم



مؤسسة النازعات
A n a z i a t

صفر
١٤٤٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

عَلمانستان

تحليل للتجربة السورية بين الإمارة الشرعية والدولة الحداثية

لقمان بن عبد الحكيم

النازعات

صفر ١٤٤٧

فِهرِس

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الناظر في تراثنا يجد أنّ ماهية «الدولة» تتركب من حكومة ونيابة؛ نيابة الرسول ﷺ بالحكم بأحكام الشريعة، وحكومة تُنفِذ هذه الأحكام ويعبّر عنها بالشوكة، فإذا كانت الحكومة مجردة عن معنى النيابة ولها النفوذ على الدين، كانت غير إسلامية، إذ الدين غير نافذ في الواقع. فالدولة الإسلامية نوع من أنواع الحكومة، وهي الحكومة بقيد الإسلام. والدولة حدّ جامع ذو مرجعية حاكمة، فإذا قامت على الوحي والشرع كانت دولة عدل ورحمة، وإن قامت على الهوى كانت دولة جور وضلال، وإن لبست لبوس الدين وتسمّت بأسمائه. فالحكم بالإسلام -كما قال الشيخ مصطفى صبري- حقيقة وجودية لا يثبتها اعتبارُ معتبِر ولا فرضُ فارض؛ فكونُ الدستور يُصدّر بأنّ دين الدولة الإسلام، أو كونُ الحاكم معتقدًا للإسلام في خاصة نفسه، أو كونه يُجري بعض الأحكام الشرعية لا من حيث النيابة والتقيد بالدين، بل اتفاقًا أو مصلحةً؛ كل ذلك لا يجعل الدولة إسلامية، ما لم تكن الحكومة والسلطة مقيّدتين في حقيقتهما بالأحكام الشرعية والنيابة النبوية، من حيث كونها أحكامًا شرعية منزّلة، لا من أي حيثيات أخرى؛ كأن تمنع الربا لِما يجرّه من فساد اقتصادي، أو تمنع الخمر بدعوى ضرره الصحي فحسب. ومثل ذلك في دعوى تعليق

حكم أو أحكام شرعية؛ أبدعوى الإكراه[1]، أَم هو الاستضعاف والسياسة الشرعية ومصالحها والمفاسد المقيّدة بالشرع، أَم لمقتضيات الدولة الحديثة من اتفاقيات دولية وإعلانات دستورية مبناها غير الشريعة أو الإشراك مع الشريعة غيرها؟

فالعبرة الكبرى عند النظر في الدولة -عندنا- ليست في أطوار القوة والضعف وحدها، بل في الشرعية: من أين يُستمد السلطان؛ أهو من الوحي، أَم من الهوى؟ فهذا السؤال هو الذي يميّز بين دولة الهدى ودولة الضلال، وبين إمارة تقيم الدين وأخرى تحادّه أو تحيّده أو توظّفه على غير مراد الحق.

ومن هنا كانت الفتنة -في عصرنا الذي فشا فيه حكم الطاغوت- عند تبدّل الدول واختلاف الممالك: أنّ الناس يختلط عليهم الحق بالباطل، فيظنون أنّ كل مَن رفع شعارًا إسلاميًّا قد قام بدولة شرعية، ولو كان حكمه مردودًا إلى الطاغوت، أو كانت مرجعيته مردّها إلى غير الوحي. وفي مثل هذا الموطن يكون التمحيص، ويُبتلى الصادقون، ويَميز الله الخبيث من الطيب.

---

[1] يقول أحد شيوخنا: «...والإكراه هو زوال الإرادة، **فله ضوابط**، وليس كل ضغط دولي أو شعبي يعتبر إكراهًا، إذ لا تخلو دولة منهما، بل في الإكراه نوع قَصرٍ لإرادة الدولة لا يمكن مدافعته، فلا تغترّ بكلام حمقى هذا الزمان، الذين هم في أفكارهم أذناب للأمريكان، والله المستعان على أشباه علماء هذا الزمان ومفكريه!».

فمَن أدرك أنّ الدولة لا تقوم إلا بالوحي والعدل، وأنّ السلطان إذا لم يُبنَ على مرجعية ربانية غدا طاغوتًا يُجاهد دونه لا في سبيل الله، فقد وُفّق إلى أصل المسألة، وأدرك مأخذ هذا الكتاب وغايته. فما أكثر الدول التي بدّلت رجالها وبقيت بِنيتها على الجاهلية، وما أقلها التي غيّرت وجه الأرض لأنها غيّرت المرجعية والمقصد!

وغرض الدولة في الإسلام وغايتها «استيفاء قواعد الإسلام طوعًا أو كرهًا»[١]، و«انتظام أحكام المسلمين والإسلام»[٢]؛ فالغاية تحقيق مصالح المسلمين الشرعية الدنيوية والأخروية، لا تضييع دينهم أو تهوينه، وإغراقه بدعاوى التنمية الأجنبية عن منطق الإسلام في العمران والاجتماع.

وعلى هذا، يأتي الكتاب، يبسط القول في الإبانة عن مواطن الفساد من جهتي الماهية والغاية في نظام الحكم السوري الجديد.

مويلك

---

[١] الجويني، **الغياثي** (ص ٣٢٨).

[٢] السابق (ص ٤١٥).

مُقَدِّمَة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ما من حركة إسلامية تغييرية صدحت في زماننا بشعار الإسلام، ورفعت راية الجهاد على واقع الجاهلية والتبعية لنظام الطاغوت، إلا وقُدِّر لها أن تُحارَب في النشأة، وتُشوَّه في الطريق، وتُفتَن عند العتبات الأولى للتمكين.

وقد تصدَّرَت الحركات الجهادية مشهد الانفجار العالمي في مطلع هذا القرن، وبان لكل صاحب عقل أنهم الفاعل الحقيقي في هذه البقعة مِن الأرض، وأن التغييرات القادمة في الخارطة السياسية والقومية (خيرَها وشرَّها) سيحصل نتيجة لتحركها في الأرض؛ لذا كانت الأكثر تعرُّضًا لهذا الاستهداف المتعدد:

- **سياسيًّا**: بضرب الجماعات المجاهدة بعضها ببعض وإدخالهم في حروب هامشية تمنعهم مِن النظر إلى أصل الصراع.

- **عسكريًّا**: بجمع التحالفات العالمية والمحلية لضرب المجاهدين وأُسَرهم دون الالتفات إلى قوانين دولية وتشريعات حقوقية.

- **إعلاميًّا**: بحملات تشويه لأهل الحق وإبعادهم عن المشهد تارة ونفخِ بعض المنحرفين وتضخيم فعالهم تارة أخرى.

- **شرعيًّا**: وهي الحرب الأخطر التي تعتمد على فقهاء البنتاغون وشرعيي المارينز باختلاف لباسهم؛ مِن الثوب إلى الطربوش.

قال تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٧ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا۟ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ۚ يُرْضُونَكُم بِأَفْوَٰهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَٰسِقُونَ ۝٨ ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٩ لَا يَرْقُبُونَ فِى مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ ۝١٠﴾ [سورة التوبة: ٧-١٠]، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «يقول تعالى محرِّضًا للمؤمنين على معاداة المشركين والتبرِّي منهم، ومبيِّنًا أنهم لا يستحقُّون أن يكون لهم عهد لشِركهم بالله تعالى وكفرهم برسول الله ﷺ، ولأنهم لو ظهروا على المسلمين وأديلوا عليهم لم يُبقوا ولم يَذروا، ولا راقبوا فيهم إلًّا ولا ذمة»[1]. قال الشيخ أبو مصعب السوري: «أثبتت الأنظمةُ الحاكمة أنها لا تتورَّع في حربها للجهاديين عن أي تصرف يتنافى مع أبسط مبادئ الأخلاق أو الشرف أو المبادئ والأديان أيًّا كانت. وأنها مستعدة لقتل شعوبها وتصفية أبناء بلدها بإطلاق النار على المتظاهرين أو في مجازر جماعية في المدنيين، أو في حروب مفتوحة قصفت فيها جيوش تلك الحكومات مدنًا

---

[1] تفسير القرآن العظيم (٧/١٥٣).

بأكملها ودفنَت الأحياء تحت الأنقاض. وقد ذهب النظام الجزائري في ذلك لأبعد شوط؛ فقتل الناس جماعيًّا بأخسّ الأساليب لهدف استراتيجي أمني صريح، وهو إلصاق هذه الفظاعات بالمجاهدين وسحب بساط التأييد الشعبي من تحت أرجلهم»[1].

إنها وحدها (دون سائر الحركات) مَن زلزلت موازين القوة، وقوَّضَت هالة الأنظمة المهيمنة والتابعة، واقتحمت صروح الطغيان التي كانت تتحصَّن خلف الشرعية الدولية وخرائط سايكس وبيكو. نقلت الصراع مِن غُرَف الفنادق إلى ساحات المعارك، ومِن لغة الاسترضاء إلى فقه المفاصلة. ومِن هنا جاء استنفار الطاغوت الأممي، لا لقتال هذه الثلة بالسلاح وحده؛ بل لتفكيك مشروعها مِن جذوره، وتحطيم بنيتها المنهجية، وتحديد مقولاتِها وفِعالِها ضمن سردية الإرهاب المُشَوَّهة.

لقد صارت الحرب على المجاهدين حربًا متعددة الجبهات: فالسنان لم يعد وحدَه في الميدان، بل استُخدِم القلم، واستُنفِر الإعلام، واحتشدَ الفكر الرسمي ومشايخ المؤسسات، وصارت الدراسات الاستراتيجية تُسطَّر بمداد مغموس بالخوف مِن عودة الخلافة، لا بالحِبر الأكاديمي المَبني على فلسفة الحياد النظري. إن الحرب على المجاهدين اليوم لا تُخاض في الجبال والصحارى فقط،

---

[1] مختصر شهادتي على الجهاد في الجزائر (ص ٧٢).

بل في الجامعات، ومراكز البحوث، وصفحات القانون الدولي. وليس ذلك جديدًا في التاريخ؛ فكل حركة تغييرية انقلابية خارجة عن الحَدِّ المحكوم به عليها، تُتَّهَم (في بداياتها) بالعمالة والزندقة؛ فإذا كُتِب لها النصر، واستولَت على الحكم، سارع الناس إلى إعلان الطاعة وإعداد مراسيم الولاء، ثم تُدخَلُ في سِجل المقدسات ويركب المنافقون موجة «الإصلاح مِن الداخل». وتلك سنة الصراع بين السلطة والثورة: لا يُعترَف بك «ظاهرًا» إلا إن ظهرت عليهم، ولا «باطنًا» إلا أن تخون الثوابت!

الحَيرة بين السياسة والانتكاس

وإذ نحن أمام مشهد معقدٍ مِن التحولات التي حار الناس في تسميتها: أهي انقلابات منهجية أَم معاريض خطابية؟ نحتاج في الحكم عليها إلى أدوات نظر دقيقة منصفة، تُفرِّق بين تغيُّر الوسائل وانهيار المقاصد، وبين تطور الخطاب وانقلاب المنطلقات. فليس كل مَن غيَّر لهجته قد غيَّر دينه، وليس كل تكيُّفٍ ظاهرُه المصلحة يجوز سلوكُه، ما لم يُقَم على ميزانٍ مِن ثبات المقصد وسلامة المرجع.

وهنا تبرز ضوابط جوهرية: أَنْ تُحاكَم التجارب لا بالأماني ولا بالشعارات، بل بالمرجعيات التي انطلقت منها، وأن تُقرأ المقاصد بلغة الفقهاء والأصوليين لا بآلات المستشرقين والتنويريين.

ذلك أن الانتقال مِن مرحلة الضعف إلى مرحلة التمكين ليس قفزًا سحريًّا، بل مسيرٌ ثقيلٌ في طريق الصراع. ولعل المسلمين لم يبلغوا في تاريخهم دركًا مِن الضعف كما بلغوه في عصرنا هذا، ولم يتنامَ بأس الخصوم كما تنامى اليوم، عسكريًّا وفكريًّا. لكنَّ هذا الواقع، مهما اشتدَّت ظُلمته، لا يُبرِّر خَلط الأوراق، ولا يُجيز إعادة تعريف المشروع؛ فالاستمرار في الثبات (لا التكيُّف على حساب الثوابت) هو الطريق الوحيد لوحدة الصف وبلوغ الغاية؛ قال العلامة الطوفي: «دينُ الله وشرائعه أعز الأشياء، وأشرفها، وأعظمها، وأعلاها، وأفخمها، فإقامته بالعزة والقهر والاستيلاء؛ أولى وأنسب من إقامته بالذل والمسكنة، واحتمالِ الضيم والصَّغار؛ ولمّا صار لمحمد ﷺ تلميذ واحد هو: عمه حمزة بن عبد المطلب، منعه من جبابرة العرب، وضرب أبا جهل بالقوس، ففلق هامته، وكان أبو جهل سيدَ أهل الوادي»[1].

إن الطريق إلى النصر طويل، لكن التنازلات لا تُقصِّره؛ بل تَحرِفه حتى يحسب السالك أنه وصل غاية الإيمان وهو في قاع الشرك. والثبات (وإن بدا مكلِفًا في بداياته) هو الذي يُفضي إلى الإنجاز، لا تبرير الهزيمة بلغة الواقعية.

وليس مِن التقدُّم أن نبدِّل وجوه الحاكمين ونُبقي بِنيَة الحكم على حالها؛ فأن نستبدل بالطاغوت القومي طاغوتًا إسلاميًّا لا يُلغي حقيقة الطغيان، بل

---

(١) التعليق على الأناجيل الأربعة (ص ١٣٠).

يُعيد إنتاجَه بلهجةٍ أكثر قُربًا، ورايةٍ أشدَّ تمويهًا؛ قال تعالى: ﴿أَكُفَّارُكُمۡ خَيۡرٞ مِّنۡ أُوْلَٰٓئِكُمۡ أَمۡ لَكُم بَرَآءَةٞ فِي ٱلزُّبُرِ ٤٣﴾ [القمر: ٤٣]. إن كثيرًا مِن مشاريع «الثورة» تنتهي إلى استنساخ عين الدولة التي ثاروا عليها، لكن برموز جدد، ونشيد مختلف، وبعض المفردات المستوحاة مِن عقائد الثورة. لكنَّ المرجعيةَ لم تتغيَّر، والدستورَ لم يُبْنَ على الوحي، والسلطةَ ما زالت تَشتَقُّ مشروعيتها مِن آراء الناس لا مِن حكم الشارِع، ومِن الاتفاقات الأممية لا مِن الثوابت التوحيدية. فالقضية ليست أن تكون الدولة جهادية أو فصائلية أو ثورية، بل أن تكون ربانية المنهج، واضحة الولاء، خاضعةً لحكم الله لا لشرعية أممية. التحرر الحق لا يُقاس بالعلَم المرفوع، بل بالشريعة المطبقة؛ ولا بتغيير الوجوه، بل بإزاحة المرجعيات الجاهلية مِن أصلها.

وما نخشاه اليوم، أن تتحوَّل «الهوية الإسلامية» إلى زينة ظاهرية لمشروع قُطري حداثي، يصوغ الإسلام على مقاس الدولة، لا يصوغ الدولة على شريعة الإسلام. أن نرى الجهاد قد تحوَّل إلى دعامة لسلطة وطنية، والدعوةَ انقلَبَت إلى خطاب علاقات عامة، والشريعةَ أُفرِغَت مِن سلطانها لتُختزَل في السلوك الأخلاقي العام. وحينها، لا نكون قد أنقذنا الأمة، بل زيَّنَّا لها طاغوتًا جديدًا بلباس مألوف. قال شيخ الإسلام ﵀: «ولا تقع فتنةٌ إلا مِن تَرْكِ ما أمر الله به، فإنه سبحانه أمر بالحق وأمر بالصبر، فالفتنة إما مِن ترك الحق وإما مِن ترك

الصبر»[1]، فكيف بِمَن كان تَركُه الحقَّ (تحكيمَ الشريعة) نتيجةً لترك الصبر على عداء الكفر وأهله!

وإذا كانت المعارك قد حُسِمَت بالسلاح، فإن معركة القيادة بعد «التحرير» لا تقلُّ حساسية عنها. فالسؤال الذي يُطرَح اليوم بمرارة هو: لماذا يستنكف المجاهدون الصادقون، الذين حرروا الأرض، عن الإمساك بأمرها؟ لماذا يتردد مَن قدَّم الدم في أن يقدِّم الرؤية؟ أليسوا أولى الناس بتسلُّم زمام الأمور، وقد حملوا العبء الأكبر في تحقيق النصر؟ أَم أن عقدة الشرعية المدنية صارت أثقل على بعضهم مِن دماء الشهداء؟

الخطر لا يكمن فقط في تردد الصادقين، بل في تسلل المُبَرقَعين بوشاح المشروع الإسلامي، ممن لا يملكون انتماءً حقيقيًّا له، ولا صِدقًا في مقاصده. يدخلون الصف لأهداف مرحلية، ويختبئون خلف الشعارات الكبرى، ثم يتحركون مِن الداخل بروح المساومة، لا بروح العقيدة، وهؤلاء لم يرفعوا سلاحًا على الجماعة، لكنهم أشد خطرًا مِن العدو الظاهر، لأنهم يهدمون مِن الداخل باسم الانفتاح، ويُفرِّغون المشروع مِن معناه باسم الواقعية.

---

[1] الاستقامة (ص ٣٩).

زوال دولة الكفر

وهنا وجب بيان وهمٍ شائع في بعض الخطابات الجهادية المعاصرة، وهو الاعتقاد أن زوال الدولة الكافرة يلزم عنه ضرورةً قيام الدولة الإسلامية. وهذا وهمٌ وخلل في العقل الاستراتيجي؛ فزوال الطغيان لا يُنتج **وحدَه** راية التوحيد. فكما أن القدَر قد يُسقِط دولة الكفر، فإنه قد يستبدل بها دولةً كافرةً مثلها أو أشد، لأن الإسلام لا يُقام إلا بفعل الجماعة المؤمنة، وبعمل واعٍ، وتنظيم مشروع؛ قال تعالى: ﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ وَيُخۡزِهِمۡ وَيَنصُرۡكُمۡ عَلَيۡهِمۡ وَيَشۡفِ صُدُورَ قَوۡمٖ مُّؤۡمِنِينَ ١٤﴾ [سورة التوبة: ١٤]، قال الإمام القرطبي رحمه الله: «قوله تعالى: ﴿قَٰتِلُوهُمۡ﴾ أمر، ﴿يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ﴾ جوابه، وهو جزم بمعنى المجازاة. والتقدير: إن تقاتلوهم يعذِّبهم الله بأيديكم، ويخزهم، وينصركم عليهم، ويشف صدور قوم مؤمنين»[1]، وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وهذا عامٌّ في المؤمنين كلهم»[2].

ولهذا فإن عقيدة «زوال دولة الكفر لا محالة» يجب ألَّا تكون «أفيونًا» لوعي دعاة الجهاد، بل باعثًا للعمل؛ لأن سقوط الكفر لا يتم إلا إن تحقق المكتوب بأيدينا، كما وعد الله، لا بانتظار ميقات لا نتحرك فيه. ومِن هنا نفهم أن

---

[1] الجامع لأحكام القرآن (٨/٨٦).

[2] تفسير القرآن العظيم (٧/١٥٦).

دماء الشهداء ﷺ ليست زينة للتاريخ، بل أمانة سياسية شرعية في عنق مَن جاء بعدهم. وعلينا (إن كنا صادقين) أن نواصل الطريق لا بروح العاطفة فقط، بل بفقه أدقَّ، وبمشروع سياسي متكامل، يُعيد للدين سُلطانَه، ويقيم في الأمة حياة تشبه الخلافة، لا تنتج الدولة الحداثية بثوب شرعي.

وما يميز المجاهدين عن غيرهم، أن فَهمهم للقدَر لا يُجلِسُهم في مصافِّ المتفرجين عليه، بل يدفعهم للعمل حتى بلوغ غاية المطالب. ففي الوقت الذي يجلس فيه كثيرون خلف المكاتب يبكون الديار ويُحصون أسباب الخراب، تجد المجاهدين يَصنعون الحدث، ويجتهدون في تحقيق السنن، لأنهم يعلمون أن التوافق بين القدَر والشرع هو ما يمنَح الفِعل قيمتَه، والنصر معناه.

ضرورة المنهج

المنهج (في أي حركة تغييرية) ليس شعارًا يُرفَع، ولا لافتةً تعلق، بل هو البناء العقدي والسلوكي الذي يمنح المشروع ملامحه ويحدد بوصلته. هو تلك الخريطة التي تتكون في ذهنك عند سماعك اسم الجماعة أو انتماء الفرد؛ فإن قلتَ «إخواني»، أدركتَ موقعه مِن فقه التدرج وأولويات المصلحة. وإن قلتَ «جهادي»، تهيأتَ لسماع نَفَس المفاصلة وسلوك المواجهة. فالمنهج هو الهوية العميقة، لا اليافطة الظاهرة، وهو الفرق بين الجماعة التي تملك مقصِدًا شرعيًّا ومسطَرة حكم، وتلك التي تتحرَّك وفق مصالحها، وتتغير بتغير أهوائها. لكنَّ

المُقلِقَ أن بعض الحركات (وعلى رأسها موضوع دراستنا) لا تزال تعيش في المنطقة الرمادية: تارة ترفع شعارات شرعية، وتارة تأخذ بفلسفات الدولة الحداثية؛ تُغازِل جندها العُتّق بالدين، وتخاطِب المتعلمنين والدنيويين بلغة المصالح المُتَوَهَّمَة المصادِمة لأصول الشريعة؛ فلا هي حركة دعوية صِرفة، ولا دولة مُعلَنَة، ولا جماعة جهادية بمرجعية منضبطة. ومِن سيء الأفكار التي طُرحت في الساحة الجهادية خاصة منهج «اللامنهج»، وهم الشباب الذين ظنوا أنهم بلغوا عبقرية لا سابق لها في ميدان التنظير الحركي، فرفعوا شعار الحرب على المنهج، حتى آل الحال بهم إما إلى متراجع عن هذا الهزل وإما إلى زندقة خالصة، وقد قال الشيخ أبو بصير الطرطوسي: «ظللنا نعادي بغير وعي «المنهجَ، والمناهجة»، حتى بات شبابنا بلا منهج، ولا مناعة، ولا طريق واضح المعالم! تفريغ الشباب مِن الاعتقاد الصحيح، والمنهج القويم، يجعلهُم عُرضةً سهلة لأي غزو فكري!»[1].

ويزيد المشهدَ تعقيدًا في وسط هذا الضباب المنهجي، تكاثُر الكُتَّاب والمنظِّرين، واشتعال حرب الأقلام، لا لبيان الحق ولا لإقامة الحجة، بل في كثير مِن الأحيان لتسويغ المتغيرات، وتجميل الانحرافات، بلغة غلب عليها التبرير وقلَّ فيها التقرير. فكل مَن أمسَك قلمًا، وكتب منشورًا، خُيِّل له أنه بلغ رتبة

[1] قناة أبي بصير على تلغرام: «الصفحة الرسمية للشيخ أبي بصير الطرطوسي»، بتاريخ ٢٢ آذار ٢٠٢٥م.

المجتهد صاحب الرأي، وصار كُفئًا للفتوى في النوازل الكبرى، والحديث عن سنن التمكين وأحكام الدولة. ومع أن ساحة الفكر اليوم مزدحمة بالصوت العالي والكتابة السريعة، إلا أن أثرها في الوعي الحقيقي ضئيل، لأن كثيرًا منها لم يُبنَ على علم ولا منهج، بل على الاستجابة اللحظية للمصلحة أو الارتباط التنظيمي. وهكذا ضاع المنهج بين الغموض الرسمي والتبرير الإعلامي، فغدَت المشاريع (التي كانت يومًا تُقارِع الأنظمة باسم الدين) تُعيد صياغة ذاتها بلغة الدولة، وتُبرر تبدُّلاتها بمنطق التكيف، ولو كان الثمن هو انهيار المرجعية.

لا خلاف أن الكلمة الصادقة سهمٌ نافذ، وأن كثيرًا مِن الشباب كتبوا في مواقعهم ما لم يقله شيوخ منابر الفضائيات، وسدُّوا بثباتهم فجواتٍ ما استطاعت أن تغلقها لجان ومجالس. لكن الصدق لا يُعفي مِن المنهج، والإخلاص لا يُغني عن الضبط، والحماسة وحدها لا تُنتج مشروعًا، بل قد تُربِك إن لم تُوجَّه. والمشكلة ليست في كثرة الكتابة، بل في ضعف الميزان. حين يتحول الرأي إلى فتوى، والتحليل إلى تشريع، والتجربة الشخصية إلى مرجعية؛ نكون أمام خِطاب مفتوح على الفوضى، لا يقوده علم، ولا يضبطه مقصد.

وليس هذا جديدًا، فقد قرَّر أهل العلم «أن الحَجْر لاستصلاح الأديان أولى مِن الحَجْر لاستصلاح الأموال»، وأن المتعالم والمتسلِّق والمندسَّ يجب أن يَكفَّ عن تزيين نفسه بمقام أهل الشريعة، ولو نطق بعبارات صحيحة، ما دام ينطق

بها في غير موضعها. إننا لا نقلل مِن أثر الكلمة، بل نحذِّر مِن تضخُّم صاحبها، فمَن ظَنَّ أن منشورًا أو مقالة كافية ليصير «منظِّرًا» أو «أهلًا للكلام باسم المشروع»، فقد استعجل المرتبة، وأسهم في تشويش البوصلة.

وليُعلَم أن الكتابة في ساحات الجهاد ليست مكافأة عاطفية، بل مسؤولية منهجية؛ وأن الحِبر المسكوب دون علم يُفسِد أكثر مما يُصلح، ولو كُتب بِنيَّة صادقة. ولذلك؛ فالواجب على مَن يكتب (إن أراد النفع لا الضجيج) أن يضبط لسانَه بميزان، ويعرض قولَه على مَن يُحسن البيان لا مَن يُكثر التصفيق. والمرحلة دقيقة، لا تحتمل أقلامًا مرتجفة، ولا رؤوسًا منتفخة، ولا فتاوى مقلوبةً تُساق باسم الاجتهاد. قال الشيخ عطية الله الليبي ﵀: «ثم المشاركة في الكتابة في المنتدى لا تنحصر صورها، فالتعليق بالكلمة الطيبة، وبالأساليب المختلفة، فتارةً جدٌّ، وتارةً هزل، وتارة بأسلوب علمي، وتارة عاطفي، ومرةً بالدعاء والتأييد والشكر والثناء، ومرةً بالتعبير عن المخالفة والردّ والاعتراض، وأنواع المحاورة المفيدة. والنقول المفيدة والتذكير والوعظ والتنبيه إلى كل نفع وصلاح. وبالجملة فلا يعجز الأخ المسلم أن يقول خيرًا. فإن لم يجد فليسكت، وليتقِ الله في كل أحواله»[1].

---

[1] الأعمال الكاملة؛ **أسئلة وأجوبة نافعة لكتّاب المنتديات** (١١٨٤/٢).

مِن المسلَّمات الكبرى في الشريعة أنَّ الحاكم الذي استبدل بشريعة الله شريعةً وضعيةً، وأعرض عن حكم القرآن طوعًا واختيارًا، قد نقض بموقفه أصل الدين، وخرج عن جماعة المسلمين؛ ولذا انعقد القول في مراجع الجهاد –قديمًا وحديثًا– على دعامَتَين: **أولها**: تكفير مَن حكم بغير ما أنزل الله، حين يجعل الشرع وراءه ظهريًّا ويلتزم منظومة قانونية تناقضه مِن الأصل. **وثانيها**: وجوب الخروج على هذا الصنف مِن الحكام جهادًا في سبيل الله، لا لُمطلَق الظلم أو الفساد، بل للرِّدَّة. وهذه الدعائم ليست اجتهادات فردية، بل أصولٌ تلقَّتها أجيال مِن المجاهدين جيلًا بعد جيل، وجُرِّبَت في مسار المواجهة، ثم وُثِّقت في خطابهم العقدي والسياسي بوصفها محددات لا يمكن تجاوزُها عند الحديث عن مشروعية القتال وأحكامه، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ ۖ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ

فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا ٦٤ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥﴾ [النساء: ٦٠-٦٥]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ فَقَٰتِلُوٓاْ أَوۡلِيَآءَ ٱلشَّيۡطَٰنِۖ إِنَّ كَيۡدَ ٱلشَّيۡطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ٧٦﴾ [النساء: ٧٦]، وروى الإمام البخاري عن أبي موسى رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: الرَّجُلُ يُقاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، والرَّجُلُ يُقاتِلُ لِيُذْكَرَ، ويُقاتِلُ لِيُرى مَكانُهُ، مَن في سَبيلِ اللهِ؟ فَقالَ: «**مَن قاتَلَ، لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هي العُلْيا، فَهو في سَبيلِ اللهِ**»[1].

موضوع الدراسة

وعلى هذه المعاني سُطِّرَ هذا الكتاب قراءةً للحالة السورية الجديدة، تلك التي مثَّلَتها القيادة المتربِّعَة على الحكم بعد إسقاط النظام الأسدي. تأتي أهمية هذه القراءة باعتبار التجربة السورية ليست محلية الأثر، بل ذات امتدادات في بلدان المسلمين عامة؛ فكل ما يحدث في الشام إنما يتردد صداه في المغرب والمشرق، في الفقه والسياسة، في الحركة والدعوة، في التصور والمشروع.

---

[1] البخاري (٣١٢٦).

مِن هنا، نحاول في هذه الدراسة أن نعرِض لا لنحاكم، وأن نفكِّك لا لنحطِّم، وأن نحلِّل التجربة بين أوهام الإمارة الشرعية وصدمات الدولة الحداثية، لا بعين المعارض المتوجِّس، ولا بعين المناصر المتحمِّس، بل بعين المراقِب الذي يعرف أن حُكم الأرض ليس نهاية الطريق، بل بدايته الكبرى. مع الاعتبار أن الكاتب ليس آلة دون اعتقاد ومنهج، ولا جمادًا خاليًا مِن الانحيازات والمشاعر، بل تظهر في الفصول القادمة اختياراته ومخالفاتُه، وهذا مِن طبائع البشر.

ونجتهد في وضع الخلافات الشخصية والمنهجية مع أنصار المشروع وأعدائه؛ فالحكم على المشروع يتطلَّب التجرُّد للحق مع تنقية النفس مِن آثار الهوى. قال شيخ الإسلام ﵀: «والمناظرة والمحاجَّة لا تنفع إلا مع العدل والإنصاف»[1].

وكثيرًا ما يختلط في قلب الداعية ماءُ الحق بزبدِ الهوى، فيتوهَّم أنه يدافع عن حدود الله، وما هو إلا يذبُّ عن أطراف ذاته الجريحة. فإذا ظُلِمَ، انتفض وغضب، لا لأن الدين انتُهِك، بل لأن النفس أُهِينَت، فتشتدُّ حميَّتُه للشرع كلما اشتدَّ وقع البغي عليه. وهنا مكمَن الفتنة الخفية: حين يُستدرَج المرء إلى معركة ثأر شخصي وهو يحسبها نصرة لله. إنها اللحظة التي تتحوَّل فيها القضية مِن نُصرة الحق إلى توظيف الحق، ومِن الغَيرة على الدين إلى الغَيرة بالنفس.

---

[1] الانتصار لأهل الأثر (ص ١٥٩).

وهذا التداخل الخفيُّ هو الذي يُنتِج أخطر أشكال الانحراف: «انحراف باسم الغضب لله، واشتداد في الخصومة باسم الولاء للحق»؛ قال تعالى: ﴿قُلۡ إِن تُخۡفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمۡ أَوۡ تُبۡدُوهُ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٢٩﴾ [آل عمران: ٢٩].

وكاجتهادنا في الإنصاف، كذلك كان سعيُنا إلى تجاهل تقافز الأنصار والأعداء حول هذا المشروع، فكلٌّ ينتظر مِن الكاتب (أيًّا كان الكاتب) أن يعرِض ما في أدمغتهم بأسلوب يعجزون عن صياغته، وكأن دورَه أن يكون بوقًا ناطقًا باسم ميولهم. وإن فعلنا ذلك، كنا عند الله مِن الخائنين، وإن خالفناهم كنا في عُرفِهم مِن الزائغين. ولا تَصِل كرامة أكابر الخلق في يومنا هذا إلى جزء مِن كرامة رسول الله ﷺ، وقد كُذِّب مِن قومه وضاق صدره لِمَا يقولون، فنزلَت الآيات تسليةً لقلبه ومنهجًا مسلوكًا للدعاة مِن بعده، قال تعالى: ﴿قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَۖ فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ٣٣ وَلَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمۡ نَصۡرُنَاۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٣٤ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكَ إِعۡرَاضُهُمۡ فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ أَن تَبۡتَغِيَ نَفَقٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ سُلَّمٗا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأۡتِيَهُم بِـَٔايَةٖۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ٣٥ ۞ إِنَّمَا يَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسۡمَعُونَۘ وَٱلۡمَوۡتَىٰ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ ٣٦ وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ قُلۡ

إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [سورة الأنعام ٣٣-٣٧].

لهذا أنصح (قبل أن يفتح القارئ فمه حنقًا أو قلبه حُكمًا) أن يتفكَّر فيما إذا كان قد أُصيب قلبه بالعمى. فإن القلب إذا عَمِي، لا تنفعه البراهين، ولا تَهديه النصوص، بل يصير نَصُّ الوحي نفسُه أداةَ تأييدٍ لهواه، لا هدايةً لروحه. والقرآن، مع كونه شفاءً، لا يفتح خزائِنَه لِمَن جاءه ليتقوَّى به على خصمه، بل لِمَن جاءه ليقوِّي به قلبَه على نفسه. فكم مِن قارئ للكتاب لم ير فيه إلا مرآة ذاته، وكم مِن متأوِّل ما قرأ إلا ما وافق نزعته! فإذا سبق الهوى النظر؛ فسد الفهم، وزاغ القلب، وضاع القصد. وما قول الحق: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ [الصف: ٥]، إلا شاهدٌ على أن الانحراف لا يبدأ مِن النص، بل مِن قارئه، ولا مِن الكتاب، بل مِن مقصده. فمَن ارتجف حنقًا حين قرأ لمخالفه حرفًا، فليراجع قلبه قبل عقله، ونيَّتَه قبل فهمه؛ فالهداية رزق، والزيغ عدل.

وليُعلَم أنْ ليس كل تائهٍ عن الحق في موضعٍ هو عدوٌّ له، ولا كل مَن تأوَّل انحرافًا كان صاحب نية خبيثة. فالنفوس وإن أخلصَت قد تضِلُّ، وإن صدقَت قد تزيغ؛ لا لأن الباطل صار هدايةً، ولكن لأنَّ الهوى حين يتزيَّا بلباس الاجتهاد، يُعمي ويُصِمُّ، ويدفع صاحبَه لِيُقاتِل عن الباطل وهو يظن أنه يدفعه. وهنا تكمن المأساة: أن ترى بعض المتأوِّلين الذين يُعرَف عنهم صدقٌ وأمانة، يُخطِئون خطأً يُفجِّع القلب، لا عن خُبث، بل عن اشتباهٍ وعُسرٍ في الجمع بين

النص والمصلحة، أو بين الواقع والواجب. ولأجل هذا، لم يكن أهلُ السنة أهلَ تسرُّع وعَجلَة؛ فقد استقرَّ عندهم أن الخطأ في العقيدة (وإن لَزِم مِنه الكفر) لا يُوجِب التكفير إلا إذا تحقَّقت الشروط وزالت الموانع، وثبت العناد دون لَبس أو احتمال؛ فالتسرُّع في إسقاط الأحكام، ولو كانت مِن جنس الكفر والشرك، لم يكن دأب العلماء. فلا تكن ممن يرى شبهة خصمِه ضعيفة، فيظن أن المخالِف يُعاند كِبرًا، ولا تكن ممن يرى حجة نفسه قوية، فيظن أن كل مَن خالفها جاحدٌ أو متلاعب. فلربما حُجَّتك واضحة، ولكنَّ عينَ المخالف مُثقَلَة بما لا تراه، أو نفسَه مقهورة بتأويل سابق، أو سَمْعَه غارقٌ في صدى المرجعيات التي تربَّى عليها؛ فالحق لا يُعرَف فقط مِن وضوحه، بل مِن تجرُّد مَن يتلقَّاه. وذلك ما منع العلماء مِن الجزم بكفر أهل البدع رغم بشاعة بعض أقوالهم؛ لأنهم أدركوا أن الطريق مِن الخطأ إلى الكفر طويل، لا يُختصَر بالحماسة، ولا يُجتَاز بالغضب؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وعلى هذا: فالمتأول الذي أخطأ في تأويله، في المسائل الخبرية والأمرية، وإن كان في قوله بدعة يخالف بها نصًّا أو إجماعًا قديمًا، وهو لا يعلم أنه يخالف ذلك، بل قد أخطأ فيه، كما يخطئ المفتي والقاضي في كثير من مسائل الفتيا والقضاء باجتهاده يكون أيضًا مثابًا من جهة اجتهاده الموافق لطاعة الله غير مثاب من جهة ما أخطأ فيه، وإن كان معفوًّا عنه. ثم قد يحصل منه تفريط في الواجب أو اتباع لهوى يكون ذنبًا منه وقد يقوى فيكون كبيرة، وقد تقوم عليه الحجة التي بعث الله بها رسوله

ويعاندها، مشاقًّا للرسول من بعد ما تبين له الهدى، متبعًا غير سبيل المؤمنين، فيكون مرتدًّا منافقًا، أو مرتدًّا ردةً ظاهرةً؛ فالكلام في الأشخاص لا بد فيه من هذا التفصيل. وأما الكلام في أنواع الأقوال والأعمال باطنًا وظاهرًا من الاعتقادات والإرادات وغير ذلك؛ فالواجب فيما تُنُوزِع فيه من ذلك أن يُرَد إلى الله والرسول، فما وافق الكتاب والسنة فهو حق، وما خالفه فهو باطل، وما وافقه من وجه دون وجه فهو ما اشتمل على حق وباطل. فهذا هذا.

والمقصود هنا: أن أهل العلم والإيمان، في تصديقهم لِما يصدقون به، وتكذيبهم لِما يكذبون به، وحمدهم لِما يحمدونه، وذمهم لِما يذمونه = متفقون على هذا الأصل. فلهذا يوجد أئمة أهل العلم والدين من المنتسبين إلى الفقه والزهد؛ يذمون البدع المخالفة للكتاب والسنة في الاعتقادات والأعمال، من أهل الكلام والرأي والزهد والتصوف ونحوهم، وإن كان في أولئك مَن هو مجتهد له أجر على اجتهاده وخطؤه مغفور له. وقد ثبت عن النبي ﷺ مِن غير وجه أنه قال: «**خَيْرُ القُرُونِ القَرْنُ الَّذِي بعثتُ فيهِم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم**»[1]؛ فكان القرن الأول من كمال العلم والإيمان على حال لم يصل إليها القرن الثاني، وكذلك الثالث. وكان ظهور البدع والنفاق بحسب البعد عن السنن والإيمان، فكلما كانت البدعة أشدَّ تَأَخَّر ظهورها، وكلما كانت أخفَّ

---

[1] الحديث مع اختلاف يسير في اللفظ في «صحيح مسلم» (١٩٦٣)، وغيره.

كانت إلى الحدوث أقرب. فلهذا حدث أولًا بدعة الخوارج والشيعة، ثم بدعة القدرية والمرجئة، وكان آخر ما حدث بدعة الجهمية، حتى قال ابن المبارك، ويوسف بن أسباط، وطائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم: «إنَّ الجهمية ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة، بل هم زنادقة». وهذا مع أن كثيرًا مِن بدعهم دخل فيها قوم ليسوا زنادقة، بل قبلوا كلام الزنادقة جهلًا وخطأ؛ قال الله تعالى: ﴿لَوۡ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمۡ إِلَّا خَبَالٗا وَلَأَوۡضَعُواْ خِلَٰلَكُمۡ يَبۡغُونَكُمُ ٱلۡفِتۡنَةَ وَفِيكُمۡ سَمَّٰعُونَ لَهُمۡۗ﴾ [التوبة: ٤٧]، فأخبر أن في المؤمنين مَن هو مستجيب للمنافقين، فما يقع فيه بعض أهل الإيمان من أمور بعض المنافقين؛ هو من هذا الباب. والمقصود هنا: أن يعلم أنه لم يزل في أمة محمَّد ﷺ مَن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وأن أمته لا تتفق على ضلالة، بل إذا وقع منكر من لَبسِ حق بباطل أو غير ذلك؛ فلا بد أن يُقيم الله مَن يميّز ذلك. فلا بد من بيان ذلك، ولا بد من إعطاء الناس حقوقهم؛ كما قالت عائشة رضي الله عنها: «أمرَنا رسولُ الله ﷺ أن نُنزلَ الناسَ منازلَهم»، رواه أبو داود وغيره»[1]. وقال حجة الإسلام رحمه الله: «ولا ينبغي أن تظنَّ أنَّ التكفير ونفيَه ينبغي أن يُدرَكَ قطعًا في كل مقام، بل التكفير حكم شرعي يرجع إلى إباحة المال وسفك الدم والحكم بالخلودِ في النار فمأخذه كمأخذ سائر الأحكام الشرعية، فتارةً يُدرَك

[1] شرح الأصفهانية (ص ٧٦٧-٧٧٠).

بيقين، وتارة بظن غالب، وتارة يُتردَد فيه. ومهما حصل ترددٌ.. فالتوقُّف في التكفير أولى، والمبادرة إلى التكفير إنما يغلب على طباع مَنْ يغلب عليهم الجهل. ولا بدَّ مِنَ التنبيه لقاعدةٍ أخرى؛ وهو أنَّ المُخالفَ قد يُخالفُ نصًّا متواترًا ويزعم أنه مُؤوَّلٌ، ولكنَّ تأويله لا انقداحَ له أصلًا في اللسان لا على قُربٍ ولا على بُعدٍ؛ فذلك كفر، وصاحبه مُكذِّبٌ وإن كان يزعمُ أنه مُؤوَّلٌ»[1].

تقسيم الكتاب

جاء هذا الكتاب في مقدِّمة وستة فصول وخاتمة، وجُعِلَت المقدِّمة توطئةً للمعركة الفكرية التي نخوضها، وتمهيدًا لازمًا للمسائل الكبرى التي نعرضها في بقية الفصول. عرضنا فيها جملةً مِن المفاهيم الأساسية، ومهمَّات الأفكار التي لا بد منها لفهم مسار العمل، ومعرفة مكامن الخلل، ورؤية المآلات على بصيرة.

- أما الفصل **الأول** «هتافات فارغة»، فكان لكشف النسق المعرفي الذي يسير عليه أنصار مشروع **الجولاني**، مِن حيث تأصيلهم لمقولات التبرير، وتشكيلهم لعقلية التطبيل، بما يُعبِّر عن انحرافٍ مركَّبٍ في البناء الذهني لا يمكن ردُّه إلى الجهل وحدَه، بل هو تديينٌ للوظيفة، وشرعنةٌ للولاء القُطري. وقد اجتنبنا فيه ذكر أسمائهم والنقل الحرفي عنهم، طلبًا للاختصار، ولقلة فائدة

[1] فيصل التفرقة (ص ٨٧).

كلامهم في ميزان العلم والبحث، إذ هم في مقام الترويج لا التأسيس، وفي موضع الاستخدام لا الاجتهاد.

- ثم الفصل **الثاني** «هندسة أسراب الطير»، وفيه بيان لطريقة التدرج في تبديل المفاهيم الثورية والجهادية، وكيف أُعيد تشكيل الوعي الجمعي لدى الجنود والعوام، بتقنيات ناعمة لا تخلو مِن دهاء، حتى صار المشروع الجهادي أداة حراسة لخرائط الدول، بدل أن يكون صوتًا للحق في وجه طواغيت العصر.

- وفي الفصل **الثالث** «أدلجة العقائد»، بيَّنَّا كيف تحوَّل الخطاب العقدي السني إلى خطاب وظيفي، موجه ضد الخصوم المحليين بتصنيف سياسي، لا بوصف شرعي، فتَحوَّلَت العقيدة إلى عصا يُضرَب بها مَن خرج عن قرار الأمير، ولو كان على التوحيد والسنة والراية، فيما يُصمَت عن العدو الصائل إن تماهى مع الراية الرسمية.

- أما الفصل **الرابع** «ألوان منهجية»، فهو عرض لأهم المسائل التي انحرفت عنها القيادة السورية المعاصرة المتمثلة بالجولاني وحاشيتِه، مِن حيث أصول الاستدلال، ومناهج النظر، وتحريف المفاهيم الكبرى كالتمكين والمصلحة والمآل. وفيه توثيق للتحوُّلات الفكرية التي لم تجرِ فجأة، بل سارت بتدرج هادئ حتى استقرَّت في أحضان المنظومة الحديثة.

- وفي الفصل **الخامس** «ثالوث صنع الطاغية»، كشف للآليات التي اعتمدها الجولاني في صناعة نسخةٍ جهادية من الطغيان الوظيفي، تحت اسم «الأمن العام» و«حكم المؤسسات»، مدعومةٍ بخطاب شرعي يُعيد إنتاج الاستبداد بآيات الشورى وأحاديث السمع والطاعة.

- ثم الفصل **السادس** «اختطاف المقاصد»، وفيه بيانٌ لأصول الرَّدِّ على التأويلات التي تستند إلى الضرورة والمصلحة ومقاصد الشريعة، دون ميزان ضابط ولا نصٍّ مقيِّد، بل بما يُناسِب المخرَج السياسي الذي يُراد فَرضُه، لا المخرج الشرعي الذي يُرضي الله ورسولَه.

- وأما **الخاتمة**، ففيها خلاصة المسير، وما نرجوه مِن زبدة القول، وتأكيد أن المخرج مِن التيه لا يكون بخريطة الأجهزة ولا بدولة الإكراه، بل بهُدى النبوة ومقاصد الرسالة وأصول المنهج.

الفصل الأول

هتافات فارغة

في مرحلة التحوُّلات الكبرى، حين تضطرب المعايير وتُعاد صياغة الأولويات، تَظهر خطابات جديدة تتكئ على شخصيات قيادية أكثر مما تتكئ على مناهج عقدية أو قواعد شرعية. وحين يتقدَّم أحد هؤلاء بخطى واثقة نحو واجهة المشهد، تتسابق الحناجر لا لمساءلته أو تقويمه، بل لتأكيد صواب رؤيته وترديد عباراته، وكأن الحصافة لا تأتي إلا مِن جهته وكأنه «المُحَدَّثُ المُلهَم» الذي لا يكون خلاصنا إلا بيدَيه.

في هذه الساحة، نشأت ظاهرة اجتماعية/فكرية ملفتة، هي: إعادة تأويل الواقع وتكييفه دينيًّا وشرعيًّا على نحو يُضفي المشروعية على المواقف وعلى أصحابها كذلك. لم تعد المبادئ هي الأصل، بل أُعيد ترتيبها لتَخدم وقائع معيَّنة ومسارات محددة. وقد لاحظنا مِن خلال دراستنا لعدد مِن النماذج البارزة مِن مروِّجي هذا الاتجاه، أن ثمة نمطًا ذهنيًّا وسلوكيًّا مشتركًا بينهم جميعًا، رغم اختلاف أساليبهم وخلفياتهم. بعضهم يشتغل على الصياغة التنظيرية السياسية لتسويغ التحولات، وبعضهم يُلبِسها لبوسًا شرعيًّا يتكئ على فقه

الضرورة وتوسعة المصالح، وآخرون يكتفون بالترويج الشعبي الحماسي، باعتبار أن الوقوف خلف القيادة هو جزء مِن «الولاء الجماعي» لا يحتمل المخالفة.

ما يجمع هؤلاء جميعًا ليس دعمهم لخيارٍ سياسي معيَّن فقط، بل انتهاجهم طريقةً واحدةً في قراءة الواقع وتفسيره وترويجه. طريقةٌ تجعل مِن الرؤية الرسمية المسارَ الطبيعيَّ الوحيد، ومِن النقد بابًا للفوضى، ومِن التحفُّظ نوعًا مِن الخذلان.

وإذا أردنا تفكيك هذا الخطاب الذي بات يشكل منهجًا فكريًّا حديثًا، سنجد أنفسنا أمام خمس ركائز كبرى تمثِّل أعمدة هذا الاتجاه. سنتناولها بالتحليل في هذا الفصل، انطلاقًا مِن منظور نقدي يتتبَّع الأصول الفكرية والمنطلقات المنهجية التي بُنِيَت عليها هذه الرؤية.

ظاهرة تصنيم القادة

يُعَدُّ هذا التحوُّل أحد أكثر ملامح الخطاب الجديد بروزًا: الانتقال مِن مركزية المشروع الإسلامي بجوانبه العقدية والفقهية إلى مركزية شخص حامل المشروع، الذي غدا في نظر أنصاره صاحب رؤية استثنائية، وعبقرية قيادية، وشرعية متفرِّدة لا ينافسه فيها أحد.

لقد تراجع الحديث عن المنهج، والراية، والثوابت لصالح الحديث المكثَّف عن الرؤية، والحِنكة، والمسار، حتى باتت مصطلحات مثل «القرارات السيادية»

و«الضرورات المرحلية» هي الواجهة الشرعية الجديدة لأي تحوُّل أو تنازل. وسُوِّق ذلك كله بوصفه قدرًا لا يُرَدُّ، ومسارًا لا يُناقَش، وواقعيةً لا يُعقَّب عليها.

ولم يقف الأمر عند الإعجاب بذكاء القائد ومرونته، بل تعدّاه إلى توصيفه ضمنيًّا (بل أحيانًا صراحةً) أنه هِبة الله للجهاد، ومحلُّ نظر العناية الربانية في هذه المرحلة. فكم مرَّةً سمعنا عبارات تُرَدَّد في حسابات أنصار مشروع الهيئة: «لو كان في الساحة رجل يُحسِن إدارة المعركة فهو فلان»، «ما مِن تنازلٍ صدر، إلا وقُدِّر فيه المآل الشرعي بتجرُّد ومسؤولية»، «هذه قرارات لا تُفهَم إلا من عُلوِّ القيادة واستشرافها لمآلات الأمور»، «الطاعة اليوم ليست طاعة شخص، بل طاعة لرؤية تُمثِّل النجاة من الفوضى».

وبهذا أُدخِلَت جميع التنازلات، والتحولات، والتحالفات، ضِمن دائرة «الضرورات» التي يقدِّرها القائد وحدَه، ويُطلَب مِن القاعدة أن تتَّبعه فيها، لا لأنها مقتنعة، بل لأنها لا ترى مثل بصيرته. حتى المصطلحات القديمة التي كانت تُستخدَم معالم للطريق، مثل الطواغيت، والحاكمية، والولاء والبراء، لم تَعُد تُذكَر إلا مقرونةً بفقه المرحلة، وفقه الدولة، وموازنات الداخل والخارج. إذا أردنا أن نفهم جذور الانحراف في الخطاب المصفِّق للزعيم، فعلينا أن نتأمل نمط

التفكير الذي يَحكُم هذا الخطاب، وهو ما يمكن تلخيصه في الصراع الخفي بين «العقلية السياسية» و«العقلية الخطابية».

العقلية السياسية، كما كانت تُفهَم في تراث الجماعات الجهادية الراشدة لا تَسجن المشروع في شخص القائد، بل تجعل القائد في خِدمة المشروع. تُعلي مِن سلطان الشريعة على القرار، وتضبط الاجتهاد بميزان النص، وتُحاكِم الواقع لا بـ«التقدير الشخصي»، بل على وفق قواعد النظر الشرعي وأصول السياسة المعتبرة. هي عقلية تعرِف الفرق بين الطاعة والانقياد، وبين الاجتهاد والخيانة، وبين فقه المصلحة والانزلاق خلف غشاوة الطموح.

أما العقلية الخطابية، فهي نقيض ذلك تمامًا. عقلية تُهيمِن فيها الرموز على المبادئ، وينزاح فيها مركز الوعي من المنهج إلى القائد، حتى يُختزَل المشروع كله في شخصه، وتُقرَأ النصوص بعينه، ويُفهَم الواقع مِن نبرة صوته. وهي عقلية لا تعرف مِن الطاعة إلا صورتها الانقيادية، ولا مِن السياسة إلا ما يكرِّسه الإعلام الداخلي، ولا مِن المصلحة إلا ما أُرفِق بخاتَم القيادة. تُعلِّق كل مواقفها على بُعد النظر، وفقه المرحلة، والحسابات المعقَّدة، وتُجرِّم أي نقد مهما كان علميًّا، لأنه يفتح الباب أو ينكأ الجراح أو يُربِك الصف. تُغلِّف هذا التقديس بالسكوت المطمئن، ثم تسوِّغه بفقه الضرورة، حتى إذا سقطت المصطلحات الكبرى، وذابت الحدود الشرعية، قيل: «هذه حكمة الزعيم!»، وإن سُئِل عن

الدليل، أُحيل السائل إلى دهاليز الأسرار وثقة القادة. هذه العقلية لا تَقبل إلا صوتًا واحدًا، ولا تسمع إلا مدائح الولاء، ولا تصنف الناس إلا بين موالٍ ومُخرِّب. تغتال المعاني تحت شعار المصلحة، وتستبقي مِن الشريعة قشورًا تتزيَّن بها وهي تُفرِّغها مِن سلطانها. وإذا قيل لها: «لكن هذا يخالف ما كنَّا عليه!»، أجابَت: «نحن في مرحلة جديدة، لها فقهها ورجالها!».

واللافت أن أنصار المشروع هؤلاء أنفسهم، هم مَن يُحرِّضون على الجماعات والمناهج الإسلامية الأخرى بدعوى أنها واقعة في أسر «العقلية الخطابية»، مُظهرين أنفسهم «فرسان الرشد السياسي» والحنكة الواقعية، بينما الحق أن خِطابهم هو النموذج المكتمل لهذه العقلية الخطابية: إذ يبرِّرون كل تنازل باعتباره ضرورة شرعية، ويُعلِّقون كل مِفصل مِن مَفاصل التغيُّر على عبقرية الزعيم وبُعد نظره، ويجعلون من الاصطفاف حولَه صكَّ نجاة، ومِن النقد له إعلان تمرُّد.

إن خطر المخاطِب المتزيي بزي أهل الحق لا يقتصر على ما يقرِّره، بل في أثره في العامة والمشتغلين بالدين، إذ ما إن يُبرِّرَ الخطأ حتى يُصبِح قدوةً في الانحراف، وما إن يسكُت عن المنكر حتى يُتَّخَذَ سكوتُه تشريعًا. ومتى تصدَّر للناس مَن عظُم اسمه وقلَّ فقهه، صار فتنةً للضعفاء وذريعةً للجهال. ولذلك قال الإمام الآجري محذرًا مِن أثر أهل القرآن إذا فسد ظاهرهم: «فمَن كانت

هذه أخلاقه صار فتنة لكل مفتون؛ لأنه إذا عمل بالأخلاق التي لا تَحسُن بمثله، اقتدى به الجهال، فإذا عِيب الجاهل، قال: فلان الحامل لكتاب الله فعل هذا، فنحن أولى أن نفعله ومَن كانت هذه حاله، فقد تعرض لعظيم، وثبتت عليه الحجة، ولا عذر له إلا أن يتوب»[1].

وليس هذا مقام دراسة شاملة للفروق بين العقلية السياسية والعقلية الخطابية، بل محاولة بيان بعض السمات التي يكثر أنصار «المشروع» مِن انتقادها في غيرهم، بينما هي مستحكِمة فيهم. وأما التأسيس المنهجي المفصل لهذا التمايز، فله مقام آخر ودراسة مستقلة بإذن الله.

تقديس الخرائط

عند أنصار المشروع، لم تعد الأمة هي جماعة المؤمنين الذين يوحِّدهم القرآن والجهاد وتحكيم الشريعة، بل أصبحت الأمة هي الأرض المحررة، والمنطقة المُدارة، والهيكل الإداري القائم. الجغرافيا باتت جوهر الشريعة، والحضور الإداري مقياس النجاح، والمقر أقدسَ مِن المبدأ.

فهم لا يتحدثون كثيرًا عن التوحيد، إلا حين يُراد تزيين الخطاب أو تقرير عداء لجهة محدَّدَة، ولا يُظهِرون الجهاد إلا حين يُذكَر تاريخ الهيئة لبناء تبرير التنازلات على أُسُسِه. أما اليوم، فالقيمة لِما يتحقق على الأرض مِن معالم

[1] الجامع لكتب الإمام أبي بكر الآجري؛ **أخلاق حملة القرآن** (١/٨١).

استقرار مادِّيٍّ، وكأن الدولة أصبحت تعني إقامة دائرة نفوس لا إقامة دين، وضبط السوق لا ضبط حدود الله.

وتحت شعار المرحلة والضرورة والسياسة الشرعية، تُعاد برمجة أحكام الشريعة لتصبَّ في خانة الكيان المادي. التوحيد يمكن تأجيله، الجهاد قابل للتجميد، وتحكيم الشريعة يُراجَع ويُخفَّف و«يُرشَّد».. وكل ذلك يُسوَّق على أنه مِن فقه التمكين، بينما هو في الواقع فقه تثبيت الكيان أكثر مِن تثبيت الدين.

وقد لاحظنا (بتتبعنا لخطاب عدد مِن المروجين للمشروع) أن هذا الانحراف في الترتيب ليس عارضًا، بل راسخٌ في بنية عقلية منظري المشروع وأنصاره: فكل تنازل يُبرر باسم الضرورة، وكل تأجيل يُغلَّف بحجة الواقع، وكل مصلحة لا تُوزَن بميزان الشريعة، بل بميزان ما يخدِم الكيان القائم، الذي هو في جوهره دولة وطنية حداثية ذات صبغة إسلامية (تكاد تُفقَد مِن جانب القيادة)، لا أكثر.

قد صار دفاعهم عن حدود الدولة أكثر مِن الدفاع عن حدود الله، والتحرُّق على صورة المشروع أكثر مِن الألم لضياع مبادئه. حتى إذا طُرِحَت عليهم مسألة شرعية، كانت الإجابة جاهزة: «لسنا في ترف تطبيق الأحكام، نحن في زمن البناء!»، وإذا سُئلوا عن التنازلات، ردُّوا: «هذا مِن دهاء القيادة ورؤيتها للمرحلة».

هذه العجلة في تثبيت الكيان، وتطويع الأحكام لأجل الأرض، هي الوجه الآخر للتساهل في الدين، والتساهلُ إذا دخل على الخطاب الشرعي أفسدَه. هم لا يرون بأسًا في تأجيل العقيدة ما دام «المشروع» يتوسع، ولا يرون خطورة في تعطيل الشريعة ما دامت «الخارطة» تنضبط. لكن السالك إلى الله لا ينجو بمثل هذا، ولا يرضى أن يخدع ببريق الواقع، دون وضوح الطريق، يقول الإمام الشاطبي رحمه الله كاشفًا عن المنزلق: «فمَن طلب خلاص نفسه؛ تثبَّت حتى يتضح له الطريق، ومَن تساهل؛ رمته أيدي الهوى في معاطبَ لا مَخلصَ له منها إلا ما شاء الله»[1]. وهكذا؛ باتت الخريطة هي العقيدة، وصار «أن تكون معنا على الأرض» أولى مِن «أن تكون مع الله على بصيرة».

مرحلة الجهاد الانتقائي

مَن يطالع خطابات أنصار المشروع، يخرج بانطباع غريب: كأننا حطَّمنا قصور الطغاة، وطهَّرنا بلاد المسلمين مِن النفوذ الأجنبي، ولم يبقَ أمامنا إلا «الإرهاب»، فهو الخطر الداهم، والعدو الأعظم، والمارق الأخير. لقد اختزلت معركة التوحيد العظمى، لا في طغيان الأميركان، ولا في احتلال اليهود، ولا في شبكات التجسس الأممية، بل في خصومة مع جماعة مارقة حولوها إلى مِجسٍّ لاختبار الولاء السياسي، وسلَّم للترقي في مراتب التبرير والاصطفاف، وربما

[1] الاعتصام (٢/١٢٥).

تستبدل بدماء الخوارج المهراقة على سيوفهم تقرُّبًا إلى أمم الطاغوت دماءَ المجاهدين مِن دعاة التوحيد والسنة. باختصار؛ لم يعد التوحيد قضية صدام مع الطواغيت، ولا دعوة للتحرر مِن الأنظمة الجاهلية، بل تحول إلى أداة حزبية ناعمة تُستَعمَل في الصراع الداخلي، وتُستخدَم لتسويغ الخصومة مع كل مخالف للرؤية الرسمية.

لا تعني المداراة الشرعية أبدًا تحويلَ العدو إلى شريك، ولا قَلب الموقف العقدي إلى خطاب دبلوماسي؛ بل تعني تحمُّل ضغط المرحلة دون تفريط في ثوابت الملة. ولذلك فإن تذويب مفاهيم البراءة مِن الكفر في خطابات الانفتاح المجتمعي، وتجريد الجماعة مِن عداوتها للمؤسسات الجاهلية تحت عنوان الوسطية، إنما هو نحر ناعم للعقيدة، لا اجتهاد تجديدي في السياسة. فالمؤمنون لم يؤمروا بمسالمة الباطل، بل بكتمه، ولم يُبعثوا دعاةً بلا خصومة، بل شهداء على الناس.

إنَّ ما يُصاغ في سورية باسم الواقعية، هو تفكيك للهوية الجهادية مِن داخلها، حتى يغدو الصادق متَّهمًا بالغلو، والصامت مقبولًا، والمائع محبوبًا. فتُعاد هندسة الصف الداخلي على مقاس السلطة، لا على موازين الولاء لله والبراءة من أعدائه. ومِن العجيب أن مصطلحات التوحيد بقيَت في الخطاب الإعلامي (الرديف على الأقل)، لكنَّ دلالتها تغيَّرت:

- **الولاء والبراء** لم تعد تتعلَّق بالكفر بالطاغوت، بل بالانتماء إلى «الجغرافيا المحرَّرة» أو لنظامها الحاكم.

- **الطاغوت** لم يعد ابن سلمان ولا ابن زايد، بل مَن يفكر في الخروج على القيادة لتعطيلها شرع الله.

- و**الفرقة الناجية** لم تعد جماعة التوحيد والجهاد، بل فرقة الردع التي تتقن بيان المرحلة وتتقن فنَّ التصفيق.

وهذا الخلط بين المفاهيم، وتحوُّل العدو مِن طاغوت صريح إلى ناصح مخلص، لا ينشأ إلا حين يتصدَّر الخطاب الديني رجالٌ تاهوا بين فقه المصلحة وفقه التبرير، فيُخدَع الناس بهم، ويُظنُّ أن تعظيمَهم حجة، وكثرتَهم علامة. لكنَّ العالم الحقَّ لا يخدعُه الهتاف، ولا يَهوله التعظيم المصطنع، كما قال الإمام ابن الجوزي ﷺ: «أما العالِم المتمكن فإنه لا يهولُه قول مُعَظَّم، كيف بفعل جاهل مبرسَم»[1].

إننا الآن أمام نسخة مخففة مِن التوحيد، نسخة مروَّضة لا تزعج القوى الدولية، ولا تُغضِب أصحاب المصالح. توحيد وظيفي لا يحرك الجماهير لخلع الطواغيت، بل يُستخدَم لتخديرهم وتسكينهم باسم الضرورة وفقه الواقع.

---

[1] تلبيس إبليس (ص١٩٠).

وقد لاحظنا، مِن خلال تتبع خطاب مروِّجي هذا المشروع، أن النبرة العقائدية الحقيقية تكاد تختفي، لتحلَّ محلها لغة ناعمة منتفخةً بـ«الحكمة» و«الموازنة» و«فقه المآلات»، لكن على وجه واحد فقط: فحين يكون الحديث عن التوغُّل اليهودي، أو شراذم الدروز، يُقال: «نحتاج وقتًا»، و«الظروف غير مواتية»، و«نحفظ دماء المسلمين»؛ أما حين يكون الحديث عمَّن خالف القيادة (مِن المجاهدين)، أو انتقد بعض سياساتها، فالنبرة تنقلب: «خوارج»، «منافقون»، «عملاء»، «يريدون شق الصف».

ولأول مرة منذ عقود مِن العمل الجهادي، نرى فِقه تمكين[1] منزوع المخالب: لا يُهاجِم المحتلَّ، بل يُفاوضُه؛ لا يفضح الطاغوت، بل يطلب منه التهدئة؛ لا يواجِه المشروع الأميركي، بل يُهادنه ويغض الطرف عن أذرعه. لكنَّ هذا «الفقه» يُصبِح حازمًا حين يتعلَّق بالمجاهدين مِن مخالفي المشروع، فهنا يستفيق «المنهج» وتُستحضَر الفتاوى، وتُستخرَج أدلة الخوارج والمفسدين،

---

[1] إن زعموا أن التمكين لا يزال بعيد المنال (وهو ما يردده بعض المتشرعة مِن أنصارهم)، فقد نقضوا بذلك جوهر خطابهم الذي يزهو بـ«الإنجاز»، ويعرض «إدارة المنطقة» كأنها فتح رباني. فإن لم يكونوا مُمكَّنين، فكيف يرفعون راية المشروع ويطلبون الطاعة له؟ وإن كانوا مُمكنين، فبأي وجه يتميزون عن غيرهم ممن سبقهم إلى السلطة؟ لقد حكم مرسي أشهرًا، وأردوغان سنين، وقبلهم جماعة «الدولة» نصبوا القضاة وفرضوا الأحكام وأقاموا الحدود! فأيُّ فضل بقي يُدَّعى؟ وأيُّ خصوصية تُسوِّغ تغيير المنهج؟ فإن كان المعيار هو إدارة الأرض، فقد سبقهم إليها غيرهم، وإن كان هو إقامة الدين، فدونهم النصوص والواقع.

ثم يُقعَّد في حقِّهم ما لم يُقعَّد في حق نظام طاغ ولا محتل غاشم. والمفارقة أن مَن يُسوِّقون هذا الخطاب يرفعون راية «العقلانية» و«الرشد السياسي»، ويعيبون على غيرهم «التحجُّر» و«السلفية القتالية»، في حين أنهم أعادوا تعريف التوحيد ليكون خادمًا للقرار السياسي لا حاكمًا عليه.

وأكثر ما يكشف زيف المرقِّعين أمران لا يكادان يفترقان: الاستهزاء المنحَطُّ، والأعذار الواهية. فحين لا يملكون ردًّا على النقد، يلوذون بالسخرية؛ يتهكَّمون على الجادِّين، ويُشهِرون العبارات السوقية في وجه كل مَن يحمل هَمَّ المنهج. وإذا واجهوا دعوةً لتحكيم الشريعة أو مقاومة المحتل، أبرزوا حزمة مِن الأعذار المعلَّبة: «ليس الوقت مناسبًا»، «الظروف ضاغطة»، «الأولويات تغيَّرت»، «نحتاج إلى بناء»، «هذه ليست معركتنا الآن».. وحقيقةُ هذه الأعذار أنها ستائر للنفاق لا بوابات للفهم. قال الشيخ عبد العزيز الطَّريفي: «أكثر ما يظهر النفاق: وإنما هي أعذار يُظهر الله بها النفاق، وأكثر ما يُظهر الله باطن المنافقين بأمرين: **الأول**: بالاستهزاء؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَحۡذَرُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيۡهِمۡ سُورَةٞ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمۡۚ قُلِ ٱسۡتَهۡزِءُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مُخۡرِجٞ مَّا تَحۡذَرُونَ ٦٤﴾ [التوبة: ٦٤]. **الثاني**: بالأعذار التي يبدونها للتملص من الحق؛ لضعفها في مقابل الحجة، وكلما كانت الحجة في وجه الحق ضعيفة، سترت خلفها كبرًا ونفاقًا؛ لأن النفوس لا تتشوَّف إلى المعارضة بلا سبب، فتبدي

حججًا واهية، وأعذارًا ضعيفة؛ وهي في باطنها معاندة»[1]. وهكذا اجتمعت في القوم خصال الطائفتين: استهزاء أنصار جماعة «الدولة»، واعتذار الأحزاب الإسلامقراطية. فهؤلاء يسخرون مِن النُّصح كما يسخر أولئك، ويزيِّنون التعطيل بالأعذار كما يفعل أولئك. أما النتيجة، فواحدة: نزع السلاح العقائدي، وتحويل الإسلام مِن صرخةٍ في وجه الباطل إلى ستارٍ يُغطِّي طاولة مفاوضات.

والمرء حين يتأمَّل هذه الانتقائية المنهجية، لا يرى اجتهادًا خاطئًا ولا فقهًا مرجوحًا، بل يرى سباقًا محمومًا نحو الهوى، تُتَّخذ فيه النصوص جِسرًا، والمصالح مطيَّة، والتوحيد شعارًا شكليًّا لتمرير الولاء السياسي. وفي مثل هذا المقام تتجلَّى قيمة الأدب المضمَّخ بالحكمة، حين قال ابن المقفَّع: «وعلى العاقل إذا اشتبَه عليه أمران فلم يدرِ في أيِّهما الصواب، أن ينظر أهواهُما عندَه، فيحذرَه»[2]. والناظر في سياسة قيادات المشروع لا يحتاج إلى طويل تأمُّل ليُبصِر أنهم يتسابقون مَن يَصِفُ غاية الهوى، ثم يصطرعون أيُّهم يصل إليها أوَّلًا!

وإذا كان التوحيد في أدبيات الجهاد يعني قَلع النظام الجاهلي مِن جذوره، فإن التوحيد في خطابهم اليوم يعني البقاء داخل النظام بصبغة شرعية لكنها أكثر قبولًا، وأقل إزعاجًا. ومِن هنا يتبيَّن للناظر أن هذا «المنهج الجولاني» هو

---

(1) التفسير والبيان (٢/٦٨٤).

(2) الأدب الصغير (ص ٣٣).

منهج حركي أقرب لمناهج الباطنية التي تُفَرِّغ مصطلحات الشريعة من مضمونها ثم تستبدل بها شهواتها. وهنا اعتُمِد ابتداءً على «التوحيد، الجهاد، والشريعة» ثم أُفرِغَت وفُسِّرَت تفسيرات قرمطية؛ يقول حجة الإسلام ﵀: «إنهم إذا انتزعوا عن العقائد موجَب الظواهر؛ قدروا على الحكم بدعوى الباطن على حسب ما يوجِب الانسلاخ عن قواعد الدين، إذا سقطت الثقة بموجب الألفاظ الصريحة فلا يبقى للشرع عصام يرجع إليه ويعوَّل عليه»[1].

المنهج الجولاني

حين تقرأ لثلة المروِّجين لهذا المشروع، تجد نفسك أمام ملحمة نبوغ لا نظير لها: قائدٌ محنَّك، ورؤيةٌ متكاملة، وعبقريةٌ لا تُضاهى، وتاريخٌ يُعاد تدويره بِلَون جديد. الجولاني في خطابهم ليس أميرَ فصيل أو قائد جماعة؛ بل نقطة تقاطع التاريخ، وموهبة المرحلة، وقدَر الله في الأرض.

تتكرَّر في خطاباتهم عبارات مدهشة: «الوحيد الذي فهم الواقع»، «الرجل الذي نقل الثورة مِن الفوضى إلى الدولة»، «المجاهد الذي أتقن الحرب كما أتقن الحكم»، بل بلغ ببعضهم أن يرسمه بصورة المُخَلِّص الذي تجتمع عليه القلوب، ويتحقق به النصر، وتُشفى به الصدور؛ قال شيخ الإسلام ﵀: «صار طائفة مِن الغلاة في مشايخهم يعتقدون لهم العصمة بقلوبهم أو يقولون: إنه محفوظ

[1] فضائح الباطنية (ص ١٢).

والمعنى واحد. ولو أقرَّ له بلسانه، عاملَه بالعصمة بقلبه»[1]، وقال: «وكثير مِن الناس فيهم مِن الغلو في شيوخهم مِن جنس ما في الشيعة مِن الغلو في الأئمة»[2]، وقال: «وهؤلاء يريدون أن يُقال في أئمتهم الحق، ويقولون على الله الباطل، ويرضون بأن يُسَبَّ الله، ويُشتَم، ولا يرضون بأن يُسَبَّ متبوع أحدهم على ما افتراه على الله، ورسوله، بل لا يرضون أن يقال فيه الحق أو يضافه إليه خطأ جائر عليه وواقع منه»[3].

هذا الخطاب لا يقدِّم مشروعًا بمضامينه؛ بل يقدِّم رجلًا بمواصفاته، وكأنَّ الفكرة لا تَكتسِب قيمتها مِن محتواها، بل مِن حاملها. وحين تراقِب التفاصيل، ترى كيف تُصاغ القرارات باسم «رؤية القيادة»، وتُبرَّر التنازلات بأنها مِن «دهاء القيادة»، ويُغَضُّ الطرف عن النكوص باسم «فقه القيادة»، بل حتى الصمت عن المحتلِّين، يُجعَل مِن الحصافة السياسية التي لا يفهمها عوام الجهاديين. إنه «إعلاءٌ للعبقرية» بدل إعلاء الشريعة، وتعظيم للكيان بدل تعظيم الدين، وتقديس لمخرجات ذِهن القيادة أكثر مِن مقاصد الكتاب والسنة.

---

[1] المستدرَك على مجموع الفتاوى (١/٢٠٦).

[2] منهاج السنة (٦/٤٣٠).

[3] جامع المسائل (٤ /٣٧).

وإذا نظرنا في جوهر المشروع نفسه، سنجده نسخة مكررة، لا جديد فيها ولا مفاجأة؛ بل يُعيد عرض النموذج الذي خَبَرَتِه الأمة في التجارب الإسلامقراطية السابقة:

- في تجربة «النهضة» التونسية، أُقصيَت الشريعة مِن التداول السياسي لصالح توافقات مدنية تُسوَّق على أنها «واقعية».

- في تجربة السودان، تماهت الشعارات مع السلطة حتى أصبح المشروع الإسلامي أداة بيد النظام، لا رقيبًا عليه.

- وفي تركيا أردوغان، اختُزِلَ الإسلام في صوت انتخابي داخلَ النظام العَلماني.

والفرق الوحيد، أن النموذج «الجولاني» جاء هذه المرة تحت عباءة الجهاد، وتحت راية التوحيد، ما يجعل الخديعة أعمق، والالتباس أكبر، والانهيار عند الصدمة أشدَّ إيلامًا. فما مضمون المشروع بعد نزع زخارف التمجيد؟ هو نموذج دولة وظيفية حداثية، يُساير المعادلة الإقليمية، ويهادِن اللاعبين الأمميين، ويسعى لتطبيع وجوده السياسي عبر التخفُّف مِن كل ما يُحرِج أمام الغرب أو يُزعِج المحيط. هو مشروع شرعية بلا شريعة، ودولة بلا عقيدة، وإدارة بلا إمامة، وحُكم بلا تحاكم إلى شرع الله. فشعارهم: لا خلافة بل «مؤسسات»، لا جماعة مؤمنين بل «مواطنين»، لا تحكيم للشرع بل «قضاء مُرشَّد»، لا شوكة

للمجاهدين بل «قوة تنفيذية»، ولا عدوَّ إلا مَن يخرج عن القرار المركزي.

وهكذا، يُصبِح المشروع في نهاية المطاف مطابِقًا لخاتمة الإسلامقراطيات كلها:

- الإسلام موجود، لكن للزينة لا للهيمنة.
- الدين يُذكَر، لكن لا يُتَّبع.
- الشريعة مُحترمة، لكن مُرجَأة أو مُلغاة.
- والتوحيد مرفوع في البيانات، لكنه مغيَّب في الموازنات.

وإذا اعترض أحدٌ على هذه الوجهة، يُقال له: «أين البديل؟»، و«أليست هذه مرحلة مؤقتة؟»، و«هل تريد أن تضيع التضحيات؟»، وكأنَّ الإسلام لا يُطبَّق إلا بعد دورة إدارية كاملة، أو اجتماع مجلس شورى طارئ، أو موافقة راعي الإقليم.

والمفارقة أن هذه المنظومة تُسوَّق على أنها صراط مستقيم للتمكين الحقيقي، في حين أنها ليست إلا تمكينًا لجهاز وظيفي يعيد إنتاج الدولة الحداثية بصبغة إسلامية خفيفة، لا تهدِّد المنظومة الدولية، ولا تُقلِق جيرانها ولو كانوا من النصارى واليهود المحاربين، ولا تفتح باب حاكمية الشريعة.. ما دام القائد يُتقِن اللعبة.

إن «الجولانية» ليست مشروعًا جديدًا، بل هي تكرار لمشروع الإسلامقراطية، مع فارق واحد: هذه المرة، أُلبِسَت لباس الجهاد، ليمرَّ المشروع

مِن بوابة التضحيات، ولِتُوَظَّف دماء الشهداء لبناء دولة صامتة مطيعة، تُشبه كل الدول إلا أنها تتحدَّث باسم الإسلام أحيانًا.

الاستحمار الطوعي: مِن عقل الثورة إلى قطيع الدولة

حين نعود إلى تحليل أنصار المشروع، نجد أن أكثر ما يجمعهم ليس الموقف السياسي، ولا التفصيلات الفقهية، بل هو ذلك الإيمان العميق بأن القائد يعرف ما لا نعرف، يرى ما لا نرى، ويفهم ما لا نفهم. وما علينا نحن إلا أن نسير خلفه، نبارك قراراته، نُحسن الظن بكل تحوُّلاته، ونتَّهم عقولنا إن هي ارتابت أو تساءلت.

هذه الحالة، التي نسمِّيها تجاوزًا «ثقة»، هي في حقيقتها: نقلُ مركز التفكير مِن الفرد إلى القيادة. الفرد لا يُطالَب أن يُبصِر، بل أن يُبصَر له، ولا أن يَحكم على الأمور، بل أن يكتفي بما يُقال له. هكذا يُنزَع الوعي مِن دون قَسر، ويُفَرَّغ الفِكر مِن دون قمع، والنتيجة: أناس يبدون أحرارًا، لكنهم يعيشون في قَيدٍ فِكريٍّ مُحكَم، يصوغ لهم الموقفَ والعدوَّ والحقَّ والباطلَ في قالَب واحد قابل للتحديث كلما شاءت القيادة؛ قال سبحانه على لسان أتباع المشركين: ﴿وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾﴾ [الأحزاب: ٦٧][1]، قال

---

(1) قال العلامة ابن القيم ﷺ (إعلام الموقعين ٣/١٩): «وقد احتج العلماء بهذه الآيات في إبطال التقليد، ولم يمنعهم كفر أولئك مِن الاحتجاج بها؛ لأن التشبيه لم يقع مِن جهة كفر أحدهما وإيمان الآخر، وإنما وقع التشبيه بين التقليدين بغير حجة للمقلد، كما لو قلَّد رجلًا فكفر، وقلَّد آخرَ

الإمام القرطبي ﵀: «والأظهر العموم في القادة والرؤساء في الشرك والضلالة، أي أطعناهم في معصيتك وما دعونا إليه»[1].

في هذه الحالة، لا يعود الولاء أصلًا نابعًا مِن فهم أو قناعة، بل يتحوَّل إلى طقس يوميٍّ مِن الطاعة الشعائرية، حيث يقرأ الأنصار البيانات كأنها آيات، ويحفظون خطابات القائد كما يحفظون المأثورات، ويردِّدون قراراته كما يُردَّد الذِّكر، ولو كانت بالأمس القريب كفرًا بالثوابت.

لقد رأيناهم وهم يغيِّرون مواقفهم بين يوم وليلة، لا لأن الحق تغيَّر، بل لأن القيادة غيَّرت وجهتها. إن كانت تركيا بالأمس عدوًّا، أصبحت اليوم جارًا حكيمًا. وإن كانت الحكومات رِجسًا، غدَت شريكًا إقليميًّا. وإن كانت الثورة السورية قضية أمة، أصبحت مصلحةً قُطرية. ومع كل هذا، لا يُطرَح السؤال عن التناقض، بل يُفترَض أن مَن يسأل هو مَن يعاني مِن ضِيق أفق، أو تأخُّر في استيعاب الخِطة.

هذا النوع مِن الخطاب لا يختلف جوهريًّا عن ذلك الذي رأيناه في صفوف تنظيم «الدولة»، وإن كان غلافه أكثر تهذيبًا، وأسلوبه أقل دموية. «داعش» قتلت باسم البيعة، وهؤلاء يُخوِّنون باسم المصلحة (وانتبه إلى أن التخوين يعقبه

فأذنب، وقلَّد آخرَ في مسألة فأخطأ وجهها، كان كل واحد ملومًا على التقليد بغير حجة؛ لأن كل ذلك تقليد يشبه بعضه بعضًا وإن اختلفت الآثام فيه».

[1] الجامع لأحكام القرآن (٨/٨٦).

سجن أو تصفية)؛ «داعش» نكَّلَت بالناقد لأنه «مرتد أو خارجي»، وهؤلاء يطعنون في الناقد لأنه «مشوِّش أو عميل»؛ لكنَّ الجوهر واحد: إلغاء العقل لصالح الزعيم، وتصنيف الناس بقدر قُربهم لا مِن الحق، بل مِن «الرؤية».

ولأن المشروع بات مرتبطًا باسم القائد، لا بمحتواه، فكل نقد له يُعَدُّ خيانة، وكل تساؤل يُفهَم تمرُّدًا، بل كل تذكير بالشريعة يُقرَأ تأليبًا. لم يعد الحلال والحرام مرجِعنا، بل الممكن والمناسب والمتاح. ولو تغيَّر تعريف الممكن، تغيَّر الحق تبعًا له. وهذا هو لُبّ التحول: الانتقال مِن عقل الثورة إلى قطيع الدولة؛ مِن مقاومة الطغيان إلى ترويض المجاهد؛ مِن نُصرة المبادئ إلى خدمة المؤسسة.

الفصل الثاني

هندسة أسراب الطير

لا تنهار الدعوات مِن تلقاء نفسها، بل يُعاد تشكيلها قطعةً قطعةً، حتى تُصبح غريبةً منكَرةً لا يُعرَف أصلها الذي بُنيت عليه، ولا فرعها الذي عَملت به. وهذا لا يُصنَع بالقوة وحدها، بل بحاجة إلى هندسة دقيقة: خطابٌ يُبدِّل المفاهيم دون أن يُحدِث صدمة، ووجوه مألوفة تتبنَّى النبرة الجديدة، وبيئةٌ مبرمَجة لا ترى في الصمت تنازلًا، بل حِكمة، ولا في الطاعة استسلامًا، بل فقهًا. هنا يبدأ الانحراف الهادئ. لا بانقلاب راية، ولا بانشقاق تنظيم، بل حين يُعاد تعريف الولاء ليصير ولاءً للجغرافيا لا للعقيدة، وحين يُختصر المنهج في شخص القائد، ويُعاد بناء الوعي حول تقديس المنجَز، لا تصويب الانحراف.

في هذه اللحظة، لا يعود السؤال عن المشروع مباحًا، بل مشكوكًا في نواياه. ولا يُوزَن الناس بما يحملونه مِن عِلمٍ أو جهاد، بل بمقدار ما يصفقون لـ«حكماء» المرحلة. وقد صدق الإمام ابن قتيبة حين قال: «والناس أسراب طير يتبع بعضها بعضًا. ولو ظهر لهم مَن يدَّعي النبوة (مع معرفتهم بأن رسول

الله ﷺ خاتم الأنبياء) أو مَن يدَّعي الربوبية؛ لوجد على ذلك أتباعًا وأشياعًا»[1].

فالهندسة الحقيقية لا تتم بإكراه الأجساد، بل بتطويع الأنفس؛ قال تعالى: ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ۝١٢٠﴾ [النساء: ١٢٠]، قال العلامة ابن القيم رحمه الله: «النفس المبطِلة الخسيسة تلتذُّ بالأماني الباطلة والوعود الكاذبة، وتفرح بها كما يفرح بها النساء والصبيان ويتحرَّكون لها، فالأقوال الباطلة مصدرها وعد الشيطان وتمنيته؛ فإنه يُمَنِّي أصحابها الظفر بالحق وإدراكه، ويعدهم الوصول إليه من غير طريقه، فكل مبطل فله نصيب من قوله: ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ۝١٢٠﴾ [النساء: ١٢٠]»[2].

حينها يصبح الطغيان خيارًا شعبيًّا، والسكوت ثقافة، والانقياد فضيلة. وهكذا يصعد المشروع، لا لأنه على الحق، بل لأنه أحكم تطويع السرب؛ قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ۝١١٢﴾ [الأنعام: ١١٢]، ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۝١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۝١٠٤ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ

---

[1] تأويل مختلف الحديث (ص ٦٢).
[2] إغاثة اللهفان (١/ ١٨٠).

﴿لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَزۡنٗا ١٠٥ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمۡ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُواْ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَرُسُلِي هُزُوًا ١٠٦﴾

[الكهف: ١٠٣-١٠٦].

في هذا الفصل، نفتح ملفًّا مسكوتًا عنه، هو القلب النابض للمأساة لا ذيلها: كيف صِيغَت الحاضنة الشعبية على مقاس القيادة؟ كيف استُبدِلَت المرجعيات؟ كيف أُعِيد إنتاج الدعوة عبر منابر ناعمة تُغطِّي الانحراف بالاستدلال؟ كيف طُبِّع الاستبداد، وخُوِّن النقد، وزُوِّرَت الذاكرة العقدية لجيل كامل؟

في سبيل تشكيل القطيع

في كل مشروع حركي يتدثر بالدين، لا يبدأ الانحراف بانقلاب في النصوص، بل بانقلاب في النفوس. وحين تسكت الحناجر عن السؤال، وتغدو الطاعة عنوان النجاة، تُختَصَر الأمة في قرار، وتُختزَل الدعوة في خطاب، وتُصاغ العقيدة على مقاس الحاجة الأمنية. هنا لا يعود الإنسان فاعلًا، بل مفعولًا به، ولا يعود الوعي مطلوبًا، بل التكرار والانقياد.

لقد شُكِّلَت الحاضنة الشعبية في منطقة مشروع الهيئة قبل التوسُّع (ومِن أنصارها في الخارج كذلك) لا باعتبارها مجتمعًا مسلمًا صاحب رسالة، بل بوصفها جمهورًا ينبغي توجيهه نحو وجهة واحدة: حماية «المنجَز». هذا الجمهور لا يُنظَر إليه بوصفه شريكًا، بل مادَّةً قابلةً للتشكيل، ينبغي وضعها ضمن خطاب موحَّد، وسلوك مطيع. وحين نتأمل خطاب السلطة الجديدة، نجد أنها

لا تكتفي بتضييق دائرة الشريعة، بل تُفرِغ الوعي العام مِن محتواه العقدي، ثم تُعيد تعبئتَه بلغة المصلحة والضرورة وفقه الواقع.. وبهذا يتحوَّل الجهاد إلى سردية وطنية، ويصبح المجاهد مشروعَ شرطي أو موظَّف، وتُستبدَل بمفاهيم الأمة والبراء والعقيدة مصطلحاتٌ كالكيان والاستقرار والتنمية. فلم تعد الأمة هي جماعة المؤمنين، بل هي حدود «سورية الحرة». ولم يعد العدو هو النظام العالمي الجاهلي، بل كل مَن شكَّك في القيادة.

وقد بلغ هذا التشكيل مداه حين رأينا المخالِف للهيئة (قبل سقوط النظام وبعدَه باسم الحكومة السورية) يُطارَد ويُشهَّر به، بل يُسجَن، لا لأنه قاتَلَ المسلمين، بل لأنه خالَف الجماعة أو أنكر المنكر. قد سُجن شرعيون مِن «القاعدة» وغيرها، لا لجُرم إلا أنهم قالوا: «أين المشروع؟» أو رفضوا بيعة الضرورة. بينما فُتِحَت الأبواب للمتلوِّنين، و«التكنوقراط»، والحياديِّين الذين لا يزعجون القائد، بل يسوِّقون حِكمتَه وواقعيتَه.

وقد أُحكِمَت حلقة السيطرة على الوعي مِن خلال مسارَين متوازيَين:

الأول: القمع الأمني المباشر، عبر اعتقال المخالفين والتضييق على المشايخ غير المَرضيِّ عنهم.

الثاني: الاستحمار الناعم، عبر نشطاءَ محسوبين على «الحراك الثوري»، يتحدثون بلغة عصرية، لكنهم يرسِّخون عبودية الواقع، ويشرعنون كل قرار، ويُعظّمون كل خطوة، ويُلبِسون الجُبن حِنكة، والتنازلَ فتحًا.

لقد نشأت طبقة جديدة مِن الوعّاظ، والمحللين، وكتّاب الرأي، وظيفتُهم الكبرى ليست التبشير بالمشروع، بل ترويض الجماهير حتى لا تُفَكِّر بسواه: ﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ٨٣﴾ [غافر: ٨٣]. وهنا لا يعود الولاء للحق، بل لشكل الدولة. ولا يُقاس التمكين بإقامة الدين، بل بإقامة هيئة إدارة محلية. ولا يُطلَب مِن الناس الإيمان بالمبدأ، بل الانتماء للجغرافيا، والخضوع للسلطة، والسكوت عن الباطل. هكذا، يتحول الناس إلى قطيع، لا لأنهم لا يفكِّرون، بل لأنهم دُرِّبوا على أن التفكير تُهمة، والنقد خِيانة، والمخالفة شَرٌّ يُخشى على المشروع مِن تبعاته.

سياسة استبدال الحاضنة

في مشاريع التغيير الكبرى، يكون أول ما يُستهدَف هو العقل الممانع لأنه يُفسِد المشهد على البقية. عقلٌ يحتفظ بذاكرة نقية، ومرجعية راسخة، وموقف لا يتغيَّر بتغيُّر المناخات السياسيَّة؛ قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوۡمَهُۥ لِيُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبۡنَآءَهُمۡ وَنَسۡتَحۡيِۦ

نِسَآءَهُمۡ وَإِنَّا فَوۡقَهُمۡ قَٰهِرُونَ ﴿١٢٧﴾ [الأعراف: ١٢٧]. لذلك كان لا بد مِن إعادة تشكيل النواة الصلبة في المشروع، لا بالاقتناع بل بالإزاحة. وهكذا بدأت مرحلة «تدوير الفقهاء» داخل عباءة المشروع الجولاني، فظهر ما يمكن تسميته بـ«طبقة الفتوى الجديدة».

أُخرِجَت الأسماء القلقة، وأُبقِيَت شخصيات أقل صلابةً وأكثر قابلية للقولَبة. على رأس هؤلاء: إبراهيم شاشو الذي انتقل مِن لهجة شرسة في تحريم الجلوس مع الطواغيت، إلى فتاوى ملساء تسوِّغ التنازلات بحجة انتصار الثورة، وتغيُّر الأحوال. تغيَّرَت النبرة، وتغيَّر معها الموقف مِن كثير مِن النوازل، وكأنَّ الشريعة يُعاد تدويرها كلما تغيَّر موقع الجولاني في الخارطة.

ثم يأتي **عبد الرحيم عطون**، الذي مثَّل بضعف أدواته العلمية، وانبهاره الواضح بشخص الجولاني، النموذجَ الأمثل لـ«المفتي العضوي»؛ ذاك الذي لا يُنتِج فقهًا مستقلًّا، بل يُترجِم قرارات القيادة إلى تعبيرات شرعية. خطابُه مشوب بالإرجاء الناعم، لا يرى في الجولاني رجلَ سياسة يمكن نقده، بل صورة مكتملة للـ«قائد المجدد» الذي لا يخطِئ بل يجتهد، والذي إن تنازل؛ فذلك لحكمة لا تدركها العقول الناقصة.

ولا يمكن إغفال حالة **مظهر الويس**، صاحب التحولات الجذرية، والذي نُقِل عنه (وهو قول ظني غالب بين متداوليه) أن منهجهم أيام «النصرة» كان

«منهج خوارج»! وهو تصريح لا يُعبِّر فقط عن التبدُّل في المنهج، بل عن انقلاب في المفاهيم، واستعداد كامل للتنصُّل مِن كل ما سبق تحت شعار «المرحلة اقتضت».

وهنا يتضح أن المشروع لم يكن يحتمل رأيًا آخر، حتى وإن نطق به رفيقُ الأمس، أو شيخُ الطريق. فكل مَن لم يدخل الحظيرة، أُخرج من المشهد: سُجِن، أو أُسكِت، أو شُوِّه، أو وُصِم بأنه مشاغب، أو غير مدرك للواقع. ولم يكن هذا اجتهادًا مرحليًّا، بل منطقًا ثابتًا في الإدارة: لا مكان إلا للموافقين، ولا بقاء إلا للمَرِنين.

قال ابن المقفَّع: «وعلى العاقل أن يَجبُن عن المضيّ على الرأي الذي لا يجد عليه موافِقًا، وإن ظن أنه على اليقين»[1]، لكنَّ الجولاني لم يجبُن عن الانفراد، بل جعل مِن تفرُّده يقينًا، ومِن سكوت الآخرين تصفيقًا، ومِن بقاء المطوِّعين حجةً له على المغيَّبين. وهكذا تُقصى العقول، ويُعاد هندسة الوعي على صورة رجل واحد.

أما «المنابر الرديفة» فقد تجاوزت ذلك إلى مهازل في الفقه، إذ استدلَّت على تحريم المظاهرات (أيام الحراك الثوري في المحرَّر) ضد الهيئة بفتاوى **الألباني وابن باز وابن عثيمين!** وهي الفتاوى التي كان يُنبَز أصحابها قديمًا بـ«فقهاء

---

[1] الأدب الصغير (ص ٢٨).

البلاط»، لكنها اليوم صارَت المرجعية المناسبة إذ وافقت هوى السلطة الجديدة، وهنا يظهر جليًّا استبدال المرجعيات الفقهية لا على أساس تحولات منهجية، فلم ينقلب الجولاني من الجهادية إلى العلمية، بل وفق الأصول النفعية المادية التي لا تهتم بالأخلاق المتعالية.

ولم يكتفِ الخطاب الجولاني بإحلال المفاهيم وتدجين الوجوه، بل استخدم أدواته الأمنية لإسكات كل الأصوات المخالفة في الداخل. فضُيِّق على **عبد الرزاق المهدي**، واتُّهم بأمور مِن طرف أنصار المشروع إثر إنكاره المتكرر على «الهيئة» وتحذيره مِن مسارها، كما سُجن **الزبير الغزي** أكثر من مرة لأسباب لم تُفصح عنها القيادة، ومُنِعَ من التدريس والظهور، وضُيِّق على عدد من الشخصيات التي كانت تمثل اتجاهًا سلفيًّا صريحًا مثل **يحيىٰ الفرغلي** وغيره. هذه الوجوه التي كانت في السابق مصدرًا مِن مصادر شرعنة قِتال «الهيئة» لرجالات «القاعدة» في الشام، ومِن فتاويهم ضُيِّق على الشباب وقُتل منهم جَمع؛ فعادَت دائرة القدَر وأخذت الحقَّ منهم، عسى الله يهديهم ويطهِّرهم مِن ذنوبهم.

كان لا بد لهذا المسار الجديد أن يُعبَّد بالأكفِّ التي طالما رفعت راية التوحيد، ويُفرَشَ على ظهور أولئك الذين لم يسكتوا عن الانحراف، فبدأت الحملة الداخلية ضد كل صوت صادق، وكل رمز جهادي يَحمل في قلبه بقايا

الوضوح. وفي المقابل، أُحضِر مَن يرقّع، ويُسوّغ، ويستخرج لكل زلةٍ فقهًا، ولكل خيانةٍ مقصدًا، ولكل تنازل ضرورة. هكذا يُنتقى الفقيه لا حسب علمه، بل حسب طواعيته. ويُعتمد المرجع لا لوزنه الشرعي، بل لقدرته على صناعة خطاب يُسكِت الداخل ويُرضي الخارج.

وبلغ الانقلاب في المشهد مداه، حين رأينا مَن كان بالأمس في دائرة الخصومة مع الجهاد وعقيدته، يتحوَّلون اليوم إلى «مفكرين إسلاميين»، و«منظِّرين للمرحلة»، و«خبراء في إدارة المشروع الجهادي». وجُهِّزَت لهم المنابر، وفُتِحَت لهم المساحات، وصاروا هم صوتَ المشروع وواجهته. حتى ليتخيَّل المرء أنه لو سُئل أحد المخلصين عن حال الساحة اليوم، لكفاه أن يردَّ بما ردَّ به **بكري مصطفى**، ذلك التركي الماجن الذي «احتال مرةً حتى جعلوه إمامًا في مسجد، فجاؤوا بجنازة ليصلُّوا عليها، فانحنى على الميت واقترب من أذنه كأنه يوشوشه، فسئل: ماذا قلت له؟ قال: قلت له: إذا سألوك عن أحوال الدنيا فلا تطل الكلام، يكفي أن تقول: بكري مصطفى إمام»[1]. وإذا سألت عن حال الخطاب الإسلامي اليوم، فلا تُطِل السؤال: يكفي أن تقول: فلان منظِّر، وفلان مُفكِّر، وفلان شيخ المرحلة.. ثم سَلِ الله العافية.

---

[1] علي الطنطاوي، **الذكريات** (٢٤٣/١).

تخلية العقول وتنجيسها

لعل أخطر ما يمكن أن تمارسه السلطة باسم الدين ليس التحريف، بل التفريغ؛ تحويل المناهج مِن أداة لبناء الوعي إلى أداة لإعادة إنتاج الجهل، وتحويل المعسكرات مِن مصانع الجهاد إلى مصانع جنود لا رأي لهم ولا عقيدة.

لقد بدأ «المشروع الجولاني» أولى محطاته بمناهج شرعية ذات طابع جهادي، تتغذَّى على كتب السلف وفتاوى العلماء الذين قامَت على أفكارهم التجارب الجهادية الحديثة. وكان حديث الولاء والبراء، وتكفير الطواغيت، وحتمية الصدام مع أنظمة الردة، جزءًا أساسيًّا مِن الخطاب التربوي. ثم ما لبث هذا الخطاب أن بدأ يتآكل، لا عبر مراجعات علمية، بل عبر حذف صامت، وتحوير تدريجي للمرجعيات، وتخفيف للمضامين، حتى صار مِن المعتاد أن ترى الجندي الجديد في الجهاز الرسمي لا يعرف عن الجهاد إلا اسمه، ولم يسمع في حياته بوجوب تكفير الطواغيت، أو بخطورة موالاة المشركين، بل تجده يرى في صدام حسين أو القذافي نموذجًا للحاكم العادل الذي وُشي به مِن قبل الغرب!

هذه ليست زلات لسان، ولا استثناءات، بل نتائج مباشرة لمنهج تربوي جديد، هدفه ليس تخريج المجاهدين، بل «تجنيد المواطنين» على طريقة الجيوش العربية الحديثة: سلاح في اليد، وطاعة في القلب، وعقل فارغ ينتظر التعليمات. وما سُمِّيَ إعادة هيكلة الفصائل المسلحة تحت راية الجولاني، لم يكن

توحيدًا على مبدأ، ولا دمجًا على أساس شرعي، بل كان تذويبًا للعقيدة داخل بوتقة الولاء الشخصي، وتحويلًا لمشروع الجهاد مِن رابطة إيمانية إلى شبكة ولاءات سياسية، تُقيَّم فيها الكفاءة بالإذعان، وتُمنَح فيها الرُّتَب بحجم التماهي مع الزعيم. وما جرى في هذا المسار لم يكن إحداثًا لمنظومة جديدة فحسب، بل إعدامًا متعمَّدًا للمضامين القديمة، ومسحًا منهجيًّا لذاكرة الجهاد العقدية. فالبدعة الكبرى هنا لم تكن في الشعارات الجديدة، بل في إماتة الحق الذي سبقها، واجتثاث كل صوتٍ كان يذكِّر الناس بمنهج الأمس، قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا كانت كل بدعة يلزمها إماتة سنة تقابلها؛ كان على المبتدع إثم ذلك أيضًا، فهو إثم زائد على إثم الابتداع، وذلك الإثم يتضاعف تضاعف إثم البدعة بالعمل بها، لأنها كلما تجددت في قول أو عمل؛ تجددت في قول إماتة السنة كذلك»[1]. فكلما تجددت لغة «المرحلة» و«المصلحة»، تجدد معها وأد السنن التي قامت عليها الجماعات الجهادية الأولى. وكلما روج لواقعية جديدة، مُسحت معها مفاهيم التوحيد والجهاد والولاء والبراء، حتى لم يبقَ مِن الإسلام إلا عناوين تُدار بقرارات أمنية.

لقد أُقصي مِن الساحة كل مَن يحمل بقايا وضوح عقدي أو موقف سلفي مِن مسائل الولاء والبراء أو الحاكمية أو العدو القريب والبعيد، ثم فُسِح المجال

[1] الاعتصام (١/٢١٢).

لكل مَن يبصم بالعشرة على قرارات الرئيس حتى لو كانت مِن جنس نواقض المشروع (أو الإسلام). فرأينا كيف يُستدعى أشخاص مثل **أبي عمشة** وأشباهه (ممن كانت تُنشر فيهم سابقًا بيانات التحذير والبيان) ليتولوا مفاصل عسكرية حساسة، لا لعلمهم ولا لعقيدتهم، بل لولائهم الجاف، وقدرتهم على إدارة الميليشيا الحديثة وفق شروط الراعي لا الوحي. وهكذا تحوَّل الجهاد إلى وظيفة عسكرية لا ترتبط بمشروع أمة، بل بـ«نظام أمني مركزي» يتبع شخصًا واحدًا، يتحرك بالأمر، ويسكت إذا أُمِر، ويقاتِل حيث يُؤمَر، دون أن يسأل: هل هذا القتال في سبيل الله؟ أو في سبيل مصلحة كرسي؟

إن أخطر ما في هذا النمط مِن التنظيم، أنه يَقتل المعنى قبل أن يقتل الإنسان، ويجعل المجاهد تُرسًا داخل آلة السلطة، لا يربطه بالإسلام إلا ماضيه زمن الثورة، ولا بالأمة إلا شعارات كانت تُرَدَّد قبل سقوط النظام، ولا بالشرع إلا قَسَم الولاء لآمره؛ ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَهۡوٗا وَلَعِبٗا وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۚ فَٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰهُمۡ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوۡمِهِمۡ هَٰذَا وَمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ ٥١﴾ [الأعراف: ٥١].

ولأن هذا الانحدار المفاجئ قد يثير قلق الجهاديين وأهل الغيرة، كان لا بد مِن وسائل تنفيس تحفظ التوازن دون أن تغيِّر المسار. فالسماح ببعض الحلقات والدروس ذات الطابع الجهادي ليس لتربية جيلٍ جديد على المنهج، بل لتنفيس الضغط الداخلي. هذه الحلقات تعمل «صمامات أمان» تمنع

الانفجار، لا مراكز إحياء منهجي تؤسِّس للتغيير. وفي أحيانٍ أخرى، قد تُفتَح أمام هؤلاء القنوات إلى جبهات داخلية كالساحل والسويداء، وخارجية كأفغانستان أو إفريقيا، في نوع من التصريف الذكي؛ للتخلص مِن العناصر غير المنسجمة مع المشروع عبر تفريغهم في معارك بعيدة، دون أن يضطر المشروع لتصفيتهم داخليًّا أو مواجهتهم.

إنه تحويل ممنهج للعقيدة مِن منارة إلى زينة، ومِن منهج تربية إلى سلعة قابلة للتعديل حسب مزاج المرحلة. فلا غرابة إن نشأ جيلٌ كامل مِن الجنود لا يعرف شيئًا عن الفَرق بين الجهاد والارتهان، ولا يرى في تنازلات قيادته إلا نوعًا مِن الفقه، ولا في مخالفيها إلا «خوارج العصر».

الدين للعرض السياسي لا للموقف العقدي

إنَّ أخطر ما يمكن أن يقع فيه مشروع يُنسَب إلى الإسلام هو تحويل الدين مِن عقيدة قتال وبناء إلى منتج سياسي استهلاكي؛ يُعرَض في السوق لا ليُعبَد به الله، بل ليُجمِّل السلطة، ويُرضيَ الجهات، ويُطَمئن الخصوم، ويستهلكه العامة دون أن يُغيِّر فيهم شيئًا؛ قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الجاثية: ٢٣].

لقد أصبح الإسلام، في الخطاب الجولاني، سلعةً مرنةً قابلة للتغليف والتعبئة، تبعًا لاحتياجات اللحظة السياسية. فحين تستدعي المصلحة إرضاء الجماهير الجهادية، يُرفَع شعار الشريعة، وتُعاد أسطوانة تطبيق الحدود، ويُستدعى حديث التمكين. لكن إذا اقتضت الضرورة تمرير تنازلٍ كبير، أو تطبيعٍ ناعم، أو توافقٍ أمني مع المحتلين، سرعان ما يُستخرَج مِن خزائن الفقه ما يُحوِّل كل هذا إلى «مصلحة راجحة»، و«فقه واقع»، و«حالة العجز».

وهكذا نزل الإسلام مِن مقام العقيدة إلى مستوى الخطاب؛ لا يُعتمَد لتوجيه القرار، بل لتزيين القرار بعد صدوره. وهذا هو جوهر الانحراف: الإبقاء على الدين لباسًا رمزيًّا، بينما يجري تفريغه مِن محتواه الجهادي، وتمييعه ليُناسِب شروط الدولة الحداثية ومطالب الرعاة الإقليميين والدوليين.

وما أكثر ما يُتداول في خطاب السلطة اليوم مِن عبارات «تحكيم الشريعة»، و«المرجعية الإسلامية»، حتى ظَنَّ بعض الناس أن المشروع الجولاني يُمثِّل فتحًا جديدًا في تاريخ الحركات الإسلامية. لكنَّ الواقع يُكذِّب الشعارات: فلا حكمَ لله، ولا ولاء لأوليائه، ولا عداوة للطواغيت، بل تغليفٌ ناعمٌ يُغطي على تنازلاتٍ فادحة.

وهكذا تتكرَّر تجربة الدول الإسلامقراطية التي يُعلَن في دساتيرها أن الشريعة «مصدر رئيس»، ثم تكون في ذَيل الاعتبار، إن لم تكن في مرمى الاستهداف؛

كما قال الشيخ أبو يحي الليبي ﵀: «واستمرأ الناس تلك الحياة واعتادوها، وألفوا المتناقضات، فلا غرابة أن يكون أول عبارة في دستور تلك الدول المتأسلمة: «أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع»، وأن تكون باقي نقاطه ومواده لا تجعلها حتى في آخر القائمة من حيث التطبيق والتنفيذ والتوقير، بل هي حرب على أحكامها ونسف لمبادئها وسلخ لأهلها من كل قيمها وآدابها وأخلاقها»[1]. وإذا كان هذا حال الدول التي لم ترفع راية جهاد، فكيف بِمَن رفعها دهرًا ثم مزَّقَها باسم المصلحة، وزيَّنَ الخذلان بحروف فقه المرحلة، وألبس الراية لباس سُلطة تستحي أن تصرِّح بعداوتها لأعداء الله؟

وما وقع هنا ليس تزييفًا في العناوين، بل بناء كامل لعقيدة بديلة، تَركن إلى تأصيلات رخوة، ومفاهيم فضفاضة، وشعارات تُخالف الأصول المُحكَمة مِن الكتاب والسنة. دِينٌ يُسَوَّق للرعاة والداعمين لا للناس، ويُفصَّل على مقاس الجغرافيا لا النصوص. قال شيخ الإسلام ﵀: «ولهذا كان السلف والأئمة يذمون الكلام المبتدع؛ فإن أصحابه يخطؤون: إما في مسائلهم، وإما في دلائلهم، فكثيرًا ما يبنون دين المسلمين في الإيمان بالله وكتبه ورسله على أصول ضعيفة، بل فاسدة، ويلتزمون لذلك لوازم يخالفون بها السمع الصحيح والعقل

---

[1] الأعمال الكاملة؛ **الترس في الجهاد المعاصر** (١/١٧٤).

الصريح»[1]. فإن القوم قد استبدلوا بأصل الولاء العَلَم، وبأصل الحاكمية قرارَ المجالس، وبأصل المفاصلة «فقهَ العلاقات الدولية»، وبنوا نظامهم الديني على تصورات سياسية ثم طلبوا للدين أن يُطابقها، فإن وافق احتُفِلَ به، وإن خالف أُعيدَ تفسيره أو طُمِر تحته.

بل أكثر مِن ذلك: أصبح التديُّن نفسه مشروطًا بطاعة الدولة. فالعالِم الذي يُبارِك القيادة له منابر وظهور إعلامي ومجالس شرعية، أما مَن ينتقد مسار تعطيل الشريعة أو يحذِّر مِن تغييب العقيدة، فهو مخرِّب، أو ناقم، أو عميل. ثم إذا طال به الأمر، أصبح «خارجًا على الدولة»، وربما «خارجًا على أهل السنة». الدين نفسُه أُعيدَت صياغتُه ليكون وسيلةَ ضبط لا وسيلة تحرُّر، كما أرادت له النماذج الإسلامقراطية المعاصرة، وكما تسعى له كثير مِن الدوائر الدولية التي لا تخشى الإسلام إذا صار أداة ضبط اجتماعي، وطقسًا معنويًّا يُستخدَم لشرعنة الدولة، لا لمحاسبتها أو إسقاطها.

هذا ليس تحكيمًا للشريعة، بل تسويقٌ لإسلام بلا شوكة، ولا ولاء ولا براء. إسلامٌ يُسَوَّق ضمن المواصفات القياسية العالمية، يُطمئن الغرب، ولا يخيفه. يَصلُح للدعاية السياسية، ولا يُزعِج الأنظمة. إسلامٌ يُناسِب العصر، ويُروَّج له

---

[1] شرح الأصفهانية (ص ٦٥٨).

عبر الشاشات والندوات، لكنه لا يَقدِر على تخريج رجل واحد يقف في وجه الباطل.

وهكذا، وبدل أن يكون الإسلام هو الدافع للثورة، أصبح غطاءً لها. وبدل أن يكون الجهاد مشروعًا لتغيير العالم، صار وسيلة لإقناع العالم أن هذه السلطة معتدلة، ومنضبطة، و«تشبهكم»... حتى إن احتفظت بشيء مِن مظاهر الماضي الإسلامي.

صناعة القطيع باسم القيادة

لقد نجح المشروع الجولاني في شيء واحد بامتياز: صناعة قطيع مطيع لا جماعة مؤمنة. قطيعٌ يحرِّكه الإعلام، ويضبطه الأمن، ويغذِّيه خطابٌ ناعمٌ مشبَّع بعبارات المرحلة والمصلحة. وقد أُنجِزَت هذه الصناعة عبر هندسة ثلاثية محكمة: عزل الجيل الجهادي، تفريغ التعليم العقدي، وتنفيس المتدَينين ببقايا مشاعر دينية تُدار تحت عين الأمن وتُراقَب مِن أجهزة الاستخبارات.

ولم يعد الغرض مِن هذا الدين المُفرّغ أن يبنيَ جيلًا يُقاتل لأجل التوحيد، بل أن يُنتجَ مواطِنًا صالحًا في دولة غير صالحة. مواطنًا يصلي، لكنه لا يُزعِج؛ يتعلَّم، لكنه لا يعترِض؛ يُربَّى على الطاعة، لا على الفريضة. وكأننا بإزاء نسخة هجينة مِن الجندية: جندية على الطريقة الجهادية في الشكل، وعلى الطريقة الوظيفية في الجوهر.

أما الذين يُرجى منهم أن يقفوا في وجه هذا الانحدار مِن الشرعيين والدعاة والمفكرين، فقد اختار أكثرهم موقع «المرشد المرافق»: يُعطي للمسار طابعًا شرعيًّا، دون أن يتدخَّل فيه. يبارك للسياسي، ويُؤدِّب العامة، ويختزل الجهاد كله في «مصلحة المرحلة». ومَن خالف هذا الخط، فإلى السجون، أو إلى الصمت، أو إلى العزل المعنوي والإعلامي.

وهكذا أُعيد تشكيل «سِرب الطَّير»، لا ليتَّبِع الحق، بل ليتَّبع القائد. لا ليسير نحو الجهاد، بل نحو السلطة. لا ليصدَع بالحق، بل ليُغنِّي للنصر الوهمي و«الفتح المبين». وإن كان ابن قتيبة قد قال: «الناس أسراب طير يتبع بعضها بعضًا»، فإنَّا اليوم نرى مَن يقود هذا السرب، ليس برسالة سماوية، بل بخريطة طريق وضعية، فيها كل شيء إلا العقيدة.

إذا كـــــانَ الغـــــرابُ دليـــــلَ قـــــومٍ

يَمُـــرُّ بهـــم علـــى جِيَـــفِ الكـــلابِ

فلا عجب أن يكون المسير هلاكًا، وأن يكون «الفتح المبين» هو بوابة النهاية.

الفصل الثالث

أدلجة العقائد

ليست العقيدة شعاراتٍ تُبرَز عند حشد القطيع القومي، وليست لونًا مذهبيًّا نُزيّن به الحروب الأهلية، بل هي الميزان الذي نَزِنُ به المواقف، والقِبلة التي نُوجِّه إليها بوصلتنا في الولاء والبراء، والعداوة والنصرة، والسلام والحرب. ولكن حين تسقط الحركات مِن مقام الدعوة الإسلامية إلى دركات السياسة الجاهلية، وتُصاب بالعَمى المنهجي؛ تتحوَّل العقيدة مِن معيارٍ يُنير الطريق، إلى مادةٍ خامٍ تُشكَّل على هيئة المصلحة، وتُعاد تعبئتها ضمن سردية السلطة.

لقد عايشنا كيف غُيِّبت العقيدة عن مركز القرار، وفي نفس الوقت هي ظاهرةٌ لا في هيئة حقٍّ يُعتِق الرقاب، بل في صورة شعاراتٍ تُجيِّش الجماهير، وتبرِّر الفُرقَة والنزاعات، وتُقيم الولاءات الزائفة. صارت السُّنِّيَّة وسمًا ثقافيًّا، يرفعه مَن لا يعرف الصلاة، ولا يقرأ القرآن، ولا يُقيم للولاء لله وزنًا، لكنه يرى في كراهته «للخارجي» أو «الرافضي» دليلًا على سلامة معتقده!

وفي هذا الفصل، نقترب مِن هذه التحوُّلات القبيحة؛ مِن لحظة تبديل «القومية» بـ«العقيدة»، إلى لحظة تسعير العداوة بما يناسب السوق، ثم إلى مرحلة تشويه الميزان الشرعي لصالح البغض الغريزي والمصلحة الحزبية.

في المشهد الشامي المعقَّد، تبدو العقيدة عند كثير من الناس وقد دارت بين كراهتين: كراهية تاريخية للرافضة، تغذَّت على ميراث تاريخي مِن الصراعات الدينية والسياسية، ثم اشتعلَت مع نكبة الأسد وأعوانه مِن «حزب الله» وميليشيات إيران، فصارت الهوية السُّنية تُختَزل أحيانًا في العداء الطائفي. وفي المقابل، كراهية لأصحاب المنهج الجهادي الصريح، باعتبارهم «دواعش» ومشروع فتنة وعنف. وهذا الفريق الثاني على ضربين: فريقٌ أَسَرَهُ الإعلام العالمي الذي صنف كل جهاد خارج مؤسسات الدولة إرهابًا ضالًّا، فابتلع هذا التصنيف، وسار خلفَه دون نظر في حقيقة المنهج والموقف. وفريقٌ نشأ أصلًا في بيئة حركية («كالهيئة» وأنصارها وبعض الفصائل)، وكان في بدايته أقرب إلى خط الجهاد، ثم تدرَّج به الانحراف حتى عاد يرى ماضيه ماضي غلو، ورايتَه راية خوارج، ومنهجَه انحرافًا ساذجًا وجب التبرُّؤ منه.

وبين هؤلاء وهؤلاء، ضاع صوت التوحيد، وسُحِق ميزان الولاء لله والبراءة مِن عدوه، وتحوَّل الناس إلى فِرَقٍ تُعرِّف نفسَها بما تكره لا بما تؤمن، وتبني عقيدتها على صدامات كلامية لا على أصول الكتاب والسنة.

الهوية السُنيَّة وفقدان التوحيد

لم تكن السنيَّة يومًا هويةً ثقافية أو عنوانًا حضاريًّا نُواجه به غيرنا فقط، بل كانت تأويلًا عمليًّا لعقيدة التوحيد، وتجليًّا واقعيًّا لموازين الولاء والبراء، وموقفًا

واضحًا مِن أنظمة الكفر الطاغوتية. كانت السنية هي المنهج الذي يُقاتَل مِن أجله الطغاة، وتُقام به الحجة على الناس، وتُعرَض تحت رايته البيعة والانقياد، والتنازل والثبات. لكن في زمن التلوُّن والانحطاط، تحوَّلَت هذه العقيدة مِن كيانٍ صَلبٍ إلى شعارٍ هلامي، ومِن معنًى توحيدي راسخٍ إلى هويةٍ جاهزة يُعبَّأ بها الشارع وتُغرَّر بها الحاضنة. لم تعد السنية في الوعي المعاصر تعني: «تحكيم شرع الله ورفض الطاغوت»، بل صارت تعني: أن تكرهَ إيران، وتلعنَ نصرالله، وتَسُبَّ البغدادي، وتقاتِل «القاعدة»، ثم تغضَّ الطرف عن الأميركان، بل تدافع أحيانًا عن وكلائهم وتروِّج لحلفائهم كطواغيت السعودية والإمارات!

رأينا في سورية، كيف جُعِلَت السنية معركة ضد الشيعي الطائفي ثم الخارجي التكفيري، لا بوصفهم طواغيت يعادون شريعة الله، بل بوصفهم خصومًا في معركة الهويات الطائفية، فتضخَّمَت صورة العدو «الشيعي» في وعي العوام (وكثير من المتشرِّعة) حتى صار هو رمز الكفر كله، ومثله «الخارجي» في نظر المقاتلين الذي صار يعبِّر عن أي نقد للنظام أو عرقلة للثورة، وفي نفس السياق تقلَّصَت صورة العدو الأميركي أو الروسي أو التركي أو الخليجي إلى تفاصيل سياسية لا يجوز شق الصف بسببها، ولا يُلام القائد على موالاتها. وتمَّت المزاوجة الهجينة بين «خطاب السنية» و«أمن الحليف الأميركي»، وبين «لعن الرافضة والخوارج» و«السكوت عن حماة الطواغيت».

هذا التحول لم يكن عفويًّا، بل أُعيدَت صياغتُه وتغذيتُه بمؤسسات إعلامية ودعوية تزرع البغض الأعمى بدل الفهم، وتُفرِغ السُّنية مِن جوهرها التوحيدي لتجعلها أداة سياسية في يد السلطة.

لقد انقلبَت الأصول وتبدَّلَت الموازين، فصار الولاء يُبنى على موقفك مِن الشيعة لا مِن الطاغوت، وصار لَعن الإرهاب هو الشرط الكافي لتنال بركة السنية، ولو أنك واليتَ كل حكام الخليج وتواطأتَ مع الأميركان والأتراك، وألقيت سلاحك في وجه اليهود، وخالفت أصل الدين. وهذا هو الخطر الأكبر: حين يتحول الدين إلى هوية، والعقيدة إلى لافتة، فإن الجهاد يُمسَخ، والولاء يُشوَّه، والشعوب تُساق في معارك وهمية بينما العدو الحقيقي يتفرج ضاحكًا.

انحراف البوصلة

إن مِن سنن الله في مشاريع التغيير أن تبدأ بنقاء المقصد ووضوح الهدف، ثم ما تلبث أن تُبتلى بالاختبار الأخطر: اختبار البوصلة. فليسَت المعضلة الكبرى في قِلَّة الزاد، ولا في بَطش العدو، وإنما في تغيُّر الاتجاه. ومِن أعظم ما ابتُلِيَت به ثورة الشام، ثم مشروع الجهاد فيها، هو تغيُّر بوصلة الحرب مِن منازلة عدو الأمة إلى مطاردة الخصوم والمخالفين، حتى صار الانشغال بالعدو الصغير يُقدَّم على مواجهة العدو الأكبر، بل يُبرَّر أنه مِن «الحكمة الشرعية»!

لقد عايشنا زمنًا كانت فيه رايات الجهاد تُرفَع في وجه أميركا وروسيا وبقية الطواغيت، وكنَّا نقرأ على منابر إعلامهم مديحًا لضربات «١١ سبتمبر»، ومقالات عن العدو القابع في البنتاغون والكرملين، بل كان الجولاني نفسه يقرُّ (في أولى مقابلاته) أن أحداث «سبتمبر» كانت المنعطف الذي دفعه لركوب درب الجهاد، وأنه متأثِّر بمنهج «القاعدة» العالمي في توجيه المعركة إلى أصل العداء: أميركا، التي تُعيق نهوض أمتنا وتمنع تحكيم شرع ربنا.

فأين ذهب كل هذا الخطاب؟ وأين اختفى ذلك الوعي الذي يربط بين بقاء الأنظمة الوظيفية وهيمنة الاستعمار العسكري والسياسي والاقتصادي؟ كيف طُمِسَت الحقيقة الكبرى التي صرخ بها كل طلاب الحرية في العالم: ألَّا سيادة ولا استقلال ولا دين مع وجود منظومة الهيمنة الغربية؟!

لقد استُبدِلَت البوصلة؛ لم تعد الجموع تُعَبَّأ لقتال الاحتلال في الجنوب، ولا للانتقام مِن الروس الذين حوَّلوا حلب إلى رماد، ولا للثأر مِن الأميركان الذين أبادوا المسلمين في بقاع الأرض. بل أصبحت تُعبَّأ للرد على بيان إنكار، أو فتوى عالم مستقل، أو فصيلٍ صغير لم يبايع الأمير. وأصبح العدو الذي يجب تشويهه، وتفتيت حاضنته، ومطاردة جنوده، هو ذاك الذي «لم يفهم الواقع»، أو «سار عكس المصلحة»، أو «أساء الأدب مع القيادة»!

هكذا تحوَّل مشروع الأمة إلى مشروع قائد، وتحولت المعركة الكونية مع منظومة الطغيان العالمي إلى منازلات تافهة في الأزقَّة الخلفية لسورية، وتحوَّل الخطاب الجهادي مِن كونه صَيحةً في وجه الاستكبار العالمي إلى جعجعة فارغة ضد المخالفين في الداخل.

لقد كان الأولى بِمَن يتحدَّث باسم الجهاد أن يُحافِظ على أولويات المعركة: أن يظلَّ الصدعُ بالعداء لأميركا مبدأً لا يتزحزح، وأن تبقى مواجهة المشروع الصهيوني واجبًا دائمًا لا يخضع لحسابات اللحظة، وأن تُقرأ الأحداث بعين الأمة لا بعين الفصيل، فهذه هي المكتسبات الجهادية (الثورية) التي يسعى إليها المجاهدون منذ عقود، ثم يأتي بعض مَن انتكس مِمن خلَفَهم فيهدمون كل البنيان. فالذي وقع أن مشروع الدولة (بما فيه مِن طموح شخصي وهاجس البقاء) أفرز خطابًا جديدًا يجعل الصراع مع العدو الحقيقي ملفًّا «يؤجَّل إلى إشعار آخر»، أما العداء الموجَّه للداخل فهو «المصلحة الراهنة» و«الحكمة المطلوبة» و«الضرورة الملحة»!

وتحوَّل نقد الانحراف عن الجهاد إلى تهمة فتنة، والمخالف الذي يُذكِّر بأقوال العلماء صار خنجرًا في خاصرة المشروع، لأن المشروع بات فوق الشريعة، وفوق الأمة.

إن هذا التبدُّل في جهة العداء ليس انحرافًا بسيطًا، بل هو كارثة وجودية: لأن المشروع الذي يفقد بوصلة العداء يفقد مبرِّر وجوده، ويصبح أداة مِن أدوات الصراع الوظيفي، لا حاملًا لمشروع تحرُّر. وفي اللحظة التي تتحوَّل فيها البندقية مِن صدور الطغاة إلى رؤوس المخالفين، تصبح بندقيةَ مرتزقة، لا بندقيةَ مجاهدين. وفي اللحظة التي تُخمَد فيها الأصوات الصادحة بالحق لأن العدو لا يُحِبُّ سماعها، تُخرَس معها روح الثورة التي قامَت مِن أجلها الجموع.

البغض الفطري وتسييس العقيدة

ما الذي يُمكن أن تصنعه الشعوب حين تفقد ميزانها الأخلاقي والشرعي؟ لا شيء، سوى أن تُسلِّم عقلها إلى الأبواق، وقلبها إلى القنوات، وروحها إلى خُطباء العار؛ فيولَد جيلٌ يحاكِم الناس بعقيدته النفسية، لا بميزان الشريعة، ويرسم خارطة الولاء والبراء بالبغضاء الموروثة لا بالموقف المنضبط.

هكذا حصل في إدلب، وهكذا يُعاد تشكيل العقل السني مِن جديد في عموم سورية، عبر آليات تمزج بين ألم الماضي وغريزة الانتقام، وبين عقيدة مبتورة وفكر شعبي موهوم. لم تعد العقيدة منهجًا ضابطًا كما كانت في العقل السلفي الأول، ولا مشروعًا تحرُّريًّا كما صاغه الفكر الجهادي، بل تحوَّلَت إلى بطاقة هوية يُدافَع عنها كما يدافِع العلماني عن زبالات أفكاره: بصراخ وعصبية، وكثير من الجهل.

تُحَدِّث الناس عن الشيعة، فلا ترى في كلامهم انضباط الأحكام المنقولة عن الفقهاء، بل ترى صورًا مِن الذاكرة، ولقطات مِن النشرات، وسرديات شعبية مختلطة بكل خيباتنا. تُحادِثُهم عن أصول الخوارج وضوابط إطلاق الوصف وأحكام المعاملة، فترى نفسك (بلا مُقدمات) خارجيًّا مدافعًا عن الخوارج، عقلية «جامية» خالِصَة؛ الكُره متجذِّر، لكنه ليس كرهًا لله وفي الله، وإنما كره الحروب الطائفية، وذكريات حماة، وقصص الزنازين، وصور جثث الأبناء. والكل يتكلم بلسان الشرع، لكن الشرع منزوٍ في الزاوية، لا يُستفتى ولا يُستحضَر، إلا حين يحتاج أحدهم إلى فتوى تُبرر له جهله.

لقد تحوَّل هذا البغض الشعبي (الذي هو في أصله مزيجٌ مِن الذاكرة الجريحة والعقل المسلوب) إلى ميزان كامل للحكم على الطوائف والجماعات والناس، حتى صار العامة يحكمون على إسلام المرء مِن بغضه! فإنْ أكفَرَ الشيعة فهو عندهم مسلم أصيل، وإن قال بميزان الشرع صار مشبوهًا أو متشيعًا.

وهكذا، تفكك ميزان الولاء والبراء إلى جزأين: **الأول** تصنعه الحلقات الشعبية والذواكر الدامية، و**الثاني** يُلبِسه بعض المشايخ والوُعَّاظ وأدعياء التحليل السياسي عباءةَ الفتوى، فيجعلون مِن كراهة التشيُّع والإرهاب مفتاح الدخول في الجماعة السنِّية، حتى لو كان في الأصل ظالـمًا أو جاهلًا أو مفارقًا لدين الله. هل هذا هو الميراث الذي نزل به جبريل على محمَّد ﷺ؟ هل هذه هي

عقيدة الصحابة، الذين قاتلوا الخوارج بلا حقد، وناظروا اليهود بلا سبٍّ، وساروا في أرض الفرس والروم مُبلغين؟

صار الشاب الجهادي الذي تربى على أن المعركة مع أميركا، ينكفئ ليحارب الإرهاب تحت مظلة طواغيت الأمم، لا لأنه محتلٌّ أرضًا ولا لأنه يقاتلنا، بل لأنه يهدد السلم الأهلي والاستقرار القومي، فيما تتجوَّل الطائرات الأميركية فوق رأسه دون أن تنزل لعنة واحدة عليه. بل إن كثيرًا مِن الموالين لخط الجولاني صاروا يُبرِّرون التحالفات مع أميركا، فيما لا يغفرون لسني ساكن في غزة أنه لا يلعن الروافض!

إن البوصلة لا تكذب، لكنها تُكسَر حين تضعها في يد جاهل، ثم تسأله أن يُحدِّد لك الاتجاه. وهكذا سارَت هذه الجماهير، تُحارِب العدو الأقل خطرًا (أو الصديق الذي لبَّس عليهم العدوُّ أمرَه)، وتُسلِّم العدوَّ الأكبر رقبتها. تُقاتِل بدافع الكراهية، وتفاوِض بدافع الواقعية. تُفتي بالغضب، وتُبايع بالمزاج. وتكفِّر برائحة الاسم، ثم تُحاضِر في أهمية الوسطية والتنوُّع! وهكذا ضاعت العقيدة. لا لأنها صعبة، بل لأنَّ مَن حملها كان جاهلًا بها، متغطرسًا بمزاجه، مشبَّعًا بهويته، لا يزن الأمور بميزان الشريعة، بل بميزان أحقاد الجماهير.

والبوصلة لا تُصنَع في مكاتب السياسة، بل تُستخرَج مِن كتاب الله، وسنة رسوله، وهدي المجاهدين الصادقين. ومَن ضيَّعها، ضاع، ولو صلى وصام وزعَمَ أنه مسلم.

الفصل الرابع

ألوان منهجية

قد يختلف الناس في الحكم على رجلٍ ما، فيَعذُر بعضُهم بعضًا لاختلاف الاجتهاد والنظر، أو لتعدد التحليلات الممكنة لشخصية مركَّبة، لكنَّهم لا يختلفون في الحكم على المبدأ، ولا في استنكار التناقض الفَجِّ الذي لا تسوِّغه لا حكمة السياسة، ولا ذرائع الضرورة، ولا مقتضيات المرحلة. فحين يتحوَّل التناقض إلى سِمة غالبة، والتلوُّن إلى مبدأ، والتبدُّل إلى دينٍ جديد؛ فاعلم أن القضية لم تعد اجتهادًا سياسيًّا، بل أزمةَ منهج، ومرضَ مشروع، وانفصامَ بوصلة.

إننا لا نتحدث عن تحوُّل جزئي في خطاب رجل سياسي، بل عن مشروع متكامل بدأ تحت راية «تحكيم الشريعة»، ثم ما لبث أن تحوَّل إلى منظومة علمانية ناعمة، ترتدي ثوب الشريعة وتتحدث بلسان المصلحة، لكنها تمارِس (حقيقةً) كلَّ ما يناقض الوحي والعقل والوجدان. هذا المشروع لا تُفهَم مفاصِلُه مِن خُطَب الجمعة، ولا مِن مقابلات الجزيرة، بل مِن تتبُّع سلوكه التاريخي، وتحليل تحوُّلاته الخطابية، ومقارنة أقواله بأفعاله، وتفكيك البنية الفكرية

والإعلامية والشرعية التي تمدُّه بشرعية زائفة، وتُجَمِّلُه أمام جماهيرَ ما زالت تقرأ الحدث بِعَين الأُمِّي، لا بمنهج العلم.

لقد قدَّم الجولاني نفسَه (بعد الانفكاك عن القاعدة) على أنه قائد وطني إسلامي برؤيةٍ محلية، ثم مسؤول إسلامي معتدل برؤيةٍ دولية، ثم رئيس للجمهورية السورية (بتاريخ إسلامي) لا يقدِّم تعهداته إلا للجهات الغربية والأقليات المرتدة. وعلى هذا الطريق خاض دورةً عجيبة مِن التناقضات التي لا يكاد يجمعها جامعٌ سوى مصلحة الحكم.

هذا الفصل محاولةٌ لتفكيك منهجية التناقض الجولانية، لا مِن أجل الإثارة، ولا الجدل، بل لأننا نؤمن أن بناء أي مشروع بديل لا بد أن يبدأ مِن كشف زيف النموذج المُكرِّس، وفضح تناقضاته، وتعريَتِه حتى مِن آخر عباءاته الشرعية والإعلامية. فالحق لا يقبل التلوُّن، والمنهج لا يحتمل كل هذا العبث.

مِن تحكيم الشريعة إلى كَتْمِها

مِن اللحظة الأولى التي ظهر فيها الجولاني في ساحات الشام، كان الحديث عن الشريعة هو الجسر الذي عبر به إلى قلوب المقاتلين والمتعاطفين، بل كان هو الكلمة المفتاح في كل خطابه التعبوي. كانت الشريعة تُرفَع باعتبارها محور المشروع ولبَّ الغاية لا بوصفها أداة سياسية فقط، فالمقاتِلون لم يحملوا السلاح مِن أجل الأرض ولا مِن أجل الكرامة المجردة، وإنما خرجوا لتحقيق عبودية الله

في الأرض، وبناء كيان يحكم بشرع الله، ويكسر قيد المواطنة الكافرة ويحرر الأمة مِن الدساتير الوضعية.

ولطالما وُصِفَت جماعات الإسلام السياسي التقليدية «كالإخوان المسلمين» بأنهم دعاة تحكيم مشوَّه وتحايل على النصوص، بل إنَّ الجولاني نفسَه كان يرى في مشروع مُحَمَّد مرسي في مصر، وتيار «النهضة» في تونس، والأحزاب الإسلامية في تركيا، وغيرها، مشاريع مبدِّلةً للشريعة محرِّفةً للوحي، وأنهم ليسوا امتدادًا للصحوة الإسلامية، بل قاطِعُو طريق عليها.

في خطاباته الأولى، وخاصة في مرحلة جبهة النصرة، كان الجولاني يكرِّر المعانيَ الكُبرى التي ترسَّخَت في أدبيات المنهج الجهادي: «الحاكمية لله، بطلان الديمقراطية، كفر الدستور، بطلان العمل السياسي المدني، رفض شرعة الأمم المتحدة، تكفير مَن رضي بحكم الطاغوت أو دافع عن حمى الدولة القُطرية...». وكانت هذه القواعد من المسلَّمات التي لا تُناقَش في محاضرات المعسكرات ولا دروس المنهج ولا جلسات التزكية، وكان التنظيم حينها يحرِص على تنقية القادمين الجدد مِن أصحاب الخلفيات الحركية (الإخوانيون والدعوة والسرورية...) وغربلَتهم لئلا يُدخِلوا مفاهيم مائعةً في بنية المشروع.

بل إن الموقف من الرئيس التركي أردوغان (وهو الأكثر دلالة) كان بين التجريم السياسي والتكفير العقدي. فقد كانت الوثائق الشرعية الداخلية

تتداول فتاوى صريحة بكفره لحكمه بالدستور العلماني، وتعاونه مع الناتو، وعلاقاته بالصهاينة، وحمايته لقواعد الطيران الأميركي. وكان هذا الكلام متداولًا ليس في الحلقات المغلقة فحسب، بل حتى في جلسات عامة ومساجد ولقاءات مسجلة. وكان يُنقَل على ألسنة القيادات والشرعيين والجنود الأوائل، أن حزب «العدالة والتنمية» نسخة مِن العلمانية المتأسلمة، وأنه أخطر على الأمة من عدوها الخارجي، لأنه يلبس لبوس الدين ويتسلَّل مِن الداخل.

لقد تبدَّلَت الأرض تحت الأقدام، ولم يصدر بيان واحد يفسِّر كيف ولماذا. فجأةً أصبح أردوغان «الضامن»، وتركيا «الداعم الأبرز»، وعَلَمُها يُرفَع في شوارع المحرَّر قبل سقوط النظام الأسدي، وتُفتَتَح القواعد الأمنية والعسكرية تحت رعايتها، وتُربَط المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية بقراراتها. لا أحد قال للناس: لماذا سكتنا عن «الكفر البواح» الذي كنا نزعق به بالأمس، ولا أحد فسَّر كيف انتقلنا مِن رفض الديمقراطية إلى الترويج لصناديق الاقتراع.

مِن تمجيد الغزوة إلى إعلان الحرب على الإرهاب

لقد بدأ الجولاني مشواره منسجمًا مع خطاب «القاعدة» ومفتونًا بمشروعها، مدافعًا عن غزوة «سبتمبر»، مُجاهرًا بعداوة الغرب، لكنه ما لبث أن بدَّل جلدَه بعد تسوية وضعه الإقليمي والدولي، حتى صار يخطب ودَّ الخصوم، ويتبنى لغة

مكافحة الإرهاب، ويقدِّم مشروعه بوصفه كيانًا قابلًا للتطبيع والتدويل، بعد أن طوى ملف الجهاد الأممي، ودفن معه راية التوحيد.

وهنا يُطرح السؤال الأهمُّ: أيُعقَل أن يستبدَل بالجهاد (الذي هو حبل الله المتين وسببُ اجتماع الأمة) خطابًا عَلمانيًّا يُفرِّق الجمع ويُبدِّد القوة؟ لقد نسِيَ الجولاني (أو تناسى) أن التاريخ الإسلامي يُثبِت أن الأمة لا تجتمع إلا تحت راية الجهاد، ولا تتفكك إلا حين تتركه، قال الشيخ أبو يحيى الليبي ﷺ: «ومن أعظم أسباب اتفاق الأمة، وإزالة تفرقها الجهاد في سبيل الله تعالى، ولهذا فكلما تخلَّت الأمة عنه، وهجرت ساحاته دبَّ بينها الخلاف، وسرى في أوصالها التنازع، فلا يكاد يرفع تفرقها إلا بالجهاد ولا يؤتي الجهاد ثمرته الكاملة إلا بالاتفاق فهما أمران في غاية التلازم كما قال شيخ الإسلام ﷺ: «فإذا ترك الناسُ الجهادَ في سبيل الله فقد يبتليهم بأن يوقع بينهم العداوة حتى تقع بينهم الفتنة، كما هو الواقع، فإن الناس إذا اشتغلوا بالجهاد في سبيل الله جمع الله قلوبهم وألَّف بينهم وجعل بأسهم على عدو الله وعدوهم، وإذا لم ينفروا في سبيل الله عذَّبهم الله بأن يَلبسهم شيعًا ويُذيق بعضهم بأس بعض»»[1]، فهل كان انقلاب الجولاني على الجهاد خِطةً جزئيَّة ليصل إلى تحكيم الشريعة؟ أو أنه قطعٌ للشريان الذي يربِط الأمَّة بدينها ومصيرها؟

---

[1] الأعمال الكاملة؛ **التبديد لأباطيل وثيقة الترشيد** (١/٦٥٨)، ونص ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٥/٤٤).

الدعوة إلى التوحيد لا تُختزَل في البلاغ المجرَّد، بل تبدأ مِن إزالة الطاغوت الذي يصدُّ الناس عن سماع الحق واختياره بحرية. فقبل أن يُقال للناس قولوا «لا إله إلا الله»، يجب أن يُرفَع عنهم سيف مَن يفرض غيرها، ويُسقَط سلطان مَن يقمع أهلها. لهذا، لم يكن الأنبياء وُعَّاظًا في بلاط الملوك، بل خصومًا لهم، ولم تكن دعوتهم مشروع تثقيف ديني تحت حماية النظام الجاهلي، بل نداءً تحرُّريًّا يَفكُّ الرقاب قبل أن يُصلِح العقول. فحين يُفصَل المشروع الدعوي عن حركة الإزالة السياسية، يتحوَّل إلى صوفية وعظية تَخدِم الطاغوت مِن حيث لا يدري الداعية. وما يُقدَّم على أنه تدرُّج حكيم، هو في حقيقته تكيُّفٌ خبيث، يجعل مِن الدعوة ستارًا لحفظ الواقع، لا مدخلًا لانقلابه.

وهكذا أُعيد تعريف الحياد السياسي ليصبح نفيًا للهُوية الدينية، وأُعيد إنتاج النظام الطاغوتي لكن بعمامة هذه المرة. ولأن كل هذا يتم بتغليف مقاصدي، فإن كل اعتراض على هذا الانقلاب يُتَّهَم بانعدام فقه للمرحلة، أو تطرف غير مسؤول. لكن الحقيقة الجلية هي أن المشروع الجولاني أصبح مشروعًا خاضعًا للتدويل فقط لأنه تخلَّى عن كونه إسلاميًّا في جوهره، ولأنه أصبح صالحًا للاستهلاك الأممي بعد أن بَدَّل جِلده، ودفن شعاراته، وقطع صلته بالراية التي حملها أول مرة.

وفي خطاباته الأخيرة، بدأ يُشير إلى التطرف كونه خطرًا قائمًا في الشام، ويدعو إلى تنقيتها من الجماعات غير المنضبطة، وهي الجماعات التي كانت شركاءه في خنادق القتال، ورفاقه في حروب البدايات. صاروا الآن عقبة في طريق الاعتراف الدولي، ومهدِّدًا لملف التمويل والإغاثة، فكان لا بد من اجتثاثهم، وتأميم الخطاب، وتمرير الرسائل الواضحة للغرب: «لسنا أنصار سبتمبر، بل خصومُها».

إنها المفارقة التاريخية التي حذر منها أبو يحي الليبي ﵀؛ فبينما ينشغل «المجاهدون» الجدد بملاحقة رفاق الأمس تحت شعار مكافحة التطرف، تُمنَح القوى الصليبية والصهيونية هدنةً غير مسبوقة لترتيب أوراقها! قال الشيخ أبو يحي ﵀: «إنعاش القوى الصليبية والصهيونية وأعوانها من المرتدين، وإعطاؤها فرصة لالتقاط أنفاسها وترتيب أوراقها، وذلك من خلال إشغال المجاهدين بمثل هذه الزوبعات التي تثيرها بين الحين والحين، وتضخيمها والنفخ فيها وجعلها أمرًا فيصليًّا في مسيرة العمل الجهادي، فحينما ينكب المجاهدون على الانشغال بها والتوجه إليها توجهًا كاملًا بردودهم ومناقشاتهم وتراشقاتهم ومتابعاتهم ويصرفون في ذلك كثيرًا من وقتهم وجهدهم وفكرهم، فإن أعداءهم يغتنمون فرصة الغفلة والانشغال في تمرير مشاريعهم وبث سمومهم وترتيب أوضاعهم، وتعزيز مكانتهم، وترسيخ أقدامهم. وهذا مما ينبغي للمجاهدين أن يتفطنوا له

دائمًا سواء في مثل هذه الوثيقة أو ما شابهها من الأمور التي يلاحظون الإعلام يتولى كبر النفخ فيها والإشهار لها، والتركيز على أهميتها، وليعلموا أن لهم طريقًا واحدًا لإقامة الدين ونشر العدل وقطع دابر الظلم والظالمين ألا وهو القتال في سبيل الله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ٣٩﴾ [الأنفال: ٣٩]، فلو كان هناك طريق آخر لإزالة الفتنة -أي الشرك والصد عن سبيل الله- ويكون بها الدين كله لله سوى القتال لدلنا عليها ربنا ﷻ فلا تشغل نفسك بهَيشات الأسواق ولا بُنيّات الطريق ﴿قُلۡ ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٤٠]، ولا تعط لأعدائك فرصة ينعمون فيها بأمن ولا ارتياح ولا تفكير، واعلم أن ما يصيبك من الهم والحزن والألم والشدة فلهم مثله وأكثر كما قال ربنا ﷻ: ﴿وَلَا تَهِنُواْ فِي ٱبۡتِغَآءِ ٱلۡقَوۡمِۖ إِن تَكُونُواْ تَأۡلَمُونَ فَإِنَّهُمۡ يَأۡلَمُونَ كَمَا تَأۡلَمُونَۖ وَتَرۡجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرۡجُونَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ١٠٤﴾ [النساء: ١٠٤]، وقال ﷻ: ﴿إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥۚ وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيۡنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمۡ شُهَدَآءَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٤٠﴾ [آل عمران: ١٤٠]»[1]، فهل أدرك الجولاني أنه بإشعاله حربًا داخلية ضد الغلاة والخوارج قد حوَّل نفسَه إلى حارسٍ غير مدفوع الأجر للمشروع الصهيوني؟

---

[1] الأعمال الكاملة؛ **التبديد لأباطيل وثيقة الترشيد** (١/٥٨٨-٥٨٩).

إن هذا التحول لا يمكن وصفه إلا بانقلاب على البوصلة الجهادية، وعلى مشروع المقاومة، لا خطة مرحلية، بل استراتيجية بديلة. فقد قرر الجولاني كما يبدو أن المشروع الجهادي بصيغته التاريخية قد استُنفِد، وأن الحاجة الآن هي إلى مشروع واقعي، معترَف به، متصالح مع المجتمع الدولي، حتى لو كان ذلك على حساب كل الخطابات السابقة، وكل الدماء التي سالَت، وكل الوعود التي قُطِعَت على المنابر.

مِن وعد الفتح إلى مشروع التطبيع

في كل خطاب مبكِّر للجولاني (أيام كانت عمامته سوداء وكلماته مقطَّرة مِن مداد دماء الشهداء) كانت القدس تشعُّ مِن بين سطوره، يذكِّر بها مرارًا لكونها قضية مركزية، لا لجغرافيتها.

كانت القدس آنذاك هي البوصلة الكبرى، وكان الوعد بالمسير إليها امتدادًا طبيعيًّا لرؤية قاعدية تؤمن بأن الجهاد لا يتجزأ، وأن تحرير الشام إنما هو حلقة من حلقات الجهاد الطويل، الذي يربط كابُل بغزَّة، ويفتح الطريق مِن دمشق إلى الأقصى. بل كان كثير من أنصاره يتداولون عبارات من معنى كلامه أو لفظه، مثل: «لا نقف على حدود سايكس بيكو»، «نقاتل في الشام وعيوننا على بيت المقدس»، وكانت هذه الشعارات هي النشيد المعنوي لذلك الجيل الذي صدَّق أنه يُقاتل في معركة الأمة.

لكن، ما هي إلا أعوام، حتى تحوَّلَت كل هذه الشعارات إلى تراث صوتي، لا يختلف كثيرًا عن الأناشيد القديمة التي لا تتناسب مع المسرح الجديد.

صار بيت المقدس قضية لا تُذكَر، أو تُذكَر بحذر، أو يُستعاض عنها بـ«شعارات القيم المشتركة والحرية والكرامة»، وتحوَّلَت بوصلة الخِطاب مِن التبشير بالفتح إلى التنظير للتطبيع، لا بل إلى بناء خِطاب ناعم عن «الاستقرار الإقليمي» و«احترام السيادة الدولية» و«الالتزام بالمواثيق الأممية»، وهي المصطلحات التي كانت تُستعمل يومًا لتخوين خصومه ووصمهم بـ«العلمنة والانهزام».

لقد طوى الجولاني ملفَّ فلسطين تدريجيًّا، لا دفعة واحدة، بل ضمن خطة طويلة لتبديل أولويات المنهج وإبعاد الوعي العقائدي عند جموع الأمة، حتى لم يَعُد للقدس أي موقع في شعارات «الحكومة السورية»، ولا في أدبياتها.

وهنا يُكشَف زيفُ ادعاء الجولاني بأن تحولاته نابعة من مراجعات ذاتية أو تقييم موضوعي لأخطاء المرحلة السابقة! فالمجاهدون يُصححون مسارهم بالرجوع إلى الشرع، لا بالانبطاح لشروط الدولار والاعتراف الأممي. أما المراجعات التي يقودها الجولاني اليوم، فهي لا تُشبِه إلا تلك التي تُخططها مؤسسات «مكافحة الإرهاب»، حيث يُعاد تشكيل الخطاب الديني ليتناغم مع أجندة «الاستقرار الإقليمي»! قال الشيخ أبو يحيى ﵀: «إن المجاهدين -فيما

نعلم- هم أكثر الجماعات نقدًا لذاتهم وتصحيحًا لمسارهم واعترافًا بأخطائهم لا اعتمادًا منهم على توجيهات «أجهزة الأمن» ومؤسسة «راند» وأضرابها وإرشاداتهم، وإنما طلبًا للحق ورجوعًا إليه ومحبة له مهما كلفهم ذلك من تبعة وإحراج»[1]، فلا عجب بعد هذا أن نرى «هيئة تحرير الشام» تُغيِّر مواقفها كلما تغيَّرَت تقارير المخابرات، وتُبرِّر انقلاباتها بـ«فقه المرحلة»، بينما هي في الحقيقة لا تمارس سوى فقه التبعية! فلو كانت مراجعاتهم صادقةً لاعترفوا بأنهم استبدلوا بمنهاج الجهاد «شهادةَ حسن سلوك» مِن أعداء الأمة، ولَرجعوا إلى الدين قبل أن يُرغمهم التاريخ على الرجوع!

لكن الأخطر مِن ذلك لم يكن في نفي الارتباط، بل في طبيعة العلاقات التي بدأت تتشكَّل مع بيئات مشبوهة، ومع صحفيين محسوبين على منظمات ضغط صهيونية، ومع أجهزة دولية ترى في فصل الشام عن فلسطين أحد أهم الأهداف الاستراتيجية لتأمين حدود إسرائيل، وعزل جبهات المقاومة عن بعضها. لقد بدأت الحكومة الجديدة تتصرَّف كما تتصرف أنظمة «الاعتدال العربي»: لا تتحدث عن فلسطين إلا مِن باب رفع العتب، ولا تتعامل معها بمنهجية عقائدية بل بقرار سياسي حساس، تخضع المواقف فيه لميزان المصالح والضغوط الدولية. ومع الوقت، لن تعود العلاقة مع القضية الفلسطينية تُقاس

---

[1] الأعمال الكاملة؛ **التبديد لأباطيل وثيقة الترشيد** (١/٥٧٤).

بموقف شرعي، بل بمقدار ما تسبِّبه مِن إحراج دولي أو تصنيف أمني؛ فكل ما قد يُزعِج أميركا أو يوحي بـ«دعم الإرهاب» يجب أن يُقصى مِن الخطاب، حتى إن كان عقيدة مقدسة.

ثم جاءت العلاقات الخارجية لتضع المسمار الأخير في نعش القضية. فالتنسيق الأمني مع دول مطبِّعة، والتسهيلات الإعلامية لمراسلين محسوبين على التيار المؤيد لإسرائيل، وغضِّ الطرف عن تصريحات خادشة مِن حلفاء محليين، كل ذلك كان يتم في سياق «المعركة على الإرهاب»، وفي سبيل إقناع الغرب بأن الهيئة تغيَّرَت، وأنها لم تَعُد تُهَدِّد الاستقرار الإقليمي، ولا تطمح لتصدير الثورة أو الجهاد. بل لقد استُقبِلَت وفود غربية (ضمنيًّا أو عبر واجهات) دون أي اعتبار لموقفها مِن فلسطين، ما دامَت تمنح «شرعية ضمنية» للحكم المحلي.

وهكذا، لم تُبَع القضية في صفقة كما فُعِلَ في «أوسلو»، بل أُخرِجَت عن المسار ببطء، ضمن هندسة جديدة للوعي، لا تُسقِط فلسطين من الخريطة فحسب، بل تُسقِط الأمة كلها مِن العقل، وتستبدل بها «الواقع المحلي» حيث ينام الحلم، وتستيقظ الحسابات.

هل كان يُبطِن العلمنة منذ البداية؟

تُطرَح هذه المسألة اليوم لا بصيغة شك عابر، بل عنوانًا يضغط على النفس لتنضبط من جوابه كثير مِن التنظيرات والسلوك، ولكل مَن أراد أن يفهم

مآلات المشروع الجولاني، ويفكِّك المنطق الخفي الذي يحكم انتقالاته الحادة منذ انقلابه على «القاعدة»، وصولًا إلى هندسته لكيان إداري يشبِه في ملامحه أغلب النماذج الحداثية التي طالما واجهها التيار الجهادي بالتكفير والمواجهة. والسؤال هنا ليس عن قرار سياسي معزول أو اجتهاد خاطئ في لحظة ظرفية، بل عن بِنية عقلية كانت حاضرة في خلفية المشهد منذ اللحظة الأولى، لكنها لم تكن قد استجمعت أدواتها الكاملة بعد.

هل كانت تلك التقلُّبات الضلالية في الخطاب والسلوك، من تبنِّي أطروحات «الولاء والبراء» الصارمة إلى التطبيع العملي مع المنظومة الدولية، نتيجة ضغوط داخلية وخارجية؟ أَم أن ما نراه اليوم هو الكشف التدريجي عن نواة منهجية متوائمة مع النموذج الحداثي للدولة كانت تُخفى خلف شعارات الجهاد والتوحيد إلى أن استقرَّت القيادة واطمأنَّت إلى سلطانها؟ هل نحن أمام زَلَّة مرحليَّة، أو منهج مقصود يستبطن رؤية مضادة للمشروع الجهادي مِن داخله، ويستثمر في لغة الجهاد ومظلومية المجاهدين لتبرير انتقال هادئ نحو العلمانية المقنَّعة؟

هذه التساؤلات لم تعد قضِيّةً في هامش الكتابات التحليلية، بل تحوَّلَت إلى هاجس عند كثير مِن الصادقين الذين عايشوا التجربة عن قرب، وأحسُّوا أن

التحوُّل لم يكن سطحيًّا أو عفويًّا، بل عميقًا وممنهجًا، ومُدارًا بأدوات احترافية، لا تكاد تُخطئها عين المراقب.

ولعل مِن أبرز ما يدفع إلى هذا التأمل الجاد، ما تكشَّف مِن حقائق خطيرة في السنوات الأخيرة عن اختراق واسع طال البنية القيادية «للهيئة»، ليس في أطرافها، بل في مراكز القرار العسكري والأمني. لقد ثبت بالدلائل (بعضها موثق باعترافات داخلية) أن عناصر تعمل لصالح أجهزة إقليمية ودولية كانت فاعلة في توجيه بعض مفاصل الهيئة الحساسة، دون أن يظهَر مِن القيادة موقف صريح يفسر حجم الاختراق أو يقدِّم روايةً واضحةً للأمة. بل ساد الصمت، وتُرِكَت الحقيقة نهبًا للتكهُّنات، وكأن القضية لا تعنيهم، أو كأنهم يفضِّلون استيعاب الجاسوس لا استئصاله!

ومثل ذلك قضيَّة الاغتيالات التي طالَت قادةً وشرعيين في الجماعات المخالفة للجولاني، حتى بعد سقوط النظام ارتفعت وتيرة الاغتيالات التي أجهزَت على كبار قادةٍ يمكننا أن نرى (بنظرة تحليلية مبسَّطة) أنهم كانوا خطرًا على الجولاني إن رأوا انحرافاته الضلالية التي تزيد يومًا بعد يوم. بل الاغتيال المُرِبك قد طال قبل ذلك رفيقَ دربه -**الهراري**- الذي كان مُتَّهَمًا بقضية العملاء، وكان بعض المستقلين يجزم بوجود أدلة على عمالته، وقد قدَّموها للمحكمة الشرعية ولم يعبأ بها أحد، وممن جزم بعمالته الزبير الغزي ويحيى

الفرغلي. وبعد خروج الهراري مِن السجن بريئًا بنظر المحكمة الجولانية، دخلَ داعشيٌّ إلى مضافتِه وفجَّر نفسَه فيه!

وليس أقل خطورة ما يفعله الجولاني مِن إرسال عناصر مِن جنوده إلى أفغانستان لمحاولة اختراق صفوف تنظيم «القاعدة»، والتحريض على قياداته المركزية، والتشويش على العلاقة مع حركة «طالبان». هذا النوع مِن السلوك لا يفسَّر بمنطق «الخلاف الاجتهادي»، بل ينتمي إلى سلوك الأنظمة الأمنية التي تعمل لصالح غيرها أكثر مما تعمل لصالح مشروعها المعلَن.

ولا إرسال وفود من الأمنيين إلى قطر للتدرب في المعسكرات وأخذ الخبرات منهم، والمعلوم أن قطر ليست دولة رائدة في الدراسات الأمنية، إنما القواعد الأميركية ومؤسسات الدراسات المستقرة في قطر هي التي تخرّج أعلى مستويات العمالة!

أمام هذه المشاهد، يُصبِح السؤال عن نية «التعلمُن» سؤالًا منطقيًّا لا تهكُّميًّا، ويستدعي التفكُّرَ الجادَّ: هل كان ذلك التديُّن الذي رفعَته الهيئة في بداياتها غِلافًا تعبويًّا مؤقَّتًا؟ هل كانت الشعارات التوحيدية سُلَّمًا للشرعية الشعبية، سرعان ما تخلَّت عنها حين استتبَّ الأمر؟ وهل ذلك الخطاب العقدي الجهادي الذي بشَّر الناس بإقامة الدين صار في النهاية وسيلة لضمان الحضور السياسي لا غايته؟

إن تأمُّل خطابات القيادة منذ الانشقاق عن القاعدة إلى اليوم، يُظهِر بوضوح ميلًا تدريجيًّا إلى إحلال خطاب الدولة محل خطاب الجماعة، واستبدال مصطلحات الحَوكَمَة والتمكين المؤسسي والمرونة السياسية بمشروع الأمة، حتى صار تحكيم الشريعة يُؤجَّل دائمًا إلى أجل غير مسمى، ويُربَط بشروط أمنية وأرضيات إقليمية، ويتأرجح وفق الموقف التركي والأممي لا وفق النص الشرعي.

وهذا التساؤل المصيري لا يقتصر على تحليل التحولات السياسية، بل يمتد إلى شرعية القيادة نفسها بعد هذا التذبذب. فالأمة لا تُسلِّم رايتها لِمَن يجعل المبادئ كالملابس يبدِّلُها حسب الفصول! يقول الشيخ عبد العزيز الطريفي: «والذين ينتكسون عن الحق ثم يعودون إليه، تقبل توبتهم، وتحمد أوبتهم، ولا يشمت بسابقتهم، ولكن لا يولون ولا يصدرون لقيادة الأمة، ولا في مواضع التأثير فيها؛ وذلك أنهم لا يؤتمنون في عودتهم إلى ما كانوا عليه، فالتذبذب صفة المنافقين، وربما كان ذلك يعود إلى عدم رجاحة العقل وسلامته، وكل ذلك يضر بالأمة»[1].

إننا لا نزعم أن الرجل جلس في غرفته منذ البدايات وخطط لانقلاب كامل على الدين، لكن لا يمكننا كذلك أن نَغفَل عن حجم الانسجام الغريب بين تحرُّكاته ومصالح أعداء المشروع الإسلامي، ولا يمكن أن نغضَّ الطرف عن

[1] التفسير والبيان (٣/١٠٤٦).

الاستراتيجية الإعلامية المحكمة التي أعادت هندسة الخطاب الجهادي وجعلت مفاهيم العقيدة والشريعة، مفاهيم وظيفية تُوظَّف حين تخدم، وتُجمَّد حين تُزعِج.

والأخطر من كل ذلك أن التحولات الجولانية لم تُقَدَّم للأمة تحت مظلة الضرورة، بل تحت جناح العقلية السياسية الحكيمة! ما يعني أن الأزمة ليست فقط في الانحراف، بل في التنظير له وتصديره كونَه الخلاص مِن الانسحاب والتخلُّف. وحين يبلغ المشروع هذا المستوى مِن التبرير، يغدو الانحراف خيارًا لا ضرورة، واستراتيجية لا مخرجًا مؤقتًا.

هذا التحذير الشرعي ليس مجرد وعظٍ عابر، بل هو مِسطرة حاسمة تقيس بها الأمةُ انحرافَ مَن انقلب على ثوابتها. فالجولاني، الذي ركب موجة الجهاد الأولى ليكتسب شرعيةً شعبية، يغفل عن أنَّ المجاهدين هم حُماة الدين، لا أدواتٍ في لعبة المصالح. فإذا كان قد بدأ مشواره تحت راية «نصرة الشام وتحريرها»، ثم انقلب ليُحارِب إخوانه المجاهدين ويُطبِّع مع أعداء الأمة، فليعلم أن الخير الذي ناله كان ببركة موافقتهم يومًا، وأن الشرَّ الذي يلفُّ مشروعَه اليوم هو ثمرةٌ طبيعية لانسلاخه عن منهاجهم. قال الإمام ابن حزم ﵀: «واعلموا أن لولا المجاهدون لهلك الدين، ولَكُنَّا ذمَّة لأهل الكفر، فتدبروا هذا

فإنه أمر عظيم»[1]. فماذا يكون مصيرُ مَن حاربهم وسلَّم رايتَهم لأعدائهم؟! إنه ليس خيانةً سياسيةً فحسب، بل قطعٌ للشريان الذي يمدُّ الأمة بالحياة. فإذا كان الجهاد هو الذي يحفظ الدين مِن الذوبان في طغيان الكفر، فماذا يُنتظر مِن مشروعٍ يقف في خندق «مكافحة الإرهاب» ويُعيد إنتاجَ سردية الغرب تحت غطاء «المرحلة الجديدة»؟

إنها مفارقة دامغة: فبينما يُبرِّر الجولاني تحوُّلاته بـ«حكمة المرحلة»، يَكشف التاريخُ الشرعي أن المراحل لا تُبرِّر التنازل عن الثوابت، وأن «الواقعية» التي يُتَغَنَّى بها، هي في حقيقتها استسلامٌ لمعادلة الطاغوت. فليحذر هو وأتباعه من «حرب الله ورسوله» التي لا تُعلَن بالصواريخ، بل تُكتَب في سجلِّ التاريخ خزيًا وعارًا لِمَن خان القضيةَ التي رفعها شعارًا.

لهذا كلِّه، فإن السؤال عن كون هذا المشروع كان يُبطِن العلمنة منذ البدء، لم يعد مؤامراتيًّا ولا عاطفيًّا، بل صار سؤالًا شرعيًّا ومنهجيًّا تُحتِّمه الوقائع وتدعمه القرائن. ومتى غاب الحزم في تحليل النيات بالمقارنة مع الأفعال، تسللت إلينا المشاريع الناعمة، حتى إذا اكتملت، وجدنا أنفسنا تحت راية «إسلامية» لا تُحكِّم شرع الله، ولا تعادي الطاغوت، ولا تنصر المجاهدين، بل تقاتلهم حين يُعارضون مسارها.

---

[1] الرسائل (٣/١٥٤).

إنها الصورة الكاملة للكارثة: فما يقدمه الجولاني على أنه مرحلة جديدة هو في الحقيقة تنفيذٌ دقيق للخطة التي رسمها أعداء الأمة منذ عقود! قال الشيخ أبو يحيى رحمه الله: «وكل هذه الأهداف التي ذكرتها تصب في اتجاه واحد وترمي إلى غاية محددة ألا وهي محاصرة المجاهدين خارجيًّا وتفكيكهم داخليًّا، وبث الفُرقة والاختلاف فيما بينهم، وتوهية العزيمة في قلوبهم، وتوهين الثقة المتينة التي تربطهم ببعضهم، ومحاصرة الآمال وبث روح الإحباط والشعور بالعجز، وتمهيد الأرض لتوطيد أركان الدولة الطاغوتية وتشييد دعائمها، والاستمرار في الحياة الجاهلية ليرتع أعداء الله بعد ذلك في أمتنا كما شاؤوا ولكنْ ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ١٤﴾ [الفجر: ١٤]»[1]، وهكذا يصبح السؤال عن «إبطان العلمنة» ساذجًا أمام هذه الحقيقة؛ فالمشروع الجولاني لم يعد انحرافًا جزئيًّا، بل تحوَّل إلى آلة تدمير في يد النظام العالمي لاغتيال روح الجهاد، وتركيع الأمة تحت راية الواقعية المزيفة!

---

[1] الأعمال الكاملة؛ **التبديد لأباطيل وثيقة الترشيد** (١/٥٩٢).

الفصل الخامس

ثالوث صناعة الطاغية

الطاغية ليس كائنًا هابطًا مِن السماء، ولا مخلوقًا استثنائيًّا انبثق مِن رماد الحروب فجأة، بل هو ثمرة مركبة لشبكة مِن الحروب، والمصالح، والنصوص المؤوَّلة. كل طاغية يحتاج إلى ثلاثة: فقيه يُشَرعِن منهجَه، ومؤسساتٌ تُنظِّم أفكارَه، وجُندٌ يُطيعون أوامِرَه، فإذا استوت له هذه الأركان الثلاثة، استوى على عرش الطغيان، وجلس حيث جلس فرعون، ونطق بما نطق به كل طاغية قبله: ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ٢٩﴾ [غافر: ٢٩]. وليس التوحُّش هو مادَّتُه الأولى كما يظن بعض الناس، بل العقلانية الإدارية الحديثة قادرة على إنتاج مجازر منظمة بأيدٍ مطيعة، لا ترى نفسها شريكة في الجريمة، بل مطبِّقةً للنظام.

والحقيقة أن أخطر الطغيان ما كان لابِسًا ثوبَ الشريعة، ناطقًا بلسان الدين، رافعًا راية الجهاد، بينما في الخفاء يَعقِد المجالس لصياغة دستور وضعي، ويَرسِم السياسات لإقصاء الملتزمين، ويُدير البلاد بعقل بيروقراطي مستورَد مِن التجارب الجمهورية القومية السابقة، ولكن بلحية وعِمامة، وأحاديث منتقاة، تُستنطَق لتأييد السلطان وتمرير أوامرِه، لا لتقييده بها أو مساءلته عليها.

وها نحن في هذا الفصل، أمام تجربة فريدة في نوعها، مثيرة في فصولها، مزلزِلَة في نتائجها: تجربة النسخة الملتحية مِن الطاغية العربي. فلم يقتصر مشروع الجولاني على تغيير المنهج فحسب، بل أعاد صياغة المنظومة الجهادية بأكملها، لتتحوَّل مِن دعوةٍ إلى تحكيم الشريعة وكسر الهيمنة الغربية، إلى مشروع دولة مواطنة، وهوية سورية جامعة، وحكومة مدنية منفتحة، وحوار مع القوى الدولية لتثبيت الاستقرار ومحاربة الإرهاب. فماذا جرى؟ كيف انقلب الجولاني مِن أمير «جبهة النصرة» يُفاخِر ببيعة «القاعدة»، ويَصف الحكومات العربية بطواغيت العصر، ويُعلن عزمَه على تحرير بيت المقدس، إلى رئيس مدني يدعو إلى التنمية والاستثمار، ويُحاكم مَن يصف الحكومات بالطاغوتية، ويضيق صدره بكل مَن يُذكِّره بحديث «بُعثتُ بالسيف حتى يُعبد الله وحده»؟

تحليل لثالوث صناعة الطاغية هو الجواب الأمثَل لتحليل بِنية جماعته:

١- **الفتوى**: كيف انتقلت مِن مقام الرقابة على السلطان إلى أداة في يده؟ كيف صار فقهاء الأمس الذين كانوا يتغنُّون بفتاوى الجهاد والمفاصلة، يشرعنون اليوم التحاكمَ إلى الدستور، والمشاركة في السلطة، والتطبيع مع الغرب، ومحاربة مَن يسموهم الغلاة؟

٢- **التنظيم**: كيف تطورت البنية التنظيمية لتصبح أداة طَيِعة بِيَد الرئيس، تُقسِّم العمل وتُقنن الإذعان، وتُعيد إنتاج النظام السلطوي على الطريقة الإدارية

المعاصرة؟ كيف صار التنظيم يخنق أي مبادرة ذات طابع ثوري أو ديني حقيقي؟

٣- **الأمر**: كيف تُدار السلطة مِن الأعلى إلى الأسفل عبر سلسلة قرارات شرعية؟ كيف يُنتَزَع الإنسان مِن نفسه الحرة ليُصبِح آلةً منفِّذةً يختبئ خلف مقولة «عبد مأمور»، ولو كان الأمر مناقضًا لما تربَّى عليه أو نذر نفسه له؟

وما بعد هذا الثالوث، تأتي المرحلة الأخطر: فصل الدين عن الدولة لا عبر التصريح بذلك كما فعل أتاتورك أو بورقيبة، بل بوسائل ناعمة، وتحت لافتة «الشريعة مرجعية»، ولكن دون تطبيق فعلي، ولا حديث عن حدود، ولا قوانين مستندة إلى الفقه، ولا حتى ذكر لمصطلحات الولاء والبراء، بل غاب تمامًا حديث الأمة الإسلامية، واستُبدِل به مصطلحات «الوطن السوري»، و«الهوية الوطنية»، و«الشعب الواحد»، بل أُعِيدَ تشكيل المشهد السياسي والثقافي على هذا الأساس، في محاولة لرفع التجربة داخليًّا وخارجيًّا، وطمس ما تبقَّى مِن آثار مشروع الجهاد العالمي الذي كانت «الجبهة» تزهو يومًا بالانتماء إليه.

الفتوى: التوقيع عن الله لتكريس سلطان الطاغية

في لحظة المفاصلة الكبرى بين العلم والسلطان، وقف أهل الحق في التاريخ يحملون لواء الفتوى لا توقيعًا عن الحاكم، بل توقيعًا عن رب العالمين. وكانت

الجملة المفتاحية في وعيهم السياسي والفقهي: «إذا خالف ولي الأمر شرعَ الله؛ فلا سمع له ولا طاعة».

أما اليوم، تحت نموذج الجولاني ومشروعه الجديد؛ انقلبت هذه المعادلة، وصار يُنطَق باسم الله لتبرير انقلاب الشريعة، ويُقتطَع النص لتقنين خيانة النص، ويُستدعى الفقهاء ليضعوا أختامهم على رأس مشروعه. لقد كانت الفتوى منذ البداية ركيزةً أصيلةً في بنية الهيمنة الجولانية باعتبارها آلةَ تأويل وتدوير للنص بما يناسب المتغيِّرات السياسية للقائد. وقد ابتدأت هذه الوظيفة يوم عُيِّن الجهاز الشرعي ليقوم سدًّا منيعًا أمام أي اجتهاد فقهي خارج مؤسسة الانبطاح، وسرعان ما تراجع صوت العلماء المستقلين، ثم صارت الفتوى الصادرة باسم «الهيئة» لا تنطق بحكم الله، بل بحكم المصلحة السلطانية زاعمين أنها حكم الله لاعتمادهم على ما ابتدعوه مِن مقاصد ألبسوها لبوس الشريعة.

في بداية المشروع، كانت لهجة الخطاب تعج بشعارات تحكيم الشريعة وإقامة الدين وقطع الطريق على تجارب «الإخوان»، وصرح الجولاني مرارًا أن دماء الشهداء لن تذهب إلا في مشروع خلافة إسلامية، وهاجموا محمد مرسي لأنه أصرَّ على دستور ديمقراطي، واتهموه بالعلمانية المقنعة. بل كان يوصَف أردوغان نفسُه بـ«الطاغوت المحكم للدستور»، وكانت الفتاوى حينها تقول: «لا يجوز التحاكم إلى القوانين الوضعية، وكل مَن يُجمِّل صورة الطاغوت السياسي

فهو منافق». ثم جاء التحرير الجزئي، وجاء معه انقلاب السياق، فجاء معه انقلاب الفتوى. صار أردوغان حليفًا مسلمًا معتدلًا، وصارت المواثيق الدولية تُقرأ مِن منابر الجمعة، وصار الصمت عن الحدود الشريعة حِكمة، وتحوَّلت بيانات المؤسسة الشرعية إلى نشرات علاقات عامة تُظهِر الجولاني بصورة رجل الدولة، وتبرر كل خطوة تفريطية بعنوان «المصالح المرسلة». أين كانت هذه المصالح قبل التمكين؟ ولماذا كان ذكرها آنذاك نفاقًا؟ الفتوى وحدها تعرف الجواب، لأنها في هذا المشروع لا تُستخرَج مِن أصول الشريعة بل مِن هوى القصر.

لم نعد نسمع اليوم في هذا المشروع «الوليد» تلك المفاهيم التي قامَت عليها الجماعة يومًا. لم يعد أحدٌ يتكلَّم عن تحكيم الشريعة، وجهاد الدفع، وراية التوحيد، وحد الردة، والبراءة مِن موالاة الصليب، ومِن الكافر الداخلي والخارجي... بل اختُزِلَت الفتوى في مسائل مجتزأة، وأحكام عائمة، وتعابير رخوة، وغطاء شرعي لقرارات سياسية جاهزة. فإن قرَّر القصر فتح باب المفاوضات مع الغرب، نزلَت الفتوى لتقول: «لا حرج في التعامل الدولي ما دام في مصلحة المسلمين». وإن قررت الرئاسة إصدار عفو عن فئة مِن الضباط السابقين، نزلَت الفتوى تقول: «اذهبوا فأنتم الطلقاء». وإن أطلقت حملة إعلامية ضد المجاهدين في الخارج، قيل: «هؤلاء خوارج أضروا بالمشروع». أما

إذا تمرَّدَت فئة مِن المخلصين، أو كَتَب شيخٌ ممن بقوا على العهد منشورًا ينتقد به هذا المسار، خرجَت المؤسسة الشرعية في بيان عاجل تتَّهِمُه بـ«شق الصف»، و«الإرجاف»، وربما بـ«الخيانة والارتباط بالأجندات الخارجية»، وإن تمادى سُجِن ووُضِعَت فوق رأسه تهمة أمنية ملفقة باسم «تهديد الأمن القومي».

ولم يعد الأمر محصورًا في البيانات، بل تجسَّد عمليًّا في إنتاج طبقة جديدة مِن «المفتين الرسميين» أشبه برجال الدين في الدول العربية: يحفظون عبارات التقوى، ويُتقِنون العبارات الوسطية، ويُظهِرون التديُّن في ظاهرهم، لكنَّهم مفصولون عن مشروع الأمة، ومُلحَقون بمشروع الدولة. حتى أنك لو جمعت خطبهم وفتاويهم لما خرجت بموقف مبدئي واحد في مواجهة الطاغوت، لأنهم خُلِقوا ليكونوا لسانًا له، لا رقيبًا عليه.

لقد نجح الجولاني في تحويل الفتوى مِن سلاح مقاومة إلى آلة عبوديَّة، ومِن مِعوَل هدم للطغيان إلى لَبِنَةٍ في بنيانه. وصار الشرعي موظَّفًا ضِمن بيروقراطية السلطة، مكلَّفًا بمهمة واحدة: تقليم الشريعة حتى لا تجرح صورة الرئيس، وبَتر المفاهيم الحادَّة حتى لا تصدم الحلفاء، وتقديم نسخة مِن الدين خالية مِن أي مضمون ثَوري أو عقائدي أو تعبوي، مكتفيةً بـ«فقه الواقع»، حيث الواقع هو الجولاني، والفقه هو ما يسمح به القصر.

إن الفتوى، حين تنفصل عن الشريعة وتُربَط بالقوة السياسية، تصير أخطر مِن بندقية المستبد؛ لأن البندقية تقتل الجسد، أما الفتوى المزيفة فتقتل الروح، وتطمِس البوصلة، وتخدِّر الأمة، وتحوِّلها إلى أمة مِن العبيد تقول دائمًا: «قد أفتى لنا بذلك مشايخنا». والحق أن فقهاء السوء لا يصنعون الطغاة فقط، بل يُحفَظ بهم نظام الطغيان، ويُعاد إنتاجه في عقول الأجيال، ويُدفَن فقه الجهاد في كتب التراث، وتُغرَق معاني الولاء في كتب العقيدة، وتُطوى رايات الدعوة إلى الله حتى إشعار آخر.. إشعار لا يَصدر مِن السماء، بل مِن أعلى الهرم الحكومي، حين يرى أن الظروف مناسبة لإعادة فتح هذا الملف للاستثمار لا للعبادة.

التنظيم: تقسيم العمل الوظيفي

إذا كان الطاغوت في صورته الصريحة قديمًا يجثُم على الصدور وحدَه، يأمر وينهى، ويَسِم وجه سلطانه بِسِماتِ التفرُّد والاستبداد، فإن طاغوت اليوم أكثر تعقيدًا مِن ذلك وأمكر. لم يعد السلطان فردًا يسوس الناس مِن بُرجِه، بل صار تنظيمًا مدججًا بهيكليات وهياكل، ولجان ومجالس، ومؤسسات ومراسيم، وتُسلَّم الأوامر بأسماء لا تصدم الحس الجمعي للمجاهدين، بل توحي لهم بالثبات والبقاء على العهد، فينطلي عليهم وجه الطغيان الجديد.

إن الجولاني لم يصعد إلى عرش السلطة هكذا فجأة، بل عُبِّد له الطريق بتنظيم متقَن البناء، مرِن الشكل، متعدِّد الوظائف، غايتُه أن يُقسَّم العمل السلطوي على عشرات الأيدي والعقول، بحيث لا يُعرَف على وجه الدقة مَن الذي اتخذ القرار، ومَن الذي أمر، ومَن الذي أفتى، ومَن الذي نفَّذ.

وهكذا، ينتفي الإثم مِن الضمائر، وتنحلُّ عُقَد المحاسبة، وتصير الدولة آلةً ضخمة بلا وجه، يُقال عنها دائمًا: النظام هو مَن قَرَّر، والمؤسسة هي مَن نفَّذت، واللجنة هي مَن رأت، والقيادة هي مَن وجَّهَت.. ثم لا يُحاسَب أحد، ولا يُسأل أحد، ولا يُراجَع أحد. وهنا تتكرَّر البنية البيروقراطية الحداثية، حيث الجريمة الجماعية لا تُنَفَّذ بأوامر دموية، بل بخطابات تنظيمية، وسلاسل تنفيذ إدارية لا يظهر فيها الجاني، رغم سقوط الضحايا.

في هذا التنظيم، صار الحاكم رغم فردانيته في القرار متخفِّيًا خلف مجلس الشورى، والهيئة العامة، والحكومة السورية، والقوى الأمنية، والقضاء الموحَّد، وغيرها مِن الأسماء الوظيفية التي تُفكِّك البنية الصلبة للطغيان الفردي وتُعيد تشكيله في صورة شبكية، يُصبح فيها الطاغوت محصَّنًا بنظام، وتُوزَّع المسؤولية على حلقات متباعدة، فلا يرى الناس رأس الأفعى وإن هَلَكوا بِسُمِّها. وهنا تكمن براعة المشروع الجولاني: إذ نقلَ شكلَ السلطة مِن صورة الشيخ الأمير إلى صورة المؤسسات الحاكمة، بينما ظل جوهرها الاستبدادي السلطوي على حاله، بل ربما أشدَّ. فكل مؤسسة مِن هذه المؤسسات رغم طابعها الرسمي لا

تملك مِن أمرها شيئًا، بل تعيش على إيقاع السلطة الأمنية العليا التي توجِّهها حيث شاءت، وتفكِّكها حين تشاء، وتعيد تشكيلها إذا اقتضى التوجُّه السياسي ذلك، دون أن يجرؤ أحد على القول: «إنما هذا قرار استبداد، لا قرار شورى».

إن هذا التنظيم، بهيكليته وتشعُّبه، إنما يُنتِج حالة عبودية مركَّبة؛ إذ يتحوَّل كل موظف صغير فيه إلى تُرس في آلة الطغيان، وكل جندي إلى منفذ مأمور، وكل مسؤول إلى حلقة تُمَرِّر القرار، ثم تنفي مسؤوليتها الأخلاقية عنه. وهكذا، يُصبِح العبيد مطمئنين لعبوديتهم، لأنهم لا يرون أنفسهم شركاء في الدم، ولا أعوانًا في الظلم، بل موظفين يؤدون أدوارًا إدارية، ومسؤولين ينفذون اللوائح، وأعضاء ينضبطون بضوابط المؤسسة. فإذا جاء اليوم الذي يُسأل فيه أحدهم: «كيف سُجِن فلان؟» قال: «لستُ في اللجنة القضائية». وإذا سُئل: «لماذا حوصِرَت تلك الجماعة؟». قال: «هذا قرار أمني». وإذا سُئل: «لماذا شُرِعِن التطبيع مع الغرب؟»، قال: «هذا مِن اختصاص المكتب السياسي». وإذا سُئل: «وأنت، ماذا تقول؟»، ردَّ: «إنما أنا عبد مأمور». وهذه هي العبارة التي تَختزل فلسفة التنظيم الطاغوتي في مشروع الجولاني: «إنما أنا عبد مأمور». بهذا اللسان ينطِق الجنود حين يَقتلون، والشرعيون حين يبرِّرون، والموظفون حين يخونون، والوجهاء حين يسكتون. فإذا اجتمع هؤلاء كلهم في نسق واحد،

صار النظام الطاغوتي مكتمل البناء: لا يُعرَف وجه الجلاد، ولا يُرى موضع السيف؛ لكن الضحية تنزف حتى الموت.

الأمر: حين تُفرَض الطاعة

إن الفتوى تُشَرعِن الاختيارات، والتنظيم يُقَسِّم العمل، ولكن الطغيان لا يُستكمَل بنيانه حتى يُرفَق بسلطة تأمر، توجِّه، تُخيف، وتطلب الطاعة دون نقاش، وتُلقي الفعل على أكتاف الجنود في أسفل الهرم لتُبرِّئ مَن في أعلاه. وهنا، نكون قد دخلنا المربَّع المغلَق مِن الاستبداد السياسي المغلَّف بالشريعة الإسلامية المزيَّفة: «ثالوث صنع الطاغية» في تمام هندسته. فحين يُصبِح النظام الإداري العسكري السياسي (الموسوم كذبًا بالجهادي أو الإسلامي) سُلَّمًا مِن الطاعة العمياء، لا يُسأل فيه عن مصدر القرار، ولا يُفتَح فيه ملف مساءلة عن العدالة، فإننا بإزاء صورة حديثة مِن قول فرعون: ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ٢٩﴾ [غافر: ٢٩].

لقد فهِمَت الأنظمة الجبرية باكرًا أن الإنسان العادي لا يُولَد طاغية، بل يُصنَع على عين النظام، ويُقوَّم على مقاس المؤسَّسة. ولذلك لم تَعُد الطاعة اليوم خيارًا أخلاقيًّا ولا التزامًا دينيًّا كما يدَّعون، بل أصبحت فريضة وظيفية، يُحاسَب على تركها الموظَّف في الدنيا كما يُحاسَب على ترك الصلاة في الآخرة. وإذا أردت أن ترى العبيد وهم يتباهون بقيودهم، فانظر إلى أمراء المقاطعات،

وقادة الفروع، ومديري المكاتب، كيف يُقدِّسون التسلسل الإداري، ويحيلون كل سؤال عن الظلم إلى عبارة خُلِّدت في سجل الطغاة: «إنما أنا عبد مأمور».

ولا ريب أن ثالوث الطغيان قد بلغ كماله في عهد الجولاني حين استُبدِل بالمفهوم الشرعي للتكليف المفهوم البيروقراطي للتنفيذ؛ فليس ثمة مسؤولية أخلاقية أو شرعية في ذهن الجندي، بل قرارٌ إداريٌّ واجب الطاعة. فإن جاء الأمر بضَرب متظاهر، أو اعتقال مجاهد، أو تعذيب شيخ، نفَّذ مِن دُون سؤال، ثم عاد ليقول: «الأمر مِن فوق»، وما علم أن «الأمر مِن تحت»، مِن تحت الجاهلية، ومِن تحت النظام العالمي، لا مِن فوق الوحي ولا مِن فوق الشريعة. تمامًا كما أظهر باومان في تحليله لسلوك جلادي الهولوكوست، الذين لم يكونوا حاقدين ولا متوحِّشين، بل مجرَّد أدوات تنفيذ ضمن شبكة نظامية لا تسأل عن أخلاق الفعل، بل عن فاعليته فقط.

إن الجولاني، وقد أصبح الآن حاكم سورية المطلَق، لم يعد بحاجة إلى إصدار تعليمات مُعلَنَة، ولا إلى خطب تأمر أو تنهى، فذلك زمن قد ولَّى. إنما يعمل اليوم بِحَسبِ ما يُوَجِّه الحالة العامة، إذ يضبط مقاصد التصريحات واتِّجاه العملية السياسية، فيفهم موظَّفُوه أين ينبغي أن يميلوا، ومتى يَغضبون، ومتى يُسالِمون. وهذا الجو المحمَّل بالتلميح والإيحاء والتأويل هو أفتك أدوات الاستبداد، لأنه

يُفقِد المجتمع القدرة على تحديد صاحب القرار، المُحاسِب، القاتل.. وحين تُذبَح المبادئ بسكين مجهولة، لا أحد يطالِب بدم.

وما أشبه اليوم بالأمس، حين كانت الجيوش الجبرية تُحاصِر المدن وتُهجِّر القرى وتعتقل الأبرياء، ثم لا تجد توقيعًا على الورق، ولا بصمة في القرار، بل تجد لجنة، ومجلسًا، وتوجيهًا، وإجراءًا إداريًّا، ثم يُقال للمتظلِّم: «القضية ليست بيَدِنا». وما عَلِم أن هذا هو النظام نفسه الذي بُني لهيمنة الطاغية دون ظهور وجهه. وحين يُسأَل الشرعي في هذا النظام: «هل هذا يجوز؟»، يقول: «مقاصد الشريعة توجِبه علينا». وإن قيل له: «وهل الأمر على الله أم على التنظيم؟»، قال: «لا تعارض بين الطاعة والتقوى». فصار الشرعي ذراعًا للأمر، ومفتيًا للطاعة، وصار قوله مطية لقرارات لا يعرف تفاصيلها، ولا يملك حق الاعتراض عليها، بل عليه أن يبرِّر، ويوفِّق، ويرقِّع.

وتلك مرحلة متقدِّمة مِن الطغيان: أن يُنتِج الطاغية خطابًا يُخرِجه مِن دائرة الذنب دون أن يُخرِج أدواته مِن دائرة الجريمة. والحق أن الاستبداد الجولاني (وقد اتخذ مِن الإسلام ستارًا) لا يحتاج إلى سوط الجلاد، بل يكفيه أمر مكتوب بلغة بيروقراطية، يمضي عبر مديريات مؤسلَمة، تنتهي إلى مجند مطيع. وحين يُسأل المجند: «كيف نفذت؟»، يقول: «وصلني الأمر من المكتب». وحين يُسأل المكتب: «مَن أمر؟»، يقول: «نُفِّذ وفق السياسة العامة». وحين تُسأل

السياسة العامة: «مَن واضعها؟»، يقال: «اختارتها الشورى»، وحين تُسأَل الشورى: «لِمَ اخترتموها؟»، يُقال: «مستمدَّة مِن الشريعة ثم الشعب»، فالأحكام العبادية مربوطة بالشرع ولو بضلالات تحريفية، والأحكام الدنيوية مُعتَمِدَةٌ على الشعب (وإن لم يكن كل الشعب ولا أكثرَه).

وهكذا، تكون الطاعة قد اكتملت دون طاغية ظاهر، والجريمة نُفِّذَت دون مجرم مسجَّل، والعقيدة سُحِقَت دون ناطق باسمها. ولذلك، فإن الجولاني لم يحتج إلى إعادة اختراع الطغيان، بل أعاد ترتيبه فقط، ولبَّسه عمامة، وأعطاه ختمًا رسميًّا، ثم نشره على هيئة فروع ومكاتب ومجالس وهيئات. وما هي في الحقيقة إلا أدوات أمر واحد: أن يبقى الناس في مقام العبيد لا يسألون، ولا يعترضون، ولا يُفَكِّرون.

الفصل السادس

اختطاف المقاصد

ما مِن باب مِن أبواب الدين إلا وله نصيب مِن العمل القلبي؛ حتى السياسة، فإنها في ميزاننا الشرعي عبادة، يُتقرَّب بها إلى الله تعالى، ويُفتقَر فيها إلى الإخلاص والنية، كما يُفتقَر في سجود الصلاة وصيام النهار. وإن فساد هذه النية، وتلبيس الشيطان فيها، لهو مِن أعظم أبواب الانتكاس في مظانِّ النصر والتمكين، إذ يتبدَّل السعي إلى إقامة الدين، بسعيٍ إلى استرضاء الواقع، ويغدو الانتصار للشريعة شعارًا يُؤوَّل، لا منهجًا يُنزَّل. فالسياسة في ميزان الشريعة ليست تدبيرًا «آليًّا» لنِعَمِ الدولة، ولا فنًّا بشريًّا محضًا لإدارة المصالح، وإنما هي (قبل ذلك وبعدَه) بابٌ مِن أبواب التعبُّد، تقوم مقام النية في الصلاة، والورع في البيع، والصدق في الجهاد، والنصح في الإمامة.

وقد دلَّت على ذلك أصول الشريعة واستقراء أدلَّتِها، فإن الشرع قد حكَم على الراعي بالخيانة إذا لم ينصح[1]، وعلى السلطان بالبراءة إذا طلب الرياسة

[1] عن معقل بن يسار قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**مَا مِن عَبْدٍ يَسْتَرعِيهِ اللهُ رَعيَّةً، فَلَمْ يَحُطْها بِنُصحِه، إلَّا لَم يَجِدْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ**» البخاري (٧١٥٠)، ومسلم (١٤٢).

للدنيا[1]، وعلى القائم على أمر الجماعة بأنه راعٍ لا ربٌّ، وعامِلٌ لا مالك. وقد جعل الله تعالى الحكم بين الناس أمانة، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ [النساء: ٥٨].

فلا ينفكُّ العمل السياسي عن أصلين عظيمَين: الأمانة والعدل، وكلاهما مِن أعمال التعبُّد قبل أن يكونا مِن فِعال السياسة، بل لا يُتصوَّر تحققهما شرعًا إلا بنيَّةٍ صحيحة، ومقصِدٍ تعبُّدي، وخوفٍ مِن الله لا مِن الجمهور ولا المجتمع الدولي. قال العلامة ابن القيم رحمه الله: «وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه كانت تتزاحم عليه الخواطر في مراضي الرب تعالى، فربما استعملها في صلاته، فكان يُجهّز جيشه وهو في الصلاة، فيكون قد جمع بين الجهاد والصلاة، وهذا من باب تداخل العبادات في العبادة الواحدة، وهو من باب عزيز شريف، لا يدخل منه إلا صادق حاذق الطلب، متضلع من العلم، عالي الهمة، بحيث يدخل في عبادة يظفر فيها بعبادات شتى، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»[2].

والسياسة التي تُمارَس دون رقابة عِبادية، إنما تصير صنمًا، تعبُدُه العقول، وتسجد له التصريحات، ويُضحَّى لأجله بالدين والعقيدة، باسم الواقع

---

[1] عن عبد الرحمن بن سمرة قال: قال لي النبي ﷺ: «**يا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بنَ سَمُرَةَ، لا تَسْأَلِ الإمارَةَ؛ فإنَّكَ إنْ أُوتِيتَها عن مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إلَيْها، وإنْ أُوتِيتَها مِن غيرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عليها**» البخاري (٦٦٢٢).

[2] الداء والدواء (ص ١٥٨).

والمصلحة. وإن مِن أعجب ما ابتُلِيَ به أهل الدعوة والجهاد، أنَّ بعضَهم حين اقترب مِن السلطة، أو صار له موقع في الإدارة، نَسِيَ أنها عبادة، وظنها وظيفةً شرَفيَّة، فنظر في المصالح بِعَين المقايضة، لا بِعَين الشرع، وتأوَّل النصوص كأنه يكتب لبرنامج حوار لا لقيامَتِه، قال الإمام عز الدين بن عبد السلام رحمه الله: «والذي تُسَمِّيه الجهلة المبطِّلة سياسةً: هو فعل المفاسد الراجحة على المصالح، أو ترك المصالح الراجحة على المفاسد. ففي تضمين المكوس والخمور والأبضاع مصالح مرجوحة مغمورة بمفاسد الدنيا والآخرة: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النمل: ٢٤]. وبمثل هذا يسوس الأشقياء أنفسهم بإيثار المفاسد الراجحة على المصالح قضاءً لِلَذَّات الأفراح العاجلة، ويتركون المصالح الراجحة لِلَذَّاتٍ خسيسة أو أفراح دنيّة، ولا يبالون بما رُتِّب عليها من المفاسد العاجلة أو الآجلة. وذلك كشرب الخمور والأنبذة للذة إطرابها، والزنا، واللواط، وأذية الأعداء المحرمة، وقتل مَن أغضبَهم، وسب مَن غاضبهم، وغصب الأموال، والتكبر، والتجبر. وكذلك يهربون من الآلام والغموم العاجلة التي أُمِرنا بتحمّلها، لما في تحمُّلها من المصالح العاجلة والآجلة، ولا يبالون بما يلتزمون من تحمّل أعظم المفسدتين تحصيلًا لِلَذَّة أدناهما. وكذلك يتركون أعظم المصلحتين تحصيلًا للذَّة أدناهما، أسكَرَتْهم اللذات والشهوات، فنسوا الممات وما بعده من

الآفات، فويل لمن ترك سياسة الرحمن واتَّبَع سياسة الشيطان، وارتكب الفسوق والعصيان، أولئك أهل البغي والضلال»[1].

وإذا كان المقصِد الأعظم مِن السياسة في الإسلام هو إقامة الدين وسياسة الدنيا به، كما نصَّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية: «المقصود الواجب بالولايات: إصلاح دين الخلق الذي متى فاتَهم خسروا خسرانًا مبينًا، ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا؛ وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به مِن أمر دنياهم. وهو نوعان: قَسم المال بين مستحقِّيه؛ وعقوبات المعتدين؛ فمَن لم يعتدِ أصلح له دينه ودنياه»[2]، فإن أول ما تُقاس به السياسة في الإسلام نية صاحبها ومقصِده، فإن صحَّت، صحَّ بها العمل، وإن فسدَت، فسدت جميع التأويلات التي تُبنى عليها، وإن زخرفها أهل البيان وصدَّقها أهل المشروع.

وقد قال سفيان الثوري رحمه الله: «ما عالجتُ شيئًا أشدَّ عليَّ مِن نيَّتي، إنها تتقلب عليَّ»[3]، فما ظنك بمَن يخوض غمار السياسة، ويسوس الناس، ويتَّخِذ القرارات، ويرسم العلاقات؟ أيكون معصومًا مِن فساد النية وهو يبيع ويشتري بِأعظم ما نزل من السماء: «دين الله وحكمه وأمره»؟ وما مِن ضلال وقع في هذا الباب إلا وكانت بدايتُه خللًا قلبيًّا: طلبُ التمكين لا التوحيد، أو تعظيم

---

(1) القواعد الكبرى (٨٩/١).

(2) مجموع الفتاوى (٢٦٢/٢٨).

(3) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٣١٧/١).

الكرسي لا الوحي، أو الانتصار للذات لا للحق، أو مداراة الناس دون مراقبة الله.

فليُعلَم إذن أن أول ما يُطلَب ممن تصدَّر للعمل السياسي باسم الإسلام أن يُحاسِب قلبَه، ويُفتِّش عن مقصِده، ويخافَ مِن أن يكون مِن ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا ١٠٤﴾ [الكهف: ١٠٤].

وقد ابتُلِيَت بعض الحركات الإسلامية المعاصرة بفتنة التأصيل المقاصدي البارد؛ ذلك الذي يُستحضَر عند الرغبة في الترقيع، ويُغيَّب عند وجوب التصريح. وما فُتِحَت أبواب الفتنة في الأمة إلا وقد خلَع أهلُها مِن رقابهم ربقة النص، وتزيَّوا بلباس المقاصد، وأتَوا مِن أبوابها، زاعمين الإصلاح، وهم يبدِّلون مواقع الكلمات، ويكسرون ضوابط التأويل باسم المصلحة، ويُلبِسون الضلال ثيابَ الورع، حتى يغدوَ المتنازل عندهم «فقيهًا/سياسيًّا واقعيًّا»، والثابت «صِداميًّا متهوِّرًا». وما علم هؤلاء (أو علموا وتغافلوا) أن المقاصد ليست بابًا مُشرَعًا للتبرير، بل ميزانًا دقيقًا للتقرير، وأن كل مقصد لا يستند إلى نص، ولا ينبني على استقراء، ولا يُحفَظ ضمن كليات الشرع، فهو مَظِنَّة فتنة، لا سبيل نجاة.

وقد أغرى الشيطان كثيرًا مِن المحرِّفين بهذه الفتنة، إذ جاءهم لا بلسان المعصية، بل بلسان الشرع: «افعلوا لأجل المصلحة، راعوا الواقع، حافظوا على

الكيان»، ثم لا يزال يفتِل لهم في التحريف، حتى ينتقلوا مِن تأجيل الحكم إلى تعطيله، ومِن التدرُّج في التطبيق إلى إلغائه، ومِن المداراة في الدعوة إلى التنازل عن العقيدة، فإذا هم قد استبدلوا بالشريعة قانونًا وضعيًّا، وبالولاء خطابًا وطنيًّا، وبالعداء للدين حُسنَ نيةٍ ظاهرية.

فإذا أنكرتَ عليهم، وقلتَ: «أين النص؟ وأين حكم الله؟»، قالوا: «المقاصد، المصلحة، الضرورات...». فإذا سألتَهم عن ضوابطها، سكتوا، أو رموك بالتشدُّد وضِيق العطَن، وجعلوا النصوص وراء ظهورهم. وهنا تتجلَّى أعظم صور الفتنة: أن يُحمَلَ الشرُّ باسم الشرع، ويُبرَّر الانحراف باسم القصد، وتُكسى الجاهلية لَبوس المقاصد الكلية، حتى لا تبقى للناس شريعة مُحكَمَة، بل مقاصد هلامية، تتشكَّل على صورة السلطان، أو مصلحة الجماعة، أو تقلُّبات المناخ السياسي.

وليسَت كل مصلحة تُتوهَّم يُعتمَد عليها في تفريع الأحكام، بل لا بد مِن استنادها إلى أصلٍ شرعيٍّ معتبَر؛ فالمقاصد ليست عُذرًا لتجاوز النص، بل ضابطٌ لفهمه وتنزيله، ومَن جعلها بديلًا عن النص، فقد فُتِن بها، ولبَّس على نفسه، وكان مِن الذين قال الله فيهم: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ ٨﴾ [فاطر: ٨]. قال الإمام عز الدين بن عبد السلام ﷺ: «فالسعادة

كل السعادة في اتباع القرآن والتمسك بشريعة الإسلام وسنة النبي ﷺ. ومَن خالف ذلك فَقَدْ بَعُد مِن الله بقدر ما خالف منه، فمَن شاء فليقلل، ومَن شاء فليستكثر، وسيعلم المغرور إذا انقشع الغبار أفرس تحته أَم حمار؟ وما مَثَل هؤلاء في هذا الزمن إلا كمثل المنافقين في ابتداء الإسلام»[1].

ومِن سنن الله الجارية في خلقه أن الهداية إنما تُؤتى فتنةً للناس أو ابتلاءً، لا تفضيلًا مطلقًا ولا شهادةً نهائية، وقد قال الله في موضع التفريق بين أهل الثبات وأهل الزيغ: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ۝٧٤﴾ [الإسراء: ٧٤]. فالثبات توفيق، والشكر عليه فرض، والوقوف عند حدِّه واجب، ومَن تجاوز مقام الابتلاء إلى مقام الاطمئنان، فقد خُدِع بما أُعطي، ولبَّس عليه الشيطان نعمة الثبات حتى كانت بوابة للزَّلَل في موضع آخر.

وقد رأينا في واقعنا مَن عصمه الله (بفضله) مِن فتنة سلوك طريق العلمنة، ثم لم يشكر هذه العصمة بسلوك الجادة، ولا بردِّ الفضل إلى المتفضِّل، بل خاض في فتنة الترقيع والتبرير بحجة المصلحة والمقاصد. وهذا يبيِّن أن الفتنة قد لا تكون بالفعل، بل بالكلمة، بل بالسكوت، بل بالبيان الذي يُطلَب لوجه الله فيُقدَّم لوجه الناس والسلطان. عن مُحَمَّد بن بندار السباك الجرجاني: قلت لأحمد بن حنبل: «إني ليشتَدُّ عليَّ أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذَّاب»، قال أحمد:

---

(١) القواعد الكبرى (١١٣/٢).

«إذا سكتَّ أنتَ وسكتُّ أنا، فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟».
وهذا في الرواية فكيف بتعطيل الشريعة وخيانة آلاف الشهداء، وكيف بِمَن يتكلَّم ليُجمِّل الباطل، ويُبطِل الحق، باسم المقاصد والكليات، دون رجوع إلى أصول الشريعة ولا نصوصها المحكمة؟ بل إن من المتقرِّر في باب المقاصد أن المصلحة إنما تُعتبَر مصلحةً إذا وافقت نصًّا أو أصلًا شرعيًّا، وكانت خادمةً للحكم لا مبدِّلَةً له، فمَن جعلها أصلًا بديلًا، ونازَع بها الشرع، فقد أطاع هواه، وإن تحلى بلسان العلماء.

فليُعلَم إذن أن مَن عصمه الله مِن فتنة، ثم لم يشكر الله بتجديد الورع والتزام النص، فقد يكون أُعطي فتنةً أكبر، وهي الفتنة في التأصيل، والتلبيس باسم الدين، والتكلُّم في الشريعة بلا علم أو ميزان، فتكون عاقبته أشدَّ ممن زلَّ في البدء، لأنه يُضِلُّ غيرَه، ويُلبِّس على الناس باسم العلم والتقوى.

إذا تقرر أن السياسة عبادة، وأن المقاصد ضوابط لا مخارج، وأن الفتنة قد تتلبَّس بثوب المصلحة، فإن مِن أعظم ما يجب بيانه في هذا الباب هو المنهج الصحيح للنظر في المقاصد، والرد على التأصيلات المنحرفة عنها. ذلك أن القوم الذين يُشرعنون الانحراف السياسي والتنازل العقدي اليوم، لا يقولون بفصل الدين عن الدولة جهارًا، ولا يصرِّحون بتعطيل الشريعة صراحةً، بل يسلكون إلى ذلك مسلك «المقاصد والمصالح»، ويبنون مواقفهم على تأصيلات

ظاهرها التمسُّك بكليات الشريعة، وباطنها نسخ لأصولها المحكمة، وتعطيل لأركانها باسم التدرج، أو الضرورة، أو السياسة الشرعية.

ومِن هنا، فإن الرد عليهم لا يكون بمجرد السجال السياسي، ولا بالمواجهة الخطابية، بل بتفكيك المنهج الذي بُنِيَت عليه شبهاتهم، ووَزْنِ تأصيلاتهم بميزان أصول الشريعة، وقواعد المقاصد كما قرَّرها أئمة العلم، لا كما اختزلها موظفو المكاتب والمؤسسات الدعوية. وسنعرض في هذا الفصل أبرز تلك الشبهات، لا للرد عليها بالردود المعروفة التي كان يتناقلها هؤلاء أنفسهم (ولن يخلو الأمر منها)، إنما بمحاولة فهم للظاهرة وتحليلها لاستنباط ما يُستَفاد منها. وسيُعرَض كل تأصيل على أصول المقاصد نفسها، ليُعلَم مَن الذي انتصر للمقاصد، ومَن الذي اختطفها، ومَن الذي حرِص على حفظ الدين، ومَن الذي قدَّمَه قربانًا على مذبح المصلحة. ونرجو مِن الله أن يكون هذا الفصل ردعًا لِمَن غرَّه بريق المقاصد فأنطق بها باطلَه، وتذكيرًا لِمَن التبس عليه الأمر، أو استُدرِج في لحظة اضطراب سياسي فسوَّلَت له نفسه أن يسكُت عن تعطيل الشرع باسم الكلية والمآل.

المطلب الأول: قاصمة تعطيل الشريعة باسم المقاصد

إن أعظم ما يميز الدين الإلهي عن المشاريع الوضعية هو المرجعية، وأن الحق لا يُؤخَذ مِن الناس، ولو كثُروا، ولا مِن الواقع، ولو ضغط، بل مِن الوحي المحفوظ، والشرع المنزَّل، والنص المعصوم.

لذا فإن باب الحكم والتحاكم إلى شرع الله ليس بابًا مِن أبواب السياسة الظنية، ولا منازل الموازنة المتغيِّرة، بل هو ركن ركين في إيمان الأمة، وعنوان لسلطان الشريعة، ومفترَق طريق بين أهل الإسلام وأهل الجاهلية. لكن القوم في مشروع «الدولة الحداثية» التي تتزيَّا بلباس الشرع، ما فتئوا يؤخِّرون هذا الباب عن موضعه، ويفتحون عليه أبواب التأويلات المقاصدية، حتى صار تحكيم الشريعة مؤجَّلًا، أو مقيَّدًا، أو مرهونًا بالتدرُّج والاستطاعة والتوازنات الأممية، ثم رُوِّج لهذا الضلال في بيانات ولقاءات وبرامج «تأصيلية/تحريفية» ظاهرها الشرع، وباطنها نَسخ أصلٍ مِن أصول الدين.

لقد اختُطِف تحكيم الشريعة أول ما اختُطف، لا مِن باب الإنكار، بل مِن باب ادِّعاء التأصيل، وتحت راية فقه المقاصد؛ فزُعِم أن التدرج أصل، وأن العجز مُسقِط، وأن التحيُّن المشروع أولى مِن المواجهة المفتوحة. ثم تطور الأمر إلى أن صار السكوت عن الحكم الجاهلي نوعًا مِن الورع السياسي، والمشاركة في الطاغوت الإداري ضرورةً دعوية، وتجميل الأحكام الوضعية مِن الحكمة والمصلحة. وهذا بعينه قاصمة هذا الفصل، أن تُعلَّق الشريعة على رَف

المقاصد، وتُعلَّق أحكام الله على أبواب السياسة، ثم يُزعَم أن هذا مِن «فقه الواقع»، لا مِن تعطيل الشريعة.

ومما لا شك فيه أن فَهم المصلحة يجب أن يكون مرتبطًا بمقاصد الشرع الحقيقية، لا بما يُلائم الأهواء أو المصالح الدنيوية الضيقة، قال حجة الإسلام ﷺ: «أما المصلحة فهي عبارة في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة، ولسنا نعني به ذلك، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم، لكنا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة»[١]. وقال الإمام الشاطبي ﷺ: «والمصالح والمقاصد الأخروية مقدمة في الاعتبار على المصالح والمقاصد الدنيوية باتفاق، إذ لا يصح اعتبار مصلحة دنيوية تخل بمصالح الآخرة»[٢]. فتأمل كيف أن المصلحة هنا مُقيَّدة بمحافظتها على أصول الشرع، فكيف يُعقَل أن يقال إن تعطيل الحدود وحجب إقامة الشرع أو التهاون فيه من باب المصلحة؟ إن ذلك انحراف فاضح في مفهوم المصلحة، واحتكارها من قبل العقل المادي، لا الشرع الحكيم.

---

[١] المستصفى (ص ١٧٤).

[٢] الموافقات (٣/٣٨٧).

والأوامر الشرعية مشتملة على المقاصد، فالامتثال للأوامر هو تحقيق للمصالح الشرعية الموصلة إلى المقاصد، كما قال الأبياري ﷺ: «إن استقراء الشريعة يرشدنا إلى أن الأحكام إنما أثبتت مرتبطة بالمصالح، ولكنها قد تظهر للناظرين، وقد تخفى ويستأثر الله تعالى بعلم ذلك»[1]. فكشف المقاصد ليس لهدف الحيدة عن الأوامر، إنما لفهم الأمر الشرعي على مراد الشارع. ومصالح الأوامر لا تظهر كلها لكل أحد، فبعضها يظهر لكل ناظر وأخرى للخواصِّ وبعضها لا يظهر لأحد مع اعتقاد وجود المصلحة وهو المعروف بـ«التعبُّد»، قال شيخ الإسلام ﷺ: «فإن إدراك الصفات المؤثرة في الأحكام على وجهها ومعرفة الحكم والمعاني التي تضمنتها الشريعة من أشرف العلوم فمنه الجلي الذي يعرفه كثير من الناس ومنه الدقيق الذي لا يعرفه إلا خواصهم»[2].

إن مِن أعظم الأخطاء وأخطرها أن يُقدَّم العقل على النص الشرعي في تحديد الحدود، وأن يُفترَض أنَّ تجاوز حَدٍّ واحد مِن حدود الشريعة جائز تحت مبررات سياسية أو اجتماعية أو حتى عقلانية، متجاهلين أن هذه الحدود ليست حِبرًا على ورق يمكن اختياره حسب المزاج، بل هي قيود نصَّت عليها الشريعة بعناية بالغة لحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. قال الإمام الشاطبي ﷺ: «معنى الشريعة أنها تحد للمكلفين حدودًا، في أفعالهم وأقوالهم

---

(1) تبصرة الحكام (٢/١٣٨).

(2) مجموع الفتاوى (٢٠/٥٦٧).

واعتقاداتهم، وهو جملةُ ما تضمنته، فإنْ جاز للعقل تَعَدِّي حدٍّ واحد، جاز له تعدي جميع الحدود، لأنَّ ما ثبت للشيء ثبت لمثله، وتعدِّي حدٍّ واحد هو معنى إبطالِه، أي: ليس هذا الحدُّ بصحيح، وإن جاز إبطالُ واحد، جاز إبطالُ السائر»[1]، وقال العلامة الطوفي رحمه الله: «﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ٨٣﴾ [غافر: ٨٣]، إشارة إلى أنه لا ينبغي لأحد أن يعارض علم الرسل بغيره، فإنه حينئذ كمَن يعارض طب بقراط وجالينوس بطب العجائز، بل أسخف عقلا وأضعف رأيًا؛ إذ الأنبياء يستندون في علمهم إلى كشف عياني مستند إلى قدرة وعلم رباني، وهذا المعارض له بعلمه مستند إلى عقله وفهمه، وأين عقل الإنسان الضعيف مِن علم الحكيم اللطيف»[2]. وهكذا يتبين أن التجاوز الانتقائي لحدود الشريعة، مهما كانت الدوافع، هو طريق لإبطال الشريعة برمتها، فالشريعة ليست مجموعة أحكام يُختار مِن بينها، بل نظام متكامل لا يقبل الانتهاك، ولا يجوز للمكلَّف أن يتعدى حدًّا واحدًا منها بدعوى تحقيق مصلحة أو دفع مفسدة.

وقد ذكر حجة الإسلام رحمه الله مسألةً في التخليط في بناء الأحكام على المصالح: «مثال آخر: فإن قال قائل: نقل: إن بعض أكابر العلماء دخل على

---

(1) الموافقات (١/١٣١).

(2) الإشارات الإلهية (ص ٥٥٤).

بعض السلاطين، فسأله عن الوقاع في نهار رمضان، فقال: عليك صوم شهرين متتابعين؛ فلمّا خرج راجعه بعض الفقهاء، وقال: القادر على إعتاق رقبة كيف يعدِل إلى صوم شهرين، والصوم وظيفة المعسرين؛ وهذا الملك يملك عبيدًا غير محصورين؟ فقال: لو قلت له: عليك إعتاق رقبة، لاستحقر ذلك، ولأعتق عبيدًا، وواقَعَ مرارًا؛ فلا يزجره إعتاق الرقبة، ويزجره صوم شهرين متتابعين. فما قولكم في اتباع مثل هذه المصلحة، مع العلم بأن الكفارة مقصودها الزجر؛ وإنما ينزجر الملك بالصوم لا بالعتق؟

قلنا: هذا عندنا خروج عن الشرع بالكلية وانسلال عن ربقة الدين، وهو متداع إلى هدم قواعد الشرع وتحريف حدودها وقيودها، وتغيير ذلك بالأشخاص والأزمنة والأحوال؛ والحكم في جميعها على مخالفة النص بموجب الاستصلاح؛ وذلك أمر باطل على القطع. وهذا ما عنيناه بقولنا: إن اتباع المصالح على مناقضة النص باطل، وهذا من ذلك الفن. وإنما تطلب الأحكام من مصالح تجانس مصالح الشرع: إذا فقدنا تنصيص الشرع على الحكم، فأما إذا صادفناه، فالاستصلاحات وتصرفات الخواطر معزولة مع النصوص، فإذا نصَّ الشارع على أمر: وجب مراعاته، فإن فقد النص: تشوَّفنا إلى دلالة علة المنصوص، وإثبات الحكم بها. فإن عجزنا: تشوفنا إلى مصالح تضاهي جنس مصالح الشرع.

فأما ما تخيله هذا المفتي -من الزجر- ففاسد، وطريق زجر مثله: أن نبين له أنَّ الكفارات ليست ممحقات للذنوب، فإنَّ تراب الأرض لو انقلب ذهبًا، لو أنفقه: لم يقابل جريمته في هتك حرمة شهر الله تعالى المعظم، وهلم جرًّا، إلى بيان ما يتعرض له: من سخط الله تعالى ولائمته.

ولو ذهبنا نكذب المملوك على حسب استصلاحهم: ارتقابًا لعلاجهم؛ لشوَّشنا الشريعة، ولم نثق بتحصيل النجح منهم، ولانتبذ إلى أسماعهم: أن علماء الشرع يحرفون الفتاوى لأجلهم؛ وسقطت الثقة بقولهم. فلا بد من المحافظة على حدود الشريعة والإعراض عن المصالح؛ فإن الفتوى بالمصلحة اجتهاد، وقد قال معاذ ﷺ: أحكم بكتاب الله، ثم بسنة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد: أجتهد رأيي. فكيف تُصادَم النصوص بالمجتهدات. فهذا مثال المصلحة المناقضة للنص»[1].

والحق أن الذين يتأولون تعطيل الشريعة يلزم من موقفهم أكثر من ذلك، بل حقيقة قولهم ومآله هو نفس قول العَلمانيين الخُلَّص الذين ينصُّ بعضهم على أن الحدود الشرعية كانت رادعة في زمن مضى أما الآن فلا تتحقق مصلحة الردع من إقامة الحدود[2]، وهذا الحكم الذي أظهره بعض الزنادقة لا يمكن

---

[1] شفاء الغليل (ص ٢١٩).

[2] النقض العام لهذه الشبهة أنَّ مصلحة الردع ليست هي مناط الحكم بوجوب إقامة الحد، وليست هي المصلحة الوحيدة، بل من أهم المصالح إظهار معالم الشريعة، فضلًا عن القاعدة التي تمنع إسقاط

لمعطِّلَة الشريعة من الإسلاميين الجواب عنه لأن منطلقهم واحد وهو تحقيق المصالح الشرعية التي يروها هم لا التي قررها الشارع في مكنونات أحكامه المسطورة في الوحي.

ونحن هنا لا نناقش أدعياء العلمنة المعلنين بفصل الدين عن الحكم، فهؤلاء شأنهم بيِّن، وإنما نُخاطب مَن يلبسون لباس الجهاد، ويتكلمون بلغة المقاصد، ويتحايلون على أهل المنهج، وهم يعطِّلون أحكام الله خطوةً خطوةً، وتحريفًا بعد تحريف، حتى لا يكاد يبقى مِن الشريعة في حكم الدولة إلا خطابٌ مموَّه، وعناوين سطحية، ومجالس ظاهرها الشورى وباطنها الطغيان.

وسنعرض في هذا المطلَب ثلاثة أقسام، تمثِّل أمَّات الشبهات التأصيلية التي عُطِّلت بها الشريعة باسم المقاصد، مع بيان الخلل في فهم الشريعة:

١- الجهل المركب في باب التحكيم.

٢- شبهة التدرج في تحكيم الشريعة.

٣- شبهة انتفاء القدرة.

وفي كل واحدة مِن هذه المطالب سنردُّ الحجة إلى أصلها، والمقصِد إلى ضابطه، والسياسة إلى ميزانها، لنُبيِّن أن هذه التأصيلات ما نبتت إلا في بيئة

الأحكام بناء على المقاصد المتوهمة، وفي هذا ردٌّ على جميع صور تعطيل الشريعة الجزئي والكلي أو أغلبها.

التنازل، وما قوِيَت إلا بضعف العلم، وما شاعَت إلا حين صار فقه المصالح بابًا للهروب من النصوص، لا لفهمها وإنزالها.

التجديد الحركي بين الوعيدية والمرجئة

إذا ضلَّ الناس في فهم الإيمان ضلُّوا في باب التحكيم، وإذا اختلَّت عندهم منزلة الأصول مِن الفروع، والتفريق بين الكفر الأكبر والمعصية، وقعوا في واحدة مِن بدعتين: الغلو أو التفريط، الغلظة الوعيدية أو البرود الإرجائي.

وهذا بعينه ما يُشاهَد اليوم في مفهوم تحكيم الشريعة عند جماعات العمل الإسلامي المعاصر: غلوٌّ عند مَن يرى تأخير أو تبديل بعض التطبيقات كفرًا مطلقًا مخرجًا في جميع الأحوال، وتفريطٌ عند مَن جعل كل أحكام الشريعة موضع اجتهاد وتأجيل وتنازل باسم المقاصد. وقد قرر أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأن الترك المتعلق بأصل الإيمان أو حكمه هو ناقض للعقد، أما ما دون ذلك ففيه تفصيل.

لكنَّ الوعيدية جعلوا الإيمان شيئًا واحدًا لا يتجزَّأ، فإذا انتفى بعضه انتفى كله، فكفَّروا أصحاب المعاصي. والمرجئة في المقابل جعلوا الإيمان لا يتأثر بالمعصية، فقالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وكلا الفريقين ألغى التفصيل في أبواب الشريعة، وسوَّى بين أركانها وسننها، وبين أصولها وفروعها.

وهكذا وقع التماثل بين هاتين البدعتين وبين طرفين في واقعنا المعاصر:

١- جماعة «الدولة» (داعش):

جعلت تحكيم الشريعة حزمة واحدة، لا يجوز التأخر في شيء منها، ولا التنازل عن أي جزئية، صغيرها ككبيرها: فمن لم يُطبِّق الكل، فهو كافر. ومَن لم يُقِم الحد في الحال، فهو مرتد. ومَن لم يُعلِن البراءة مِن كل مخالفة، فهو موالٍ للطاغوت؛ فكان منهم غلو في تنزيل الشريعة بلا اعتبار للعجز أو الفقه أو التدرج المشروع، فبدَّلوا فقه التمكين إلى فقه الاستعجال، وحوَّلوا التطبيق إلى معيار الكفر والإيمان، بغضِّ النظر عن القدرة، وعن مقامات التدرج، وعن مقاصد الشرع.

٢- حكومة الجولاني:

انقلبَت على الطرف الآخر، فجعلت تحكيم الشريعة بأكمله دائرةً اجتهادية متغيِّرةً. فلا فرق عندهم بين تحكيم القرآن وتحكيم القانون الوضعي، ولا بين أصل الشريعة وثوب المرحلة، ولا بين ما لا يُعذَر فيه بحال، وما يجوز تأخيره للعجز. فأَسقطَت أصول الحكم بما أنزل الله تحت سقف «المرحلية»، وجَعلَت المرجعية المعيارية مستمدَّةً مِن النظام الأممي وقواعد القانون المدني المعاصر، لا مِن نصوص الوحي، ثم تبدَّل الخطاب مِن الحاكمية إلى الخدمة العامة، ومِن

الإسلام إلى المواطنة الجامعة، ومِن التحاكم للشريعة إلى التشريعات المحلية المستقلة، وكل ذلك باسم التيسير والقدرة والمصلحة.

وخطأ الطرفين واحد: الجهل المركَّب بمناطات الحكم: وهذا الانحراف لا يُفهَم إلا بإرجاعه إلى خطأ أصولي جوهري: عدم التفريق بين أنواع الأحكام، ومراتب الشريعة، وشروط التطبيق، وضوابط المآل. فكما أن مَن يسوّي بين المعصية والناقض في الإيمان يقع في ضلال، كذلك من يسوِّي بين تطبيق حَدٍّ، وتطبيق مرجعية الشريعة نفسها يقع في ضلال؛ فالحكومة تنازلَت عن المرجعية لا عن التطبيق فقط. فإن العذر في تأخير الحدِّ عند العجز سائغ شرعًا بضوابطه، لكنَّ السكوت عن الحاكمية، ورضا التشريع البشري، والدخول في منظومة بديلة، ليس عذرًا، بل نقضٌ لأصل الدين. وهم بهذا ارتكبوا جناية مركَّبة: سوُّوا بين ما يجوز تأجيله وما لا يجوز، وبرَّروا الانحراف باسم المقاصد، ووصموا الناصحين والمتمسكين بأنهم متحجرون لا يفقهون السياسة، بل أحيانًا اتهموهم بالتكفير والخروج والتمرُّد، فجعلوا مِن النصيحة خيانة، ومِن التمسُّك بالشريعة خارجيةً، ومِن إعلان حكم الله تهديدًا للتماسك الوطني.

والخلاصة أن المقاصد ليست مِطواةً لنسخ الشريعة: الخلل عند هؤلاء لم يكن فقط في الفقه، بل في ذات المنهج التأصيلي، فقد جعلوا المقاصد أداة نسخٍ للنصوص، بدل أن تكون خادمة لها. فمَن زعم اليوم أن مرجعية الشريعة يمكن تأجيلها باسم العجز، وأن الحكم الوضعي يمكن التعايش معه باسم المواطنة،

فقد خالَف أصل الدين، وسمّى هذا شرعًا، وهو في حقيقته إرجاء غالٍ، لا فقه ولا تأصيل.

التزحلق إلى تعطيل الشريعة

تُعدُّ شبهة «التدرج في تحكيم الشريعة» مِن أخطر الشبهات التي تُروَّج في الخطاب الطاغوتي المعاصر باسم المقاصد والمصالح، وهي المفتاح الأول لتعليق أحكام الوحي على رغبات الواقع، وتحويل الحاكمية مِن أصلٍ عقدي إلى برنامج مرحلي، قابلٍ للتعليق أو التأجيل أو الإلغاء الجزئي، بل الكلي. وهذه الشبهة تتسلَّل عبر خطاب يُحسِن اختيار كلماته: «نحن نؤمن بتحكيم الشريعة، لكن...»، «لا بد من التدرج»، «التأهيل المجتمعي مقدَّم على الصدام النصي»، «المرحلية ضرورة سياسية»... حتى تُجمَّل الصورة وتُفرَّغ الحقيقة، ويغدو تحكيم الشريعة شعارًا مرفوعًا لا فريضةً منزَّلَة، وتُدار أحوال الناس بِحُكم الواقع لا بِحُكم الله، ويُبرَّر ذلك بأن المرحلة لا تسمح، والداخل لا يحتمل، والخارج يراقِب.

ولبيان بطلان هذه الشبهة، لابد من الوقوف على أوجهها الثلاثة:

أولًا: تحكيم الشريعة فريضة عقدية لا سياسة مرحلية

تحكيم الشريعة ليس مسألة إدارية، ولا ترتيبًا تنظيميًّا، بل هو أصل عقدي قطعي، جعله الله مناط الإيمان في كتابه، فقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ

وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴿٦٥﴾ [النساء: ٦٥]، ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ [المائدة: ٤٤]، وهذا الحكم فيمَن ترك التحاكم، أو رفض الحكم، أو سوَّغ ما عداه، لا فيمَن عجز عن التنفيذ مع التصريح بالكفر بالبديل.

وقد نقل إجماع أهل العلم على أن مَن لم يحكم بما أنزل الله عن اعتقاد أو رضًا، فهو كافر خارج عن الملة. وما نراه اليوم مِن خطاب مرحلي عند أنصار الحكومة (لا عند الحكومة نفسها، إذ أنها لم تتكلم بخطاب التدرج أصالةً) هو تأجيل متعمَّد، ورضًا ضِمني، واستبدال فِعلي، يُدار بمَنطِق الدولة لا الشريعة، ويُبرَّر بلغة «التمكين المرحلي»، وهي لغة لا يعرفها كتاب ولا سنة ولا فقه معتبَر.

ثانيًا: التدرج لا يعني التعليق، والمرحلية لا تعني الإلغاء المؤقَّت

التدرج له موضعان:

الأول: في تبليغ الشريعة؛ كما حصل في تحريم الخمر وغيره، وهذا خاصٌّ بالوحي لا يجوز القياس عليه؛ لأنه حصل بتوقيف، لا بتدبير بشري.

الثاني: في تطبيق الأحكام؛ عند العجز، أو الخوف مِن فتنة أعظم، أو ضعف السلطان. لكن بشرط أن يظل الحكم مقرَّرًا في الاعتقاد، معلنًا في الخطاب، مرفوعًا في البيان، مكفولًا بالنية الجازمة والتبرُّؤ مِن الحكم بغيره.

أما ما يجري اليوم، فليس مِن هذا الباب، بل هو: تركٌ للتحكيم الفعلي، واستبدالٌ لمرجعية الشريعة بمرجعية وضعية، وغيابٌ لخطاب البراءة مِن الحكم الطاغوتي؛ وهذا ليس مِن التدرج المشروع، بل مِن التلاعب الممنوع.

ثالثًا: المقاصد لا تُبطِل الحكم، بل تُعين على تنزيله

مِن أعظم ما تلبَّس به هذا الخطاب اليوم، أنه يتستَّر بثياب علم المقاصد، ويزعم أن تأجيل الشريعة هو مصلحة معتبرة شرعًا. وهذا باطل مِن وجهين:

الأول: أن المصلحة لا تُعتبَر إلا بضوابط، وأهمها ألَّا تخالف نصًّا أو أصلًا شرعيًّا، وألا تُعارِض حكمًا قطعيًّا، وألا تكون مصلحة وهمية أو ظرفية على حساب أصل شرعي.

الثاني: أن تعطيل الشريعة باسم المقصد هو نقض للمقصد نفسه، لأن أعظم مقاصد الشريعة حفظ الدين، والدين لا يُحفَظ بتجميل العلمانية، ولا بتعطيل الحاكمية، بل بإعلان سلطان الوحي والبراءة مِن غيره.

إن تأخير تحكيم الشريعة، تحت لافتة المقاصد، يعني جعلها وظيفةً اختيارية، لا فريضةً شرعية، ويُقنِع الأتباع أن الحكم الجاهلي مقبول مؤقتًا، ما دام بحسن نية، وهذا نقض لعقد التوحيد مِن أساسه، لا خلل في تطبيقه فقط. القول في المقاصد ليس عبارةً تُقال أو حكمًا يُعلَّق، بل هو قول على الشريعة كلها، يلزم منه لوازم، وتتوالد عنه أحكام، وقد قرر أهل الأصول أن ثبوت القول في

الشيء يقتضي لوازمه، ولا يمكن فصل الأقوال عن ما يلزم عنها، ولا التفريق بين الأصل وتبعاته، قال شيخ الإسلام ﵀: «إنَّ مَن ادَّعى ثبوتَ الشيء فقد ادَّعى ثبوت لوازمه، ولوازم لوازمه، وهلمَّ جرًّا، ضرورةَ عدمِ الانفكاك، ومَن ادَّعى انتفاءَه فقد ادَّعى انتفاءه وانتفاء ملزوماته، وملزومات ملزوماته، وهلمَّ جرًّا، ضرورةَ عدم الانفكاك، فلا تغفلنَّ عن هذا»[1]. وهذه القاعدة المُحكَمة تقطَع الطريق على مَن يحاول تسويغ باطل بحجة مصلحة موهومة، لأن كل تسويغ يُفضي إلى سلسلة مترابطة مِن الانحرافات، فيقع تعطيل الشريعة باسم مراعاة الواقع، وتُشرعَن الأحكام الوضعية باسم درء المفاسد، ويُهدَر حق الله في التشريع باسم ترتيب الأولويات. قال الإمام عز الدين بن عبد السلام ﵀: «والله لن يصلوا إلى شيء إلا بالله، فكيف يوصَل إلى الله بغير الله!»[2].

ثنائية العَجز والقدرة

مِن أوسع أبواب التلبيس على الأمة في زمان الفتن، أن يُستعمَل ما هو حقٌّ في نفسه لتبرير باطل ظاهر، ومِن ذلك ادِّعاء العجز والاضطرار لتسويغ تعطيل الشريعة. فما أكثر ما يُردَّد على ألسنة المتصدرين اليوم (ممن يُنسَبون إلى العمل الإسلامي) قولهم: «نحن لا نرفض الشريعة، ولكننا عاجزون عن تطبيقها،

---

(1) تنبيه الرجل العاقل (ص ٦٣).

(2) القواعد الكبرى (١/١٨).

مستضعفون، محاصَرون، ولو تمكَّنَّا لحكَّمناها»، وهذا الكلام في ظاهره إقرار بوجوب تحكيم الشريعة مع الاعتذار بالعجز، لكنه في حقيقته تحايل منهجيٌّ على أصل الدين، وتزييف مقصود لمعنى القدرة، وتوسيع لمناط العذر حتى يشمل أصحاب السلطة الفعلية الذين يملكون أن يُقيموا حكم الله فلا يفعلون، ثم يزعمون أنهم غير مكلَّفين بذلك.

يظن هؤلاء أنهم أقدر على فهم قانون الكون وطبائع البشر مِن خالقهم، ذلك أنهم أعرضوا عن أحكام الله بحجة العجز، ثم أنشؤوا أحكامًا مِن عند أنفسهم ليواكبوا بها سنن النظام الدولي، وهذا فيه إعلاء مِن مرتبة العقل ووضعه في موضع الإله المشرِّع، وحَطٌّ مِن قداسة الشريعة! قال إمام الحرمين ﵀: «الأحكام في تفاصيل المسائل لا تُرشِد إليها العقول»[1]، وقال الإمام الشاطبي ﵀: «العادة تحيل استقلال العقول في الدنيا بإدراك مصالحها ومفاسدها على التفصيل»[2]، وقال الإمام ابن العربي: «قد قدَّمنا أنَّ العقول لا تستقلُّ بِدَرك العلوم حتى يصطفي الله مِن خَلْقِه مَن يُلقي إليه ما يَقصُر العقلُ عن دَركِه، لكنَّه إذا عرضَه عليه كالرجل ينسى الآية أو المسألة أو الشخص، فإذا قُرِئت عليه أو ذُكِرَت له أو رآه عَرَفه»[3]، وقال شيخ الإسلام ﵀: «لا يحكم بين

(١) غياث الأمم (ص٤٦).

(٢) الموافقات (٢/٧٨).

(٣) قانون التأويل (ص ٦٤٦).

الناس فيما تنازعوا فيه إلا كتابٌ منزل ونبيٌّ مرسل»[1]. وقال الإمام الشاطبي رحمه الله: «إن الشارع وضع الشرائع وألزم الخلق الجري على سننها، وصار هو المنفرد بذلك، لأنه حكم بين الخلق فيما كانوا فيه يختلفون، وإلا فلو كان التشريع من مدركات الخلق لم تنزل الشرائع، ولم يبق الخلاف بين الناس، ولا احتيج إلى بعث الرسل عليهم السلام»[2].

أولًا: متى يكون العجز عذرًا شرعيًا؟

العجز في اصطلاح الشريعة هو: عدم القدرة على أداء التكليف مع السعي له، لا مجرد المشقَّة، ولا الخوف مِن الملامة، ولا الحسابات السياسية. ومن بديهيات الشرعية في العمل بفقه العجز:

١- أن يكون عجزًا محقَّقًا لا متوهَّمًا ولا مُفترَضًا.

٢- أن يكون العاجز مُصرِّحًا بوجوب ما عجز عنه، مُظهِرًا لبغض ضدِّه، لا ساكتًا عنه، ولا مقِرًّا له، فضلًا عن التعايش معه.

٣- أن يكون في حال عجزه ساعيًا إلى إزالة المانع لا مكرِّسًا له، ولا متماهيًا معه، ولا محسِنًا الظنَّ به.

٤- ألا يُسوِّغ بديلًا باطلًا مكان الواجب.

---

[1] الرد على المنطقيين (ص ٣٣٢).

[2] الاعتصام (١/٦٦).

مثال ذلك أن يتوهَّمَ الرجل ألمًا في قدمه فيعتقدَ صحة صلاته مستلقيًا مطلقًا، دون تحقُّقٍ مِن مدى الألم إن كان إلى حد العجز عن القيام أو لا، ومع تصريح بسقوط القيام عنه مطلقًا دون تحديد بالعجز ودون سعيٍ لرفع مانع القيام، ثم تسويغ بديل غير شرعي، فالعاجز عن القيام يجلس وهو أفتى لنفسه بالاستلقاء؛ فهل تصحُّ صلاة هذا المعتوه بحجة الضرورة والمقاصد والمصلحة! إن كان لا، فهل تتوافر هذه الشروط فيمَن يُديرون بلادًا يسمُّونها إسلامية، تحت سلطة أمر واقع، يَسُنُّ القوانين، ويُقيم المحاكم، ويُنشِئ الجيوش، ويملأ السجون، ومع ذلك يقولون: «لسنا متمكنين مِن تحكيم الشريعة بعد»؟ إن هذا ليس عجزًا، بل تهرُّب، ورضا عملي، ومكر سياسي، وتوظيف ممنهج لأحكام العاجز مِن أجل تسكين الأتباع، وتمرير المشروع التدريجي المؤجَّل.

ثانيًا: القدرة تُعرَف بالواقع لا بالدعوى

مِن عجائب ما يروِّجه المتأوِّلون اليوم، أن القدرة شيء نفسي أو غيبيٌّ أو سياسيٌّ هَشٌّ، لا يُعرَف إلا بتقدير القيادة! فإذا نُوقشوا في حكمٍ شرعيٍّ مؤجَّلٍ أو معطَّل، قالوا: «نحن لا نقدر»، وإذا طُلِب منهم البيان أو التحديد، قالوا: «تقدير المصالح والقدرات شأن خاص». وهذا باطل، بل القدرة واقعة محسوسة، تُعرَف بامتلاك السلطان، وسيطرة القرار، وقدرة التنفيذ.

ثالثًا: الحكم بغير ما أنزل الله لا يُباح بالعجز

فرقٌ بيّنٌ في الشريعة بين السقوط، والتبديل. فمَن عجز عن أداء فريضة، سقط عنه الإثم، لكن لا يجوز له أن يُبدِّلها بحكم باطل، ولا أن يرضى بخلافها. ومَن ترك حكم الله لعذر، لم يَجز له أن يُقيم نظامًا وضعيًّا بديلًا، أو يُشارك في تشريعه، أو يُظهِر الرضا به.

رابعًا: مِن علامات النفاق السياسي تحويل «العجز» إلى عقيدة

ومِن أخطر ما يُستدَل به اليوم، أن الشريعة لا تُحكَّم لعدم اكتمال التهيئة المجتمعية، أو الاستحقاقات الدستورية، أو السياقات الدولية، حتى يُفرَّغ الحكم الشرعي مِن إلزامه، ويُحوَّل إلى مرحلة غائمة، لا يعلم وقتها إلا أهل المكتب السياسي. وهذا النوع مِن تأجيل الوحي باسم «عدم القدرة» هو تلبيس ناعم، وتحويرٌ لمناط التكليف، حتى يغدو الحكم الجاهلي هو الوضع الطبيعي، والشريعة هي الخيار البديل عند النضوج. وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمۡۖ قَالُواْ كُنَّا مُسۡتَضۡعَفِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ قَالُوٓاْ أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٗ فَتُهَاجِرُواْ فِيهَاۚ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ٩٧﴾ [النساء: ٩٧]، فردَّ الله عليهم دعوى الاستضعاف؛ لأنهم رضوا بغير حكمه، وتخلَّفوا عن موجبات النصرة والولاء والتحاكم.

خامسًا: المقاصد لا تُعلِّق أصول الدين

من المقرَّر في أصول المقاصد، أن المقصد لا يُبطِل النص، ولا يُعارِض القطعي، ولا يستقل بالتشريع. والتحاكم إلى الشريعة أصلٌ مقطوع به، فإذا زُعِم أن تأجيله مصلحة، فقد جُعِلَت المصلحة مشرَّعة، لا مقيَّدة، وهذا مِن أعظم صور اختطاف المقاصد وتوظيفها لهدم الشريعة مِن داخلها. ولنؤكِّد أمرًا ذكرناه مرارًا، وهو أن تعطيل الشريعة المقصود هو استبدال المرجعية الشرعية في استنباط الأحكام وتطبيقها بقانون وضعي بشري، أي أن الدستور صار بدلًا مِن القرآن تُستَخرَج مِنه أحكام السياسة، ويبقى القرآن لتُستَخرَج مِنه أحكام العبادات المحضة، وهذا نقض لأصل الدين.

إنَّ مَن استأنس بعقول البشر وامتلأ بها، غفل عن نصوص الوحي وإن كان يردِّدها. وإذا استولَت على القلب إرادة التوافق مع النموذج الغربي، انزاحَت إرادة تحكيم الشريعة ولو ادَّعاها بلسانه، قال العلامة ابن القيم ﵀: «والله سبحانه لم يجعل لرجل من قلبين في جوفه، فبقدر ما يدخل القلب مِن هَمٍّ وإرادة وحبٍّ يخرج منه همٌّ وإرادة وحبٌّ يقابله، فهو إناء واحد والأشربة متعددة، فأي شراب ملأه لم يبق فيه موضع لغيره، وإنما يمتلئ الإناء بأعلى الأشربة إذا صادفه خاليًا، فأما إذا صادفَه ممتلئًا مِن غيره لم يساكنه حتى يخرج ما فيه ثم يَسكن موضعه»[1]. فمَن ملأ قلبَه بهَمّ القبول الدولي، فرغ مِن هَمّ

[1] طريق الهجرتين (ص ٨٥).

تحكيم الشريعة، ومَن طارد رضى المنظومة الأممية، لن يجد في قلبه توقيرًا خالصًا للوحي، وإن ادَّعى تحقيق المقاصد.

المطلَب الثاني: التأويلات السياسية باسم المقاصد

إن مِن أعظم أبواب الانحراف في هذا الزمان، باب التأويل السياسي المقاصدي، حيث تُستخدَم لغة الشريعة ومصطلحات المقاصد في تسويغ خطاباتٍ لا تمتُّ إلى الدين بصلة، ولا إلى الفقه بصواب، بل تُستورَد مِن موائد الأمم المتحدة والعهود الدولية، وتُغلَّف بمفردات التيسير والمصلحة والمآلات.

ولئن كانت الشبهة في الباب الأول هي تعليق الحكم الشرعي بدعوى العجز والتدرج، فإن الشبهة في هذا الباب هي تبديل الخطاب الشرعي نفسه، باسم المقاصد والسياسة الشرعية، حتى لا يعود في الميدان حكم الله، ولا حتى لغته، بل تسود مصطلحات الوطنية، والانفتاح، والهوية الجامعة، والتسامح، والاندماج، والتماسك الأهلي. وهذا كله ليس اجتهادًا سائغًا في تنزيل المصلحة، بل تأويل مرفوض يُنشئ خطابًا بديلًا عن الشريعة، ويُربِّي الناس على الإيمان بالنظام بدل الإيمان بالوحي، وعلى الاحترام المتبادل بدل الولاء والبراء، وعلى الانفتاح بدل المفاصلة، وعلى المواطنة بدل العقيدة.

يَلفت الشيخ الطَّريفي النظر إلى غفلة فادحة وممنهجة عن الوظيفة الأساسية للحاكم المسلم، وهي حمل همِّ الدعوة إلى الله وإبلاغ الإسلام لغير المسلمين،

لا سيما الرؤساء والملوك. وهذه الغفلة ليست سلوكًا شخصيًّا، بل انعكاس لنمط حداثي معاصر يقوم على فصل الدين عن السياسات الخارجية، وتحييد الإسلام عن الخطاب السياسي الرسمي. والأشد خطرًا أنَّ تغييب هذه الوظيفة التبليغية يُبرَّر غالبًا بمقاصد موهومة، مثل تجنب إثارة الحساسيات، أو المحافظة على المصالح العليا، أو تجنب الإحراج السياسي، فيتحوَّل السكوت عن التبليغ إلى موقف مصلحي مؤسَّس على أصول الشريعة. قال الشيخ عبد العزيز الطَّريفي: «يشرع كتابة الحاكم المسلم إلى ملوك البلدان ورؤوس الناس غير المسلمين، ودعوتهم إلى الإسلام؛ وهذا أعظم مهمات صاحب الولاية: حفظ الدين على الناس، ونشره وتبليغه؛ لأنه ينوب عن النبي ﷺ في ذلك. ولا يجوز للحاكم أن تختص صلاته ومكاتباته مع الأمم والدول غير المسلمة بالمصالح الدنيوية كالاقتصاد والأنظمة، ويترك الأعظم، وهو دعوتهم إلى الإسلام، ولو كانت الدعوة تقوم بغيره؛ لأن قيامه بهذه المهمة تعظيم لها، وهي مهمة الخلفاء الأولى؛ فالمكاتبة منه لها أثر في الناس والرؤساء والملوك، بخلاف غيره، ودعوة من دونه لا تصل غالبًا إلى رؤوس الناس؛ وإنما تقتصر على الشعوب، وفي نفوس الكبراء والرؤساء أنفة وكبر وعلو لا يقبلون غالبا إلا من مثلهم»[١].

---

[١] التفسير والبيان (١٩٤٧/٤).

وقد بيَّن الأئمة أن المصلحة لا تَستَقِل بالتشريع، ولا تُستعمَل لهدم الثوابت العقدية، وأن السياسة الشرعية مقيَّدة بقيود النصوص، محكومة بقواعد العقيدة، لا تُحِلُّ حرامًا، ولا تُغيِّر أصلًا. ولكن القوم في زماننا جعلوا هذه المصطلحات مطايا لتبديل المفاهيم، وذرائع لترويض الشريعة حتى تُلائم المطلوب الأممي. وسنعرض في هذا الباب ثلاث صور فَجَّة مِن هذا النوع من التأويل:

١-تأويل الذلَّة باسم المصلحة.

٢- تزوير الهوية الدينية للأقليات.

٣- إحلال الوطنية محل العقيدة.

وسنزن هذه التحريفات بميزان الشريعة: لا باعتبار واقعها السياسي فقط، بل باعتبار فساد أصل التحريف. وسنثبت أن هذه الانحرافات ليست مآلات اجتهادية، بل تغييرات مفاهيمية تُفرِغ الدين مِن مَهَمَّتِه وتُحيلُه إلى واجهة رمزية. فالمقاصد إذا فُصِلَت عن النصوص أصبحَت أداةً للتشريع الباطل لا وسيلةً لفهم الحق، والسياسة إذا تُرِكَت بغير ضوابط العقيدة، صارت شِركًا ناعمًا أو مداهنة فَجَّة. وليس هذا مِن فقه المآل، بل مِن مكر التأويل، وليس مِن تنزيل المصالح، بل مِن تغيير الثوابت.

تأويل الذلة باسم المصلحة

مِن أعجب ما ترى في زمن غربة الشريعة، أن يتحوَّل الهوان إلى حِكمة، والانبطاح إلى واقعية، ومخالفة الولاء والبراء إلى درء للمفاسد! وهذا هو حاصل ما آلَت إليه السياسة المؤسَّسية عند مَن يدَّعون الجهاد، وقد نُزِعَت منها روح العقيدة، وخضَعَت لمنطق العلاقات الدولية الحداثية، وموازنات الداخل والخارج، وأُلبِسَت كل ذلك لبوس المقاصد، وعبارات المصالح، والتدرُّج في التطبيق! والحقيقة أن هذا الباب لا يتعلَّق بتقدير مصلحة جزئية، بل هو عدوان صريح على أصول الدين، وعلى أصل الولاء والبراء خاصة، الذي هو ركن في الاعتقاد، ومُوجِب مِن موجِبات المفاصلة، وعنوان للانتماء والعداء.

أولًا: ما المقصود بتأويل الذلَّة؟

هو اتخاذ خطاب الخضوع السياسي للأقليات المحارِبة، أو للهيئات الأممية، أو لخصوم الدين الكبار مسارًا ثابتًا في العمل المؤسَّسي، ثم تسويغه فقهًا باسم المصلحة الراجحة، ودفع المفسدة، والتمكين المرحلي، والتعايش المجتمعي، ومنع الصدام الطائفي.

وتتجلَّى هذه الذلَّة في صور عدة، منها: التغاضي عن عداء المرتدين المحاربين بحجة وحدة الصفِّ أو السلم الأهلي، والمشاركة في منصَّات حوارية تطبيعية تُساوي بين الإسلام والكفر، تمجيد الأقليات الطائفية أو الرفع مِن رموزهم،

وترويج خطاب التعايش معهم دون إنكار لحالهم العقدي. ثم يُقال في تبرير كل هذا: «المصلحة تقتضي ذلك، والضرورة تبرِّرُه، ومرحلة التمكين تفرِضُه».

ثانيًا: هذا التأويل يناقض أصولَ الشريعة في العقيدة والولاء

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَقَدۡ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلۡحَقِّ يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ إِن كُنتُمۡ خَرَجۡتُمۡ جِهَٰدٗا فِي سَبِيلِي وَٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِيۚ تُسِرُّونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعۡلَمُ بِمَآ أَخۡفَيۡتُمۡ وَمَآ أَعۡلَنتُمۡۚ وَمَن يَفۡعَلۡهُ مِنكُمۡ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ١ إِن يَثۡقَفُوكُمۡ يَكُونُواْ لَكُمۡ أَعۡدَآءٗ وَيَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ وَأَلۡسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ ٢ لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَفۡصِلُ بَيۡنَكُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ٣ قَدۡ كَانَتۡ لَكُمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذۡ قَالُواْ لِقَوۡمِهِمۡ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرۡنَا بِكُمۡ وَبَدَا بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةُ وَٱلۡبَغۡضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥٓ إِلَّا قَوۡلَ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسۡتَغۡفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمۡلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖۖ رَّبَّنَا عَلَيۡكَ تَوَكَّلۡنَا وَإِلَيۡكَ أَنَبۡنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ٤ رَبَّنَا لَا تَجۡعَلۡنَا فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ وَٱغۡفِرۡ لَنَا رَبَّنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ٥﴾ [الممتحنة: ١-٥].

والولاء والبراء ليس موقفًا عاطفيًّا، بل سلوك تعبُّدي، يتمثَّل في: عدم تولية الكافر أو التحالف معه على مسلم، عدم الثناء على المرتدين أو إدماجهم في جسم الدولة الإسلامية، إظهار المخالفة في الهوية والخطاب والتشريع. أما أن يُصبِح الكافر حليفًا معتبَرًا، أو تُقدَّم طائفتُه على أنها «جزء مِن النسيج

الاجتماعي»، أو تُحرِّف مرجعية الدولة حتى لا تُحرِجَهم، فهذا انقلاب على المقصِد الشرعي من الحفاظ على الدين.

ثالثًا: المصلحة لا تُخالِف القطعيَّ ولا تنقُض العقيدة

قرر أهل العلم أن المصلحة لا تُعتبَر مصلحةً شرعيةً إلا إذا وافقت نصًّا أو أصلًا قطعيًّا مِن الشريعة، ولا يجوز اتخاذها ذريعةً لإبطال أصلٍ عقدي أو تعطيل حكم ظاهر. فالسكوت عن المرتدين، أو تحسين صورة الطوائف الكافرة، أو التحالف معهم على المسلمين، كل ذلك لا يُبرَّر بمصلحة مزعومة، لأنه مفسَدَة قطعية، وانتهاك صريح لعقد الولاء والبراء. قال شيخ الإسلام ﵀: «لا خلاف بين المسلمين أنه لا يجوز الأمر ولا الإذن في التكلم بكلمة الكفر لغرض من الأغراض، بل مَن تكلم بها فهو كافر إلا أن يكون مكرهًا فيتكلم بلسانه وقلبه مطمئن بالإيمان»[(١)].

رابعًا: السياسة الشرعية تُقيَّد بالمقاصد لا تُفرِغها

مِن أخطر ما يقع في هذا الباب أن تُستعمَل السياسة الشرعية ذريعةً لتسويغ الذلة، وكأن كل ما يراه نافعًا للمشروع يُعَدُّ جائزًا، ولو خالَف النصوص، وانتهك أصول الاعتقاد، وتضمَّن موالاة للكافر وتجميلًا للمرتد. وهذا فِقه معكوس، إذ المقاصد تُقيِّد السياسة، لا تُطلِقُها.

---

(١) الفتاوى الكبرى (٨٦/٦).

ما يُسمى اليوم انفتاحًا ومصلحة وطنية وسِلمًا أهليًّا، إن لم يُضبط بنصوص الشريعة وضوابط العقيدة، فهو ذِلَّة حداثية مُقنَّعة، تُخالِف التوحيد مِن بابه، وتُربِّي الأجيال على احترام الكفر، واستمراء الردَّة، وتطبيع العلاقة مع العدو.

وما نراه اليوم مِن خطاب يُشيد بالنصيري والدرزي والنصراني...، ويُغيِّب فقه الولاء، ويُقصي فقه البراء، ويَسكُت عن طواغيت الداخل والخارج، ثم يُقال: «مقاصد الشريعة» فهذا ليس فقهًا، بل هَدمٌ ناعمٌ للعقيدة، وتفكيك بطيء لهيبة الدين. فلتُردَّ المقاصد إلى نصوصها، والسياسة إلى حدِّها، ولا يُتَّخَذ الوحي مطيَّةً لمجاملة الطواغيت، وتجميل الردة، وإسكات الدعوة، باسم التوازن.

تزوير الهوية الدينية للأقليات

التمايز العقدي أصلٌ في حفظ الدين، وأن ضياع الحدود بين الإيمان والكفر أول مظاهر الهزيمة الحضارية. فإذا انطمسَت الفوارق، واختلطَت الولاءات، وغاب اسم الكفر مِن الخطاب، أُسقِطَت هيبة العقيدة، وزُوِّرَت حقائق الشريعة، وتحوَّل الدين إلى مِظَلَّة رمزية تضمُّ الجميع، دون إنكار ولا مفاصلة. وهذا ما نشهده اليوم تحت عنوان «العيش المشترك»، حيث يُتلاعَب بوصف الدروز والنصيرية والنصارى وغيرهم، فتُرفَع عنهم صفة الكفر والردة، ويُدرَجون تحت عنوان «مكونات المجتمع»، أو «أقليات دينية أصيلة»، أو «إخوة في الوطن»، أو حتى «أهل الإسلام» لطوائف ثبتت ردتها يقينًا بإجماع أهل السنة.

أولًا: مِن أعظم مقاصد الشريعة تمييز الإيمان عن الكفر

قال الله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ [البقرة: ١٢٠]، ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾﴾ [الكافرون: ١]، وقد بيَّن أهل الأصول أن تمييز الإيمان عن الكفر أصلٌ في حفظ الدين، وأنه لا يجوز إلغاء وصف الكفر عن أهله إذا توفَّرت شروطه وانتفت موانعه، ولو سُمِّيَ ذلك سياسة أو مصلحة. فإذا جاء الخطاب السياسي اليوم يقول عن النصيري أو الدرزي أو النصراني إنه منفتح على المشروع الإسلامي أو جزء مِن النسيج الداخلي أو يُحترَم دينه وخصوصيته دون أن يُعلَن كفره وردَّته بل يُعلَم عكس ذلك؛ فهذا تزوير للهوية، وطمس لحدٍّ عقدي، وخيانة لأمانة البيان.

ثانيًا: لا يجوز إدراج المرتد في دائرة «المعترَف به شرعًا»

إن المرتد في ميزان الشريعة ليس مواطنًا فحسب، بل محاربٌ، يُعامَل بحسب حاله، ولا تُجعل له مرجعية معتبَرَة، ولا وصفٌ ديني مقبول. والدروز باتفاق أهل العلم باطنية غلاة، ليسوا مِن المسلمين، ولا مِن أهل الذمة، بل مِن المرتدين الكفرة. والنصيرية كما قرَّر الأئمة: كفار خارجون عن ملة الإسلام، لا يُقبَل منهم جزية، ولا يُعترَف لهم بعقد، ما لم يُظهِروا التوبة والإسلام الصحيح. فإذا وُصِف هؤلاء اليوم بأنهم أقليات دينية أو مذاهب إسلامية فقهها مرجع في

وضع القوانين، وأُسقط عنهم وصف الردة، ثم رُوِّج ذلك في إعلام الدولة، وبيانات الحكومة، ومنابر الدبلوماسية فهذا ليس اجتهادًا، بل تعطيل لنصوص قطعية، وتبديل للبيان، وتجميل للكفر. قال العلامة ابن القيم ﷺ: «ولا خلاف بين الأمة أنه لا يجوز الإذن في التكلم بكلمة الكفر لغرض مِن الأغراض، إلا المكره إذا اطمأن قلبه بالإيمان»[1].

ثالثًا: المصلحة الموهومة لا تُجيز إخفاء الكفر ولا تزويرَه

زعم بعضهم أن هذا التغيير مِن باب تأليف القلوب، أو كسب الحاضنة الشعبية، أو مَنع الفتنة الداخلية، وهذا باطل مِن وجهين:

١- أن البراءة مِن الكفر لا تُنافي حُسن العدل والمعاملة، فقد عاش النبي ﷺ مع اليهود، لكنه لم يُسقِط عنهم وصف الكفر، ولا قال: هم أهلنا؛ فدلَّ على بطلان طريقتهم.

٢- أن السكوت عن وصف الكافر بالكفر ليس تأليفًا، بل مداهنة، والله تعالى قال: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ۝٩﴾ [القلم: ٩]، وقال: ﴿لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوۡ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ أَوۡ أَبۡنَآءَهُمۡ أَوۡ إِخۡوَٰنَهُمۡ أَوۡ عَشِيرَتَهُمۡۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ وَيُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ

---

[1] إعلام الموقعين (٥/٩٩).

عَنۡهُۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٢٢﴾ [المجادلة: ٢٢]. فلا تجوز المساومة على هذه العقيدة، ولا يُقال: نُرجِئ البيان، لأن ترك البيان تضييع لأصل مِن أصول الإيمان.

رابعًا: الخطاب الإسلامي لا يتبدَّل بمواسم السياسة

إن الشريعة لم تُجعَل مادة مرنة تتلوَّن بلون المؤتمرات والتقارير الدولية، بل هي أمانة بيان، وثبات موقف، ومفاصلة عقدية. فلا يُقال عن الدرزي: «مسلم وطني». ولا عن النصيري: «لا فرق بيننا». ولا يُرفَع عن النصراني وصف الشرك، بدعوى القيم الإنسانية المشتركة. بل يُقال كما قال الله ﷻ: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ﴾ [المائدة: ٧٣]، ويُقال عن المرتد: مرتد، حتى يتوب. ومَن سوَّغ غير ذلك باسم المقاصد، فقد جعلَ المقاصد طريقًا لتزييف العقيدة، ونزعَ الفارق بين الكفر والإسلام، ثم نسبَ ذلك إلى الفقه، وهذا مِن أبطل الباطل، وأقبح التلبيس.

فليُعلم إذن: أن مَن أدرج المرتد تحت عباءة الأخ المسلم، أو جمَّل الكافر باسم الانفتاح، أو سكت عن الردة باسم المصلحة؛ فقد شارك في تلبيس الدين على الناس، وخان العلم الذي ينتسب إليه، ولبَّس على العامة دينهم، وهو مسؤولٌ يوم القيامة أمام الله، وحكمه الردة والخروج عن الإسلام. قال شيخ الإسلام ﵀: «والرجل لو تكلم بكلمة الكفر لمصالح دنياه من غير حقيقة

اعتقاد صحَّ كفره باطنًا وظاهرًا؛ وذلك لأن العبد مأمور بأن يتكلم بكلمة الإيمان معتقدًا لحقيقتها، وأن لا يتكلم بكلمة الكفر أو الكذب جادًّا ولا هازلًا، فإذا تكلم بالكفر أو الكذب جادًّا، أو هازلًا كان كافرًا، أو كاذبًا حقيقة؛ لأن الهزل بهذا الكلمات غير مباح، فيكون وصف الهزل مهدرًا في نظر الشرع؛ لأنه محرَّم فتبقى الكلمة موجبة لمقتضاها»[١].

الوطنية بديلًا عن العقيدة

ليس أخطر على الدين مِن أن يُستبدَل أصلُه العقدي بمرجعية بديلة، تُمنَح قداسة لا تملكها، وتُحمَّل ما لا تحتمل، ثم تُقدَّم للناس بلباس الإجماع والتعايش والانتماء، حتى تُلغى الهوية الإسلامية بوصفها الحاكمة الأولى، وتُستبدَل بالهوية الوطنية بوصفها المرجع الأعلى والمصدر الجامع. وهذا ما جرى ويجري في التجربة السورية الجديدة، حيث تحوَّلَت العقيدة مِن أصلٍ يُوحِّد الصفوف ويضبط الولاءات، إلى عائق يُحرِجِ الخطاب السياسي، وصار الوطن هو الذي تُعقَد عليه الراية، وتُجمَع عليه القوى، وتُقيَّد دونَه الثوابت، ويُعاد تشكيل الشريعة ضمن حدوده لا فوقه.

أولًا: العقيدة هي أساس الاجتماع، لا الجغرافيا

---

[١] الفتاوى الكبرى (٦/٧٥).

مِن المعلوم أن الإسلام لم يجعل الأرض أو العِرق أو اللسان أو الدم أساسًا للانتماء، بل جعل العقيدة وحدها هي الرباط الجامع، فقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝١٠﴾ [الحجرات: ١٠]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟ ۚ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٧٢﴾ [الأنفال: ٧٢]، فجعل رابطة الإيمان فوق رابطة الوطن، وفوق حدود الجغرافيا والسياسة والعهود، وجعل مفاصلة الكافر ولو كان جارًا، وموالاة المؤمن ولو كان في أقصى الأرض. أما الوطنية بمفهومها المعاصر فهي تقوم على استبدال العقيدة بوحدة الأرض والتاريخ والرمز السياسي، وهو مفهوم مستورَد مِن فلسفات الحداثة الغربية، صُنِع ليوحِّد شعوبًا عَلمانية، لادينية، وقد حملَته إلينا الدولة الحداثية ضِمن حزمة التغريب السياسي.

ثانيًا: تقديم الوطنية على العقيدة يُفضي إلى تغيير الولاء والبراء

حين تُجعَل الوطنية المعيار الأعلى للانتماء، لا بد أن تسقط معها مقتضيات الولاء والبراء: فلا يُنكَر على المرتد المحارب إذا كان ابن الوطن، ولا يُوالى المجاهد إذا خرج عن النظام الوطني، وتُساوى الطوائف العقدية تحت راية المواطنة

الجامعة. ويُصبِح الولاء للوطن مقدَّمًا على الولاء للإيمان، والعداء لخصوم الدولة مقدَّمًا على البراءة مِن أعداء الله. وهذا قلب للموازين الشرعية، ونسخ لميزان الولاء والبراء الذي هو أصل مِن أصول التوحيد، فلا تُعَدُّ المسألة مجرد خطاب سياسي، بل اعتداء على مرجعية الإسلام في ضبط الانتماء والعداء.

ثالثًا: المقاصد لا تُسوِّغ نسخ المرجعية

قد يزعم المتأول أن تبني خطاب الوطنية مِن باب التيسير السياسي، أو تحقيق السلم الأهلي، أو كسب الحاضنة المجتمعية، وهذا باطل من وجهين:

الأول: أن تحويل المرجعية مِن الإسلام إلى الوطن ليس مصلحة شرعية، بل مفسدة قطعية، لأنها تَنقض أصل الدين وتُسوِّي بين الطوائف والشرائع، وتَجعل الشريعة تابعة لا حاكمة.

الثاني: أن المقاصد لا يُؤخَذ منها ما يُبطِل النصوص، ولا ما يَنسَخ الولاء العقدي بأُلفة سياسية.

رابعًا: الوطنية الحزبية تُفرِّق ما جمعه الدين

مِن أخطر آثار جعل الوطنية بديلًا عن العقيدة، أنها تُفكِّك وحدة الأمة، وتُحوِّل رابطة الإسلام إلى تحالف ظَرفي، وتُقدِّم الولاء للحزب والمؤسسة على الولاء للإسلام وأهله. فيُقاتِل الجيشُ المجاهدين باسم «التمرُّد على سلطة الوطن»، ويُقصى الدعاة لأنهم «لا ينتمون إلى المشروع الوطني الجامع»، ويُشهَر

السلاح باسم «مواجهة المتشددين»، وهم حملة الشريعة الثابتون على أصولها، وهذا هو الطاغوت السياسي بعينه، وإن لبس لبوس الثورة، وإن نطق ببعض ما يشبه الشريعة.

الخاتمة

لم يكن هذا البحث مراجعةً لأحداثٍ متفرقة، ولا تتبُّعًا لأخطاءٍ فردية، ولا ردًّا على خطاب عابر. بل كان محاولةً لكشف مسارٍ كاملٍ مِن التحوُّل المنهجي الذي أصاب المشروع الجهادي في لحظةٍ حرجة مِن تاريخه، تحوُّلٌ لم يقف عند مستوى الخطاب السياسي أو التنظيمي، بل طال أصول العقيدة، ومقاصد الشريعة، وغايات الجهاد. وهو تحوُّل لم يأتِ فجأة، بل كان ينمو في الظل، ويتغذى مِن ركام الهزائم، ويتغلَّف بشعارات المصلحة والمقاصد، حتى استوى على عرشه، وبدأ يُحكِم الخناق على كل صوتٍ مخلص، وكل حامل لواءٍ لم يُبدِّل.

لقد انتقل المشروع مِن كونه صوتًا يُذكِّر بالخلافة، إلى سلطة تُبايع المنظومة الدولية. ومِن راية تُحمَل لتحكيم الشريعة، إلى شعار وطني يُرفَع لإرضاء الداخل والخارج. ومِن خطاب يُجاهر بالتوحيد والبراء مِن الطغيان، إلى دعوةٍ تُحرَج مِن ذكر الله في المؤتمرات. ثم كانت الكارثة: أن أُفرِغ الجهاد مِن روحه، وسُلِخَت الدولة مِن هويتها، وعلَت راية الحاكم على راية الوحي. وإنَّ أخطرَ ما في هذه المرحلة، أنها لا تُبشِّر بتصحيح، ولا تُمهِّد لمراجعة، بل تسير بخُطًى واثقة نحو تكرار التجربة المُرَّة: صناعة طاغيةٍ جديد باسم الثورة، وشرعنة سلطةٍ جديدة باسم الشريعة، وتجهيز مشروعٍ وظيفي باسم المقاصد. وهذا الذي نراه اليوم

ليس نهاية الانحراف، بل بوابته الواسعة. فمتى سُكِت عن هذا المسار، وتُرِك الزعيم يمضي بلا مراجعة، فلا غرابة أن تُستباح الدماء باسم الوحدة، وتُكمَّم الأفواه باسم الأمن، ويُقاتَل المجاهد باسم الواقعية، بل يُعاد تأويل الجهاد ليصبح معركةً ضد آخر مَن تبقَّى على العهد!

ولهذا، لم تكن هذه الخاتمة رصدًا لِما مضى، بل نداءً لِما ينبغي أن يُصنَع الآن، قبل أن نُفاجأ بسلطانٍ جديد، يُؤسَّس على أنقاض الدين، ويُسوَّق على أنه المخلِّص، وما هو إلا مَن سيهدم ما تبقَّى مِن راية الجهاد والتوحيد.

خلاصة التحوُّلات وخطورتها على المشروع الجهادي

إنَّ ما جرى ليس خلافًا فقهيًّا في فروع السياسة، ولا اجتهادًا ميدانيًّا في تدبير المعارك، بل هو تغيير جوهري في بنية المشروع الجهادي نفسه: تغييرٌ في وجهته، وأهدافه، وخطابه، ورسالته.

وما كان يُقدَّم على أنه جهاد لتوحيد الله، وإقامة دينه، وتحرير الأمة من الطغيان، تحوَّل تدريجيًّا ثم علنًا إلى إدارة سياسية ترجو الاعتراف الدولي، وتطلب الأمان مِن القوى الكبرى، وتُعيد تأهيل نفسها على مقاس النظام العالمي الذي خرج الجهاد في الأصل لنقضه لا الاندماج فيه.

لقد مرَّت هذه التحولات عبر محطات دقيقة، كل واحدة منها كانت تُبشِّر بما بعدها، وتُهيِّئ القلوب لتقبُّل الكارثة النهائية:

- أُقصِيَت العقيدة مِن البيان السياسي، وحلَّت محلَّها شعارات التنمية والإدارة والاستقرار؛ حتى صار ذكر التوحيد والبراء مِن الطاغوت يُحرِج المتحدِّثين الرسميين.

- قُزِّم الجهاد مِن فريضة أممية إلى وظيفة محلية، تُخدَم فيها الحدود لا العقيدة، وتُخاض المعارك لا لتحكيم الشريعة بل لحماية الكيان.

- غُيِّب العلماء الصادقون والمربُّون المخلصون، وبرز بدلًا عنهم مروِّجون وفقهاء سلطة، لا يفتون إلا بما يُسوِّغ السكوت، ولا يُصدرون إلا ما يُرضي القيادة.

- أُمِّمَت المؤسسات التعليمية والدعوية، وصار الخطاب الديني يُنتقى بعناية، لا ليُربِّي على التوحيد، بل ليُكيِّف الناس على الطاعة.

- استُبدِلَت مقاصد الشريعة الحقيقية بمصالح مرحلية وهمية، فصارَت الضرورات تُقرَّر في مكاتب السياسة، ثم يُطلَب مِن الفقيه أن يلحق بها ويسوِّغها.

وهكذا، نُقِض البناء من أساسه، وسُلِب المشروع الجهادي روحه، وصار جسدًا بلا هوية، يتحرَّك ليُرضي الآخر لا ليُعبَد الله، ويُقدِّم نفسَه للعالم لا للأمة، ويطلب الشرعية مِن الغرب لا من الوحي.

وهذا الانقلاب ليس مجرَّد انحراف، بل هو أكبر خطر على المشروع الجهادي منذ نشأته في العصر الحديث، لأنه يُنتِج نموذجًا وظيفيًّا جديدًا: نموذجًا يحمل

اسم الجهاد، وشكل الدولة الإسلامية، لكنه في الحقيقة نسخة معدَّلة مِن أنظمة الطغيان، تحكم بغير ما أنزل الله، وتُقصي مَن يُذكِّر بالله، وتُلاحِق أهل العقيدة باسم الاستقرار!

وإنَّ أخطر ما في هذا المسار أنه يُرَبِّي أجيالًا مِن المجاهدين على الطاعة العمياء والولاء الشخصي، ويُعيد صياغة الفهم الإسلامي برؤية سياسية عرجاء، تُجمِّل العلمنة بمُسُوح الدين، وتؤسِّس للطغيان باسم الراية.

وهنا، إن سُكِت عن هذا الانحراف، واستُمرِئ هذا المسار، فليُنتَظَرْ جيلٌ جديد مِن القادة لا يُحسِن إلا التفاوض، وجيلٌ جديد مِن الجنود لا يعرفون عقيدتهم، وجيلٌ جديد مِن الشعوب لا تُبصِر الفارق بين راية الجهاد وراية النظام، وحينها، لا يُستبعَد أن يُصبح العدو الحقيقي هو كل مَن يُذكِّرهم بما كانوا عليه يومَ صدحوا بـ: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبۡنَآئِنَاۖ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

الدخول في صف الحكومة

لا ينبغي أن يتخالَف الإخوة حدَّ الصراع والمنابذة في مسألة العمل مع حكومة الجولاني، إن كانت أصولُهم واحدةً في تضليلها، ورفض مشروعها العَلماني، وإن تنوَّعَت اجتهاداتهم في الموقف العملي منها.

فبعضهم يرى أن الدخول في صفِّها (ضمن بعض مفاصلها) وسيلةٌ للإعداد والتخطيط والنكاية، بشرط الوضوح في النية والانفكاك من موارد الظلم، وبعضهم يرى أن في اجتنابها اعتزالًا للباطل وتورُّعًا عن الشبهة، وكلا الفريقين مأجور باجتهاده إذا سَلِم القصد وكان في صفِّ الأمة لا السلطان الفاجر.

والمختار (في الجملة) أن الأخ المجاهد، إن كان على بيِّنةٍ مِن أمره، وكان متواصلًا مع إخوانه الصادقين في الداخل والخارج، ونيَّتُه التقوِّي على طاعة الله وانتظار الاصطفاف في ساحة الجهاد الحق؛ فلا حرج عليه أن يَدخل في بعض مفاصل الحكومة، خاصةً في ميادين الإعداد العسكري أو البناء الإداري والمهني، بشرط اجتناب مواضع الظلم، والبُعد عن الفتن الداخلية التي يُستدرَج فيها المجاهد ليكون أداةً بيد الطاغية.

فالمعيار هنا هو الانتماء الحقيقي: لا للوظيفة، بل للراية، ولا للحكومة، بل للمنهج. وإن هذا التقدير هو مِن فقه النوازل، لا مِن خيانة العقيدة، يقول شيخ الإسلام ﵀: «باب التعارضِ بابٌ واسعٌ جدًّا، لا سيما في الأزمنة والأمكنة التي نقصَت فيها آثار النبوة وخلافة النبوة فإن هذه المسائل تكثر فيها، وكلما ازداد النقص ازدادت هذه المسائل. ووجود ذلك من أسباب الفتنة بين الأمة، فإنه إذا اختلطت الحسنات بالسيئات، وقع الاشتباه والتلازم. فأقوام قد ينظرون إلى الحسنات، فيرجّحون هذا الجانب وإن تضمن سيئات عظيمة، وأقوام قد ينظرون إلى السيئات فيرجّحون الجانب الآخر وإن ترك حسنات

عظيمة، والمتوسّطون الذين ينظرون الأمرين قد لا يتبيّن لهم أو لأكثرهم مقدار المنفعة والمضرّة، أو يتبيّن لهم فلا يجدون من يَعنيهم العمل بالحسنات وترك السيئات؛ لكون الأهواء قارنت الآراء»[1]. وقال: «فلا ينبغي أن يعيب الرجل ويَنهى عن نورٍ فيه ظُلمة، إلا إذا حصل نورٌ لا ظُلمة فيه، وإلا فكم ممن عدل عن ذلك يخرج عن النور بالكلية إذا خرج غيره عن ذلك؛ لما رآه في طرق الناس من الظلمة»[2].

استدراك المصائب قبل الكارثة

إن أعظم ما يُرجى في هذه اللحظة الحرجة مِن تاريخ الساحة، أن يستفيق بعض مَن كان في حاشية الطاغية على ما اقترف، وأن يَعرف خطيئته، ويعلم أن ما وقع فيه مِن مظالم واستباحات، وانقلاب على العهد، ليس مِن جنس الاجتهاد ولا مِن لوازم السياسة، بل هو مِن أعظم ما يُسخِط الله، ويُمزّق صفَّ الأمة، ويَرُدُّ العملَ الصالح في جوف الليل. قال الحافظ الذهبي ﷺ: «وأيُّ جُرمٍ أعظم مِن أن تُبايع رجلًا، ثم تنزِعَ يدك مِن طاعته، وتنكث الصفقة وتقاتِلَه بسيفك، أو تخذُلَه حتى يُقتَل؟»[3].

---

[1] مجموع الفتاوى (٢٠/٥٨).

[2] مجموع الفتاوى (١٠/٣٦٤).

[3] الكبائر (ص ٣٢٧).

وإن تاب هؤلاء، فباب التوبة مفتوح، والله يقبل مِن عباده أحقرهم إن صدق، فليتُب مَن أراق دمًا، أو شرَّع ظُلمًا، أو بايع على هوًى، أو شوَّه راية التوحيد، أو زكَّى من لا يُزكَّى. وليبدأ توبتَه مِن أول الطريق: مِن أيام «جبهة النصرة»، ومرورًا بنكث بيعة المجاهدين، وانتهاءً بتحريف المنهج وإقرار العلمنة.

ولكن التوبة، وإن قُبِلَت بينَه وبين ربِّه، فلا تساوي عند الناس أمانةً ولا صلاحًا تلقائيًّا، فلا ينبغي لِمَن خان، أو تورَّط، أو زيَّن الباطل يومًا، أن يُسلَّم مفاصل القيادة أو يُقدَّم للناس، ولو بدا مِنه خير أو صدق لاحق، فإن التجربة أثبتت أن الانحراف المنهجي عميق، والخلل في التصوُّر لا يُجبَر بتوبة فردية. ومِن قواعد القدَر أن مَن أُفسِدَ في موضعٍ لا يُؤمَن عليه، يُحجَر عليه لا عقوبةً، بل حمايةً للمسؤولية، وصيانةً للمنصب، كما يُستعاذ بالله من أن يُولَّى مَن طلب.

قال الإمام عز الدين بن عبد السلام رحمه الله: «وأما التائب من الفسق، فلا يُقبَل قوله في توبته حتى يُحْكَم بعدالته، ولا بد أن تمضي مدة طويلة يُعْلَمُ في مثلها صدقه، بملازمته للمروءة، واجتناب الكبائر، وتنكُّب الإصرار على الصغائر، فإذا انتهى إلى حَدٍّ يَغْلِبُ على الظن عدالتُه كما يغلب على الظن عدالة غيره من العدول قبلنا شهادته، لإفادتها الظن الذي يُفيده قول غيره من العدول»[1].

وقال الشيخ عبد العزيز الطَّريفي: «والذين ينتكسون عن الحق ثم يعودون إليه،

---

[1] القواعد الكبرى (٢/٧٤).

تقبل توبتهم، وتحمد أوبتهم، ولا يشمت بسابقتهم، ولكن لا يولون ولا يصدرون لقيادة الأمة، ولا في مواضع التأثير فيها؛ وذلك أنهم لا يؤتمنون في عودتهم إلى ما كانوا عليه، فالتذبذب صفة المنافقين، وربما كان ذلك يعود إلى عدم رجاحة العقل وسلامته، وكل ذلك يضر بالأمة»[1]. وهذه القاعدة عامة في كل مَن خالَف المنهج وتلطَّخ بالانحراف، ولو ظهرَت عليه مخايل الصلاح، فإن التمكين لا يُعطى لأصحاب السوابق الخطيرة إلا بعد تمحيصٍ وزمن، وقد قيل ما صار أشبه بالقاعدة المقرَّرة عند الحكماء: «لستُ بالخِبِّ، ولا الخبُّ يخدعني».

وإن الواجب على أهل العلم والمشايخ الصادقين أن يُعلِنوا البراءة مِن هذا المسار، لا أن يُقيموا تأويلًا على تأويل، ولا أن يسكتوا عن الطاغية باسم الحكمة أو سدِّ الذرائع، فقد بقي في هذا المجتمع جذوة إيمان، وبقية فطرة، لا تزال تتلمَّس صوت الصدق إن نطق، وتُصغي إلى خطاب الشريعة إذا خَرَج مِن قلبٍ تقيٍّ، ولسانٍ لا يخاف في الله لومة لائم.

وما دام السيف لم يُسلَّط بعد على كل مَن نطق، فإن السكوت جُرم، وإن الصدع بالحق اليوم ليس فقط شهادة، بل جهاد، يُحيي ما أماتَه أهلُ الغفلة، ويُوقِظ مَن نسي أن الثورة إن بدأت بصرخة «الله أكبر»، فلا ينبغي أن تنتهي

---

[1] التفسير والبيان (٣/١٠٤٦).

بتصفيق للطاغية الجديد. قال الحافظ الذهبي ﵀: «الصَّدْعُ بالحق عظيم، يحتاج إلى قوةٍ وإخلاص، فالمُخلِصُ بلا قوةٍ يَعجز عن القيام به، والقوي بلا إخلاصٍ يُخذَل، فمن قام بهما كاملًا فهو صِدِّيق، ومَن ضعُف فلا أقلَّ من التألُّم والإنكار بالقلب، ليس وراءَ ذلك إيمانٌ، فلا قوة إلا بالله»[1].

ولْيَعلَم مَن بقي مِن أهل الصدق أن التراجع عن الانحراف لا يكفي وحدَه، بل لا بد أن يتبعه تجريدٌ صريح لراية الجهاد، وإعادة الاعتبار للعلماء المخلصين، ومحاكمةٌ تاريخية لكل مَن استباح الدم، أو أسَّس للعلمنة بثوب المصلحة. وإلا فإننا سنُفاجأ بأن المشروع الذي زُيِّن باسم الدين، سيورِّث طاغيةً أشدَّ مِن سابقه، ويُسلِّم راية الأمة لعدوِّها مرَّةً أخرى، ولكن باسم الشريعة هذه المرَّة!

الجولاني سيبتدئ بالقتال لا محالة

مِن سنن الطغيان أنه لا يطيق وجود المُخالِف، ولا يسمَح بالحياد، ولا يقبَل أن يُشارِكه أحدٌ في ساحة السياسة والفكر. ولهذا، فإن الجولاني وقد استقرَّ له السلطان، واستكمل أدوات القوة، وأحكم السيطرة على الساحة لن يرضى بغير الخضوع الكامل، ولن يُمهِل المخالفين مهما طال صمتُهم، أو تراجعَت لهجتُهم، أو تلطَّف خطابُهم. بل إن كل مَن بقي مِن أهل المنهج، أو حتى

---

[1] سير أعلام النبلاء (١١/٢٣٤).

المعتكفين على التربية والذكر؛ كل هؤلاء في ميزان السلطة الجديدة خطر محتمَل، يُنتظَر منهم الخروج في أي لحظة، لذلك لا بد مِن تأديبهم قبل أن يتحركوا.

لقد بدأت ملامح هذا المسار تظهر بالفعل

- سُجِن من تكلَّم، وشُوِّه مَن نصح، وحُوصِر مَن لم يرضخ.
- حُرِّفَت مناهج المعاهد والدورات التي تُخرِّج جنودًا على المنهج الجهادي.
- وبدأت الأجهزة الأمنية تُفرِّق بين المجاهد الملتزم والمواطن المنضبط.

وإذا مضى هذا المشروع دون رادع، فإن المعركة القادمة (كما هي في سنن التاريخ) لن تكون بين هيئة وجهة، ولا بين فصيل وفصيل، بل بين الطاغية الجديد وبقايا الصدق في الساحة، تمامًا كما بدأ الطغاة مِن قبل في مصر وسورية والعراق، وكما ستبدأ الدورة مِن جديد إن سُكِت عن هذا المشروع المتوحِّش.

ولن يُعلِن الجولاني الحرب باسم الطغيان (حاشاه) بل سيسميها «ضبط الأمن»، و«حماية التماسك الداخلي»، و«تصفية جيوب التطرف»، وسيُبرِّرها فقهاء المصلحة، ويُصوِّرها إعلاميوه على أنها «واجب وطني»، وستُعرَض على الناس بوصفها «محاولة أخيرة لحماية الثورة» مِن أبنائها!